AFRICAN UNION
الاتحـاد الأفريقي
UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA
Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Tel ; 5517 700 Fax : 5511299
Website : www.au.int

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادية الثالثة والثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 9-10 فبراير 2020

الأصل: إنجليزي/فرنسي

ASSEMBLY/AU/DEC.749-795 (XXXIII)
ASSEMBLY/AU/DECL.1-6 (XXXIII)
ASSEMBLY/AU/RES.1 (XXXIII)
Assembly/AU/Motion1(XXXIII)

المقـررات
والإعلانـات والقرار وكلمة الشكر

الرقم	رقم المقرر	عنوان المقرر	الصفحات
		المقررات	
1.	Assembly/AU/Dec.749(XXXIII)	مقرر بشأن الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي	1
2.	Assembly/AU/Dec.750(XXXIII)	مقرر بشأن هياكل مفوضية الاتحاد الأفريقي، والأجهزة والوكالات المتخصصة	1
3.	Assembly/AU/Dec.751(XXXIII)	مقرر المؤتمر بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ، الوثيقة ASSEMBLY/AU/4(XXXIII)	7
4.	Assembly/AU/Dec.752(XXXIII)	قرار تقرير الاجتماع المشترك للجنة الوزارية بشأن جدول التقييم والمساهمات ولجنة وزراء المالية الخمسة عشر	3
5.	Assembly/AU/Dec.753(XXXIII)	مقرر بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته وحالة السلم والأمن في أفريقيا، الوثيقة ASSEMBLY/AU/5(XXXIII) .	10
6.	Assembly/AU/Dec.754(XXXIII)	مقرر بشأن نتائج الاجتماع العادي الثاني عشر للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن	1
7.	Assembly/AU/Dec.755(XXXIII)	مقرر بشأن التقرير الخامس لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي عن تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في إفريقيا بحلول 2020	8
8.	Assembly/AU/Dec.756(XXXIII)	مقرر بشأن تنفيذ مقرر المؤتمر رقم ASSEMBLY/AU/DEC.710 (XXXI) بشأن مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات الوثيقة (EX.CL/1192 (XXXI)	2
9.	Assembly/AU/Dec.757(XXXIII)	مقرر بشأن إدارة العواقب والدور الرقابي لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي داخل الاتحاد حول أداء الأجهزة الأخرى للاتحاد الأفريقي	1
10.	Assembly/AU/Dec.758(XXXIII)	مقرر بشأن مشاريع الصكوك القانونية	1
11.	Assembly/AU/Dec.759(XXXIII)	مشروع مقرر بشأن إعادة مواءمة الصكوك القانونية	1
12.	Assembly/AU/Dec.760(XXXIII)	مقرر بشأن تفويض سلطة انتخاب وتعيين أعضاء مؤسسات الاتحاد الأفريقي ضمن إطار قمة واحدة عادية في السنة	1
13.	Assembly/AU/Dec.761(XXXIII)	مقرر بشأن فريق الشخصيات البارزة لاختيار القيادة العليا Ext/Assembly/AU/Dec.1-4 (XI)	1

3	مقرر بشأن التعاون المتعدد الأطراف	Assembly/AU/Dec.762(XXXIII)	**14.**
2	مقرر بشأن تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه ,وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد الوثيقة ASSEMBLY/AU/12(XXXIII)	Assembly/AU/Dec.763(XXXIII)	**15.**
5	مقرر بشأن تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بشأن تغير المناخ، الوثيقة Assembly/AU/10(XXXIII	Assembly/AU/Dec.764(XXXIII)	**16.**
5	مقرر بشأن تقرير الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران.، الوثيقة ASSEMBLY/AU/11(XXXIII	Assembly/AU/Dec.765(XXXIII)	**17.**
2	مقرر بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة ، الوثيقة ASSEMBLY/AU/12(XXXIII	Assembly/AU/Dec.766(XXXIII)	**18.**
2	مقرر بشأن متابعة اجتماع التنسيق نصف السنوي الأول بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية	Assembly/AU/Dec.767(XXXIII)	**19.**
2	مقرر بشأن تقارير القادة رؤساء الدول والحكومات	Assembly/AU/Dec.768(XXXIII)	**20.**
1	مقرر بشأن ترشيح فخامة نانا آدو دانكوا أكوفو آدو، رئيس جمهورية غانا كمناصر للمؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي	Assembly/AU/Dec.769(XXXIII)	**21.**
2	مقرر بشأن التقرير عن مكافحة الملاريا في أفريقيا ، الوثيقة ASSEMBLY/AU/13(XXXIII)	Assembly/AU/Dec.770(XXXIII)	**22.**
1	مقرر بشأن إنهاء زواج الأطفال	Assembly/AU/Dec.771(XXXIII)	**23.**
2	مقرر بشأن التقرير عن الفنون والثقافة والتراث ، الوثيقة ASSEMBLY/AU/17(XXXIII)	Assembly/AU/Dec.772(XXXIII)	**24.**
1	مقرر بشأن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ASSEMBLY/AU/20(XXXIII)	Assembly/AU/Dec.773(XXXIII)	**25.**
2	مقرر بشأن الموقف الأفريقي المشترك لاسترداد وحماية الأصول	Assembly/AU/Dec.774(XXXIII)	**26.**
2	مقرر بشأن تعزيز القدرات الوطنية للإدارة الفعالة لمخزونات الأسلحة	Assembly/AU/Dec.775(XXXIII)	**27.**
1	مقرر بشأن انتخاب هيئة مكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي لعام 2020	Assembly/AU/Dec.776(XXXIII)	**28.**

29.	Assembly/AU/Dec.777(XXXIII)	مشروع مقرر بشأن تعيين رئيس الاتحاد الأفريقي لعام 2021	1
30.	Assembly/AU/Dec.778(XXXIII)	مقرر بشأن مواعيد ومكان انعقاد الاجتماع التنسيقي النصف السنوي الثاني بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدورة العادية السابعة والثلاثون للمجلس التنفيذي والدورة العادية الأربعين للجنة الممثلين الدائمين	1
31.	Assembly/AU/Dec.779(XXXIII)	مقرر بشأن موعد ومكان انعقاد الدورة العادية الرابعة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في فبراير 2021	1
32.	Assembly/AU/Dec.780(XXXIII)	مقرر بشأن استضافة مركز التميز للأسواق الشاملة الأفريقية،	1
33.	Assembly/AU/Dec.781(XXXIII)	مقرر بشأن انتخاب عضو واحد (1) (ذكر) في اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته من جمهورية موريتانيا الإسلامية EX.CL/1122(XXXVI)	1
34.	Assembly/AU/Dec.782(XXXIII)	مقرر بشأن انتخاب ستة (6) أعضاء في لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي(EX.CL/1223(XXXVI	1
35.	Assembly/AU/Dec.783(XXXIII)	مقرر بشأن انتخاب عضو واحد (1) في مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد، الوثيقة (EX.CL/1124(XXXVI	1
36.	Assembly/AU/Dec.784(XXXIII)	مقرر بشأن انتخاب أربعة (4) أعضاء في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، الوثيقة (EX.CL/1225(XXXVI	1
37.	Assembly/AU/Dec.785(XXXIII)	مقرر بشأن تعيين عشرة (10) أعضاء في مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، الوثيقة (EX.CL/1226 (XXXVI	1
38.	Assembly/AU/Dec.786(XXXIII)	مقرر بشأن تقرير برنامج إيدز ووتش آفريكا	1
39.	Assembly/AU/Dec.787(XXXIII)	مقرر بشأن تتبع التزامات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية – ملابو للتعجيل بالتحول الزراعي في أفريقيا عن طريق آلية الاستعراض الذي يجري كل سنتين وبطاقة أداء التحول الزراعي في أفريقيا	2
40.	Assembly/AU/Dec.788(XXXIII)	مقرر بشأن إنهاء استعمار موريشيوس	2
41.	Assembly/AU/Dec.789(XXXIII)	مقرر بشأن المحكمة الجنائية الدولية، الوثيقة (EX.CL/1218(XXXVI	3

42.	Assembly/AU/Dec.790(XXXIII)	مقرر بشأن تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة مناصري التعليم والعلم والتكنولوجيا	1
43.	Assembly/AU/Dec.791(XXXIII)	مقرر بشأن التقرير المرحلي عن تنفيذ إعلان اجتماع القيادة الأفريقية حول الاستثمار في الصحة، الوثيقة ASSEMBLY/AU/15(XXXIII)	1
44.	Assembly/AU/Dec.792(XXXIII)	مقرر بشأن ليبيا والساحل	3
45.	Assembly/AU/Dec.793(XXXIII)	مقرر بشأن عقد المرأة الأفريقية الجديد حول الإدماج المالي والاقتصادي للمرأة الأفريقية	1
46.	Assembly/AU/Dec.794(XXXIII)	مقرر بشأن استخدام اللغة الإسبانية كلغة عمل للاتحاد الأفريقي	1
47.	Assembly/AU/Dec.795(XXXIII)	قرر بشأن المرشحين الأفارقة داخل النظام الدولي	1
		الإعلانات	
1.	Assembly/AU/Decl.1(XXXII)	إعلان حول موضوع عام 2019 "عام اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً: نحو حلول دائمة للنزوح القسري في أفريقيا"	3
2.	Assembly/AU/Decl.2(XXXII)	إعلان القاهرة حول التهاب الكبد الفيروسي في أفريقيا	1
3.	Assembly/AU/Decl.3(XXXII)	إعلان بشأن الموقف الأفريقي المشترك بشأن مقاومة مضادات الميكروبات	1
4.	Assembly/AU/Decl.4XXXII)	إعلان عن صندوق التراث العالمي الأفريقي	1
5.	Assembly/AU/Decl.5(XXXII)	الإعلان حول الوضع في فلسطين والشرق الأوسط	5
6.	Assembly/AU/Decl.6(XXXII)	إعلان بشأن تعزيز تعاون أوثق بين الاتحاد الأفريقي والمواطنين الأفريقيين في المهجر والشعوب المنحدرة من أصول أفريقية ومنطقتي الكاريبي والمحيط الهادي	3
		القرار	
1.	Assembly/AU/Res.1(XXXII)	قرار بشأن تأثير العقوبات والتدابير الأحادية الجانب	3
		اقتراح	

1.	Assembly/AU/Motion1(XXXII)	اقتراح تقديره لرئيسه المتميز عبد الفتاح السيسي ، رئيس جمهورية مصر العربية ورئيسة الاتحاد الإفريقي	1

مقرر
بشأن الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي

إنّ المؤتمر:

1. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.582 بشأن ترشيد عمل المفوضية.

2. **يحيط علما** بتقرير فخامة السيد بول كاجامي رئيس جمهورية رواندا وقائد عملية الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي .

3. **يشيد** بفخامة السيد بول كاجامي ورئيس المفوضية على التقدم الممتاز المحرز في تنفيذ مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.635 (XXVIII) ؛

4. **يوصي** المفوضية بتقديم مقترحات عملية بشأن تبسيط جدول أعمال وبرنامج عمل المؤتمر إلى الدورة العادية الرابعة والثلاثين للمؤتمر بعد بحثها على النحو الواجب من قبل المجلس التنفيذي، إلى جانب ترشيد برنامج الاجتماعات والأحداث الجانبية للمؤتمر والمجلس التنفيذي.

5. **يطلب** من رئيس المفوضية استكمال استعراض الأجهزة القضائية وشبه القضائية حسبما هو منصوص عليه في المقرر Assembly/au/Dec.635 (XXVIII) وتقديم مقترحاتها إلى الدورة العادية الرابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المقرر عقدها في فبراير 2021.

مقرر

بشأن هياكل مفوضية الاتحاد الأفريقي، والأجهزة والوكالات المتخصصة

إنّ المؤتمر:

1. **يذكّر** بالمقرر Ext / Assembly / AU / Dec.1 (XI) الصادر عن الدورة الاستثنائية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في نوفمبر 2018 بشأن الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي، الذي كلف رئيس المفوضية بالقيام بإعداد هيكل إداري جديد بسيط وموجه نحو الأداء، مع مراعاة تقسيم العمل بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والدول الأعضاء والمنظمات القارية؛
2. **يذكّر أيضا** بالمقررات Assembly/AU/Dec.728(XXXII)، EX.CL/987(XXXII), (Assembly/AU/Dec.730(XXXII), Assembly/AU/Dec.695 (XXXI), EX.CL/Dec.820(XXV), (Assembly/AU/Dec.636(XXXVIII), (EX.CL/1153(XXXV), Assembly/AU/Dec.729 (XXXII), EX.CL/Dec.1010(XXXIII), Assembly/AU/Dec.452 (XX), and Assembly/AU/Dec.2 (XXVI)
3. **يحيط علما** بمقرر المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.1(XXXVI) **ويعتمد** الهياكل التالية (مرفق) كما أوصت به الدورة العادية السادسة والثلاثين للمجلس التنفيذي.

(1) الهيكل الإداري لمفوضية الاتحاد الأفريقي؛
(2) مركز العمليات القاري لمكافحة الهجرة غير الشرعية (السودان)؛
(3) المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الهجرة -(مالي)؛
(4) المرصد الأفريقي للهجرة (المرصد) -(المغرب)؛
(5) آلية الاتحاد الأفريقي للتعاون الشرطي (أفريبول) -(الجزائر)؛
(6) مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات -(مصر)؛
(7) أمانة لجنة الخبراء الأفريقيين حول حقوق الطفل ورفاهيته (ليسوتو)؛
(8) المرصد الأفريقي للعلم والتكنولوجيا والابتكار-(غينيا الاستوائية).

مقرر
بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
الوثيقة، Assembly/AU/4(XXXIII)

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما** بمقرر المجلس التنفيذي.

2. **يحيط علماً أيضا** بتقرير الاجتماع الثاني لمجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، المنعقد في 15 ديسمبر 2019، في أكرا، غانا والتوصيات الواردة فيه؛

3. **يحيط علماً** كذلك بتقرير هيئة مكتب مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والمجلس التنفيذي **بشأن** اختيار الأمين العام لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية و**يوافق** على التوصيات الواردة فيه.

4. **يعرب** عن امتنانه لحكومة جمهورية غانا لتقديمها تسهيلات لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومنحة بقيمة عشرة (10) ملايين دولار أمريكي لدعم عملياتها؛

5. **يوافق** على مقرر مجلس الوزراء بتشكيل فريق اختيار **ويعرب عن تقديره** لجميع أعضاء فريق الاختيار؛

تعيين وتنصيب الأمين العام لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

6. **يقرر** تعيين السيد وامكيلي مينياس أمينا عاما لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لولاية مدتها أربع سنوات بدرجة م خ 2 وتهنئته على المنصب، دون الإخلال بمهام نائب رئيس المفوضية كمراقب للاتحاد.

7. **يتمسك** بمقرر قمة نيامي الصادر في يوليو 2019 بشأن تشغيل أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، القاضي بأن تبدأ الأمانة الدائمة عملها بحلول **31 مارس 2020**.

8. **يقرّر** أن تتم عملية أداء اليمين وتنصيب الأمين العام الجديد في أكرا، غانا في 31 مارس 2020 و**يكلّف** مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتحضير لمراسم التنصيب بالتعاون الوثيق مع حكومة جمهورية غانا بصفتها الدولة المضيفة؛

القمة الاستثنائية

9. **يوافق** على توصيات مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بعقد قمة استثنائية في مايو 2020 لاعتماد جميع الصكوك اللازمة لبدء التداول التجاري بموجب اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية اعتبارا من 1 يوليو 2020. وفي هذا الصدد، **يرحّب** المؤتمر بعرض حكومة جمهورية جنوب إفريقيا استضافة القمة الاستثنائية و**يجيزه**؛

10. **يطلب** من وزراء التجارة تحديد أولويات اجتماعات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل ضمان اكتمال النصاب القانوني اللازم لتسهيل اتخاذ القرارات الفعالة **ويكلّف** المفوضية بعقد

الاجتماعات اللازمة وفقًا لنتائج الاجتماع العاشر لوزراء التجارة الأفريقيين من أجل استكمال العمل بشأن قواعد المنشأ وجداول الامتيازات التعريفية وجداول الالتزامات المحددة لقطاعات الخدمات الخمسة ذات الأولوية من أجل تحقيق هدف بدء التداول التجاري في 1 يوليو 2020 على النحو الذي وافق عليه المؤتمر في دورته الاستثنائية الثانية عشرة المنعقدة في نيامي، النيجر، في 7 يوليو 2019.

11. **يكلّف كذلك** مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأحهزة صنع السياسة ذات الصلة للاتحاد الأفريقي استكمال بحث مشروع الهيكل التنظيمي للأمانة الدائمة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بما في ذلك الوظائف المناسبة للمديرين المعينين والعدد الكافي للعاملين وتقديمه إلى القمة الاستثنائية في مايو 2020، إلى جانب التكلفة المالية وبرنامج العمل، من خلال أجهزة السياسة المناسبة في منظومة الاتحاد الأفريقي؛

12. **يكلّف أيضا** مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والهيئات ذات الصلة باستكمال أي أعمال أخرى عالقة لبحثها خلال القمة الاستثنائية.

تقرير فخامة السيد إيسوفو محمدو رئيس جمهورية النيجر وقائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

13. **يحيط علماً** مع **التقدير** بتقرير فخامة السيد إيسوفو محمدو، رئيس جمهورية النيجر وقائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، **ويعتمد** التوصيات الواردة فيه بشأن التقدم المحرز في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

14. **يشيد** بدور جميع الدول الأعضاء ومجلس الوزراء ووزراء التجارة للاتحاد الأفريقي والمؤسسات التفاوضية الأخرى لمنطقة التجارة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وشركاء الاتحاد الأفريقي على التقدم الكبير المحرز في تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

15. **يهنئ** جمهورية موريشيوس التي أصبحت الدولة الطرف الثامنة والعشرين (28) بعد إيداعها وثائق تصديقها على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لدى رئيس المفوضية في سبتمبر 2019؛

اختتام المرحلة الأولى من مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للتجارة في السلع والخدمات وقواعد المنشأ

16. **يحث** على استكمال كل العمل العالق بشأن قواعد المنشأ بحلول نهاية مارس 2020 للتمكين من استكمال العروض التعريفية وتقديم العمل حول قواعد المنشأ إلى القمة الاستثنائية في مايو 2020.

17. **يحث أيضاً** الدول الأعضاء على أن تستكمل وتقدم للقمة الاستثنائية المقرر عقدها في مايو 2020:

(1) جداول امتيازاتها التعريفية بنسبة 90%؛

(2) جداول التزاماتها المحددة بشأن قطاعات الخدمات الخمسة ذات الأولوية

18. **يستحضر** مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.714(XXXII) الصادر في فبراير 2019 بشأن تحديد شهر يونيو 2020 موعدا نهائيا لاختتام مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية و**يحث** الدول الأعضاء على تقديم جداول التزاماتها المحددة بشأن قطاعات الخدمات المتبقية وإطار التعاون التنظيمي للتجارة في الخدمات بحلول الموعد النهائي المذكور.

تحفظات مجموعة الـ 6

19. **يرحب مع التقدير** بقرار بلدان مجموعة الـ 6 (إثيوبيا ومدغشقر وملاوي والسودان وزامبيا وزيمبابوي) سحب تحفظاتها خدمة لمصلحة القارة الأفريقية وتضامنا منها والانضمام إلى بقية الدول الأطراف في تنفيذ طرائق تحرير التعريفات.

حالة التوقيع والتصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

20. **يكلّف** مفوضية الاتحاد الأفريقي بمواصلة جهودها لضمان توقيع كافة الدول الأعضاء قبل نهاية أبريل 2020. **ويدعو** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لم تصدق بعد على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى أن تقوم بذلك قبل بدء التداول التجاري بموجب هذا الاتفاق في 1 يوليو 2020.

الاستعداد لبدء التداول التجاري في إطار الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية اعتبارا من 1 يوليو 2020:

21. **يكلّف** الأمانة المؤقتة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بإنتاج وتوزيع نموذج على جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قبل نهاية فبراير 2020 لاستخدامه في تقديم التقارير إلى الأمانة المؤقتة للمنطقة عن حالة الاستعدادات على المستوى الوطني، وإعداد أنظمة قبل نهاية أبريل 2020، لرصد التدفقات التجارية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فضلا عن تسجيل إحصاءات التجارة.

مفاوضات المرحلة الثانية وما بعدها:

22. **يقرر** التمسك بالموعد النهائي المحدد وهو ديسمبر 2020 لاختتام المرحلة الثانية بشأن الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة.

23. **يقرر كذلك** أن تركز مفاوضات المرحلة الثالثة على بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الإلكترونية فور انتهاء مفاوضات المرحلة الثانية، ويكلّف مفوضية الاتحاد الأفريقي بالشروع في الاستعدادات للمفاوضات القادمة. وتعبئة الموارد خلال عام 2020 لبناء قدرات المفاوضين التجاريين الأفريقيين للمشاركة في التفاوض على الصكوك القانونية للتجارة الإلكترونية على مستوى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

24. **يحث** الدول الأعضاء على إجراء مراجعة نقدية للنُهج التي يطبقها عليها الشركاء الثنائيون للدخول في الصكوك القانونية الثنائية الخاصة بالتجارة الإلكترونية معها من أجل ضمان قدرة أفريقيا على التفاوض بشأن بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الإلكترونية وتنفيذه حيث تتمتع إفريقيا بسلطة كاملة في جميع جوانب التجارة الإلكترونية مثل البيانات والمنتجات التي يتم تداولها في إطار التجارة الإلكترونية. وتعزيز ظهور منصات التجارة الإلكترونية لأفريقيا على

المستويات الوطنية والإقليمية والقارية كجزء من استعداداتنا للتفاوض على بروتوكول المنطقة بشأن التجارة الإلكترونية.

الاحتفال بيوم تكامل إفريقيا والترويج لرؤية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

25. **يدعو** الدول الأعضاء إلى القيام بأنشطة تذكارية للاحتفال الرسمي بالإنجازات التي حققتها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في العام السابق وفقا للخطوط التوجيهية التي وضعتها الأمانة المؤقتة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

26. **يحث** رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي على تقديم بيانات منتظمة بشأن كيفية تنفيذ بلدانهم للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية .

حشد القطاع الخاص الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل التنفيذ الفعال للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

27. **يطلب** من مبادرة المناصرين الأفريقيين أن تعمل مع الوزراء الأفريقيين وخاصة المسؤولين عن تخطيط التجارة والتمويل والصناعة والتنمية في تنفيذ إطار عمل تريليون دولار .

28. **يطلب أيضا** من الأمانة المؤقتة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وضع إطار التعاون قبل بدء التجارة وتقديم تقرير مرحلي أساسي عن المسألة إلى القمة الاستثنائية في مايو 2020.

29. **يطلب كذلك** من وزراء التجارة والمالية بالشراكة مع آفريكسيم بنك استكمال العمل بشأن مرفق التكيّف لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية خلال عام 2020 وتقديمه إلى قمة فبراير 2021 مع مشروع النظام الأساسي وخطة تعبئة الموارد لبحثها .

تفويض بعض الصلاحيات إلى مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

30. **يكلّف** مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بالتعجيل بالنظر في جميع المسائل الفنية المتعلقة بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتقديم اقتراحات إلى المجلس التنفيذي تتضمّن الآثار المالية والهيكلية، ورفع تقرير إلى المؤتمر لإجازته من خلال هياكل صنع السياسية الملائمة لمنظومة الاتحاد الافريقي.

بناء الزخم من أجل التنفيذ الكامل والفعال وفي الوقت المناسب للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

31. **يكلّف** الأمانة المؤقتة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، في إطار حزمة تسليم المهام إلى الأمانة الدائمة، بإعداد ورقة استراتيجية بشأن الحفاظ على الزخم من أجل التنفيذ الكامل والفعال للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كجزءً من التقرير المقدم إلى القمة الاستثنائية في مايو 2020.

32. **يكلّف أيضا** الأمانة المؤقتة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بالعمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء وأمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية المشتركة الأخرى ذات

الصلة العاملة في هذا المجال في القارة، من أجل تعزيز تخطيط وتنسيق الأنشطة والاجتماعات وتقليل أي تضارب محتمل في التواريخ والتداخلات الأخرى .

33. **يدعو** رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الى الترويج لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كوجهة استثمارية جذابة ومتنامية في تعاونهم مع قادة الأعمال التجارية.

34. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع اليونيدو واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومبادرة المناصرين الأفريقيين تنظيم قمة حول التصنيع والتنويع الاقتصادي في أفريقيا خلال أسبوع التصنيع في أفريقيا.

35. **يحيط علماً** باقتراح إثيوبيا استضافة المعرض الأول للمنتجات الأفريقية في مجالات الطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية والقطاعات المماثلة و**يطلب** من إثيوبيا تقديم مذكرة مفاهيمية لبحثها من قبل القمة الاستثنائية القادمة في مايو 2020.

صفة المراقب للدول غير الأعضاء في الاتحاد الأفريقي

36. **يقرّر** ألا تقبل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية طلبات الحصول على صفة مراقب من دول ليست أعضاءً في الاتحاد الأفريقي.

اتفاقات الطرف الثالث

37. **يكلّف** الأمانة المؤقتة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بما يلي:

أ) الاستمرار في رصد التطورات المتعلقة باتفاقات الأطراف الثالثة التي تشمل الدول الأطراف في اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإبلاغ قمة الاتحاد الأفريقي بالأمر؛
ب) إعداد مبادئ توجيهية للإبلاغ ونماذج للإخطار باتفاقات الأطراف الثالثة بما يتماشى مع الأحكام ذات الصلة من الاتفاق؛
ج) إدراج قسم خاص باتفاقات الأطراف الثالثة في إطار التعاون المستقبلي بين أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
د) أن يتم تقديم المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير ونماذج الإبلاغ باتفاقات الأطراف الثالثة وإطار التعاون بين أمانة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المقبل للبحث والاعتماد.

38. **يطلب** من قائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فخامة السيد يوسوفو محمدو رئيس جمهورية النيجر، تقديم تقرير مرحلي عن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الى الدورة الاستثنائية للمؤتمر في مايو 2020.

مقرر
بشأن تقرير الجلسة المشتركة للجنة الوزارية المعنية بجدول تقدير الأنصبة والمساهمات ولجنة الخمسة العشر لوزراء المالية (لجنة الـ15)

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير اللجنة الوزارية المعنية بجدول تقدير الأنصبة والمساهمات ولجنة الخمسة عشر لوزراء المالية؛
2. يحيط علما بمقرر المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.20(XXXVI) Rev.5 الصادرعن الدورة العادية السادسة و الثلاثين للمجلس التنفيذي
3. **يشيد** بالدول الأعضاء على المساهمة بنسبة 79% من الأموال المقدرة لها في 2019 في الميزانية العادية للاتحاد.
4. **يشيد أيضاً** بالدول الأعضاء الخمسين على مساهمتها في صندوق السلام للاتحاد الأفريقي منذ 2017 ممّا يبيّن المستوى العالي لالتزام الاتحاد بالتشغيل الكامل للصندوق.
5. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.734(XXXII) بشأن جدول تقدير الأنصبة وصندوق السلام الذي يطلب من ممثل الاتحاد الأفريقي السامي المعني بتمويل الاتحاد وصندوق السلام، بدعم من المفوضية، إجراء مشاورات إقليمية بشأن مسألة تقييم صندوق السلام ورفع تقرير إلى المجلس التنفيذي في نيامي، النيجر في يونيو 2019، **ويقرّر** أنّه في غضون ذلك، يتم تطبيق جدول تقدير الأنصبة الحالي على الميزانية العادية للاتحاد لتقييم صندوق السلام للفترة 2017-2019. وفي حالة عدم التوصل إلى توصيات ملموسة من المشاورات يتم تطبيق جدول تقدير الأنصبة الجديد على صندوق السلام للفترة 2020-2022 [1]حسبما هو مطبق على الميزانية العادية.
6. **يحيط علماً** بالإحاطة المقدمة من ممثل الاتحاد الأفريقي السامي المعني بالمشاورات الإقليمية بشأن جدول الأنصبة المقررة لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي **ويوصي** بتمديد هدف جمع 400 مليون دولار من مساهمات الدول الأعضاء في صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي إلى أربعة وعشرين (24) شهرًا للسماح بجمع مبالغ المنحة كاملة بحلول 2023، **ويطلب** من المفوضية أن تعدل وفقا لذلك المبالغ السنوية المدفوعة للصندوق بغية تخفيف العبء على الدول الأعضاء؛
7. **يشيد** بالممثل السامي المعني بتمويل الاتحاد وصندوق السلام على العمل الممتاز الذي قام به للاجتماع مع الأقاليم حول مسألة تقييم صندوق السلام، ويطلب استكمال المشاورات وأن يرفع الممثل السامي تقريرا إلى المجلس التنفيذي في يوليو 2020.
8. **يوصي أيضاً** المفوضية بأن تعتبر المساهمات المقررة لجميع الدول الأعضاء في صندوق السلام خلال الفترة الانتقالية كمدفوعات تحت الحساب في انتظار استكمال المشاورات الإقليمية[2].

[1] تحفظ جمهورية مصر العربية: " تجاوز حكم الفقرة رقم 14 نتائج المشاورات الإقليمية التي سيجريها الممثل السامي للاتحاد الأفريقي وفقا للمقرر المذكور أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، تنطوي الفقرة على تنفيذ جدول تقدير الأنصبة بأثر رجعي (للسنوات 2017-2019)؛ وهذا التنفيذ بأثر رجعي يتعارض مع مبادئ الميزانية العالمية المطبقة على الميزانيات الوطنية وميزانية الاتحاد الأفريقي". – تم إدخال التحفظ أثناء اعتماد المقررات وتم تأكيده من خلال المذكرة الشفوية رقم /2019 – الاتحاد الأفريقي، المؤرخة في 27 مارس 2019.

[2] تحفظ جمهورية مصر العربية

9. **يقرّر** تعليق كافة المناقشات حول ضرورة النظر في العقوبات على عدم دفع المساهمات المقررة في صندوق السلام في الوقت الذي تجري فيه المشاورات إلى أن يقدم الممثل السامي المعني بتمويل الاتحاد وصندوق السلام تقريره إلى المجلس التنفيذي في يوليو 2020 عن نتائج هذه المشاورات.

10. **يستحضر** المقرر Ext/Assembly/AU/Dec.3(XI) الصادر في نوفمبر 2028 في أديس أبابا، إثيوبيا الذي اعتمد نظام العقوبات المعزّز لتنفيذه ابتداءً من يوليو 2019 **ويستحضر أيضاً** المقرر EX.CL/Dec.1071 (XXXV) الذي كلف المفوضية بإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء حول إعداد طرائق تنفيذ نظام العقوبات المعزّز وتقديم تقرير بحلول فبراير 2020.

11. **يطلب** من لجنة الممثلين الدائمين التعجيل بمواءمة الأحكام ذات الصلة من قواعد إجراءات المؤتمر، والنظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي والنظام الأساسي للمفوضية للبحث والاعتماد من قبل أجهزة صنع السياسة ذات الصلة.

12. **يقرّر** فرض عقوبات على الدول الأعضاء طبقاً للفقرة 3(ج) من مقرر المؤتمر EXT/Assembly/AU/Dec.3 (XI) الصادر في نوفمبر 2018.

13. **يستحضر** المقرر EXT/Assembly/AU/Dec.3(XI) الذي ينص على أن ينظر المؤتمر في طلبات الدول الأعضاء التي تمر بظروف قهرية تجعلها غير قادرة مؤقتا على دفع مساهماتها المقررة. يجب أن تبلغ الدول الأعضاء المؤتمر بذلك كتابياً لبحث المسألة واتخاذ قرار بشأنها.

14. **يحيط علما** بطلبات الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية وسيشل وبوروندي. **ويقرّ** بالتحديات التي تواجه هذه الدول الأعضاء في دفع مساهماتها السنوية للاتحاد، **ويطلب** من المفوضية التعاون مع الدول الأعضاء التي تواجه مشاكل في دفع مساهماتها للاتحاد وتلك التي لديها متأخرات لمدة سنتين (2) أو أكثر بغية الاتفاق على خطة لتسديد المتأخرات، ورفع تقرير إلى المجلس التنفيذي في يوليو 2020.

15. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.578 (XXV) الذي يجيز توصيات اللجنة الوزارية المختصة بأن يمول جدول تقدير الأنصبة الجديد نسبة 100% من الميزانية التشغيلية للاتحاد و 75% من الميزانية البرنامجية و 25% من ميزانية دعم عمليات السلام للاتحاد، ويطلب من المفوضية تقديم تقرير مرحلي عن تحقيق مثل هذه الأهداف إلى الاجتماع القادم للمجلس التنفيذي.

-

مقرر
بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا

إنّ المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا، **ويشجع** مجلس السلم والأمن، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، وبدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي، على مواصلة مضاعفة الجهود لمنع النزاعات والأزمات وإدارتها وتسويتها. **كما يحث** مجلس السلم والأمن على مواصلة تقديم التوجيه الاستراتيجي بشأن تنفيذ برامج تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع في البلدان الخارجة من النزاعات؛

2. **يشيد** بالجهود التي يبذلها فخامة الرئيس فيليكس تشيسكيدي وغيره من قادة المنطقة لتعزيز السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك لتعزيز علاقات حسن الجوار مع بلدان المنطقة وفيما بينها. وفي هذا السياق، **يؤكد** المؤتمر ضرورة التنفيذ الكامل لإطار السلام والأمن والتعاون لعام 2013 في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. و**يعرب** المؤتمر عن امتنانه لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لدعمهم المتواصل لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما يتضح ذلك من مكاسب السلام والاستقرار الأخيرة التي تحققت في إقليم كاساي. **يدعو** المؤتمر الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي عموما إلى مواصلة دعم الجهود الحالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك تطوير البنية التحتية والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي، لا سيما في المناطق المتضررة من انعدام الأمن. **ويشجع** المؤتمر الدول الأعضاء على دعم الجهود المبذولة لمكافحة تفشي فيروس إيبولا في أجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية. **يدعو** المؤتمر المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية الكونغو الديمقراطية **ويشجع** جميع الشركاء على المشاركة أيضا في مؤتمر التجارة والاستثمار في منطقة البحيرات الكبرى المقرر عقده في كيجالي، في مارس 2020.

3. **يقر** بالتدابير التي اتخذتها حكومة بوروندي في التصدي للتحديات التي يواجهها البلد، لا سيما فيما يتعلق بالتحضيرات للانتخابات المقبلة في عام 2020، بما في ذلك إنشاء لجنة انتخابية وطنية مستقلة في 31 أغسطس 2018، تمشيا مع قانون الانتخابات البوروندي؛ ولجنة الحقيقة والمصالحة المؤلفة من 13 عضوًا، وفقًا لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة لعام 2000؛ واعتماد خارطة طريق كيانزا للانتخابات؛ والإعلان عن الجدول الزمني للانتخابات من قبل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، من بين أمور أخرى. **يشيد** المؤتمر بالرئيس بيير نكورونزيزا للوفاء بوعده بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية القادمة في عام 2020. **يدعو** المؤتمر الحكومة وجماعات المعارضة إلى مواصلة الحوار من أجل تعزيز السلام والأمن وتهيئة بيئة مواتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. **يشجع** المؤتمر جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على توحيد جهودها من أجل إعطاء الزخم الذي تمس الحاجة إليه للعملية السياسية في بوروندي. **يشيد** المؤتمر بعمل مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي الذين تم نشرهم في البلاد منذ عام 2015 للمساهمة في تعزيز الوئام والسلام في البلد. **يكرر** المؤتمر نداءه للاتحاد الأوروبي لرفع العقوبات المفروضة على بوروندي، من أجل تهيئة الظروف المواتية لتسهيل الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في البلد.

4. **يحث** جميع أصحاب المصلحة في وسط أفريقيا على ضمان تنظيم الانتخابات العامة 2020-2021 على النحو المقرر، في كنف الامتثال الصارم لقوانين جمهورية أفريقيا الوسطى والاتفاق السياسي للسلام والمصالحة المبرم في 6 فبراير 2019. وفي هذا السياق، **يشيد** المؤتمر بالرئيس فوستين آرشينج تواديرا على جهوده الرامية إلى بناء توافق شامل في بلده، لا سيما من خلال الحوار الذي بدأه مع رؤساء دول جمهورية أفريقيا الوسطى السابقين، وهم فرانسوا بوزيزي وميشيل جوتوديا وكاترين سامبا بانزا، استنادًا إلى اتفاق السلام كمرجع وحيد لهذا الحوار. **يقر** المؤتمر بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة، **يشيد** بمفوض السلم والأمن، السفير إسماعيل شرقي لجهوده المتواصلة بالتعاون مع وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لحفظ السلام **ويحث** الأطراف في أفريقيا الوسطى على تكثيف الحوار، بدعم من الجهات الضامنة للاتفاق. **يشيد** المؤتمر ببلدان المنطقة لدعمها تنفيذ اتفاق السلام وعقد اجتماعات للجان المشتركة تحقيقا لهذه الغاية. **يحث** المؤتمر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على دعم نشر مراقبي الاتحاد الأفريقي؛ و**يحث كذلك** لجنة بناء السلام، وعلى وجه الخصوص، مصر، بصفتها نائب رئيس لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة والمملكة المغربية، بصفتها رئيس تشكيلة الأمم المتحدة لجمهورية أفريقيا الوسطى، على الجهود التي تبذلانها لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى وللدفاع عن مصالح البلدان الأفريقية في جدول أعمال لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، بما في ذلك من خلال المجموعة الأفريقية في نيويورك، وكذلك الشركاء الدوليين لتقديم الدعم الموعود لبعثة الاتحاد الأفريقي في بانجي وإطلاق مشاريع التنمية. **يطلب** المؤتمر من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي عموما توفير الدعم الفني والمالي لسلطات أفريقيا الوسطى، من أجل تسهيل التنظيم الناجح للانتخابات المقبلة وإعادة بناء الاقتصاد في جمهورية أفريقيا الوسطى.

5. **يشيد** بحكومة الكاميرون على اعتمادها سلسلة من التدابر لإيجاد حلول عملية للاضطرابات الاجتماعية والسياسية في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية والتي تشمل عقد وتنظيم حوار وطني شامل من 30 سبتمبر إلى 4 أكتوبر 2019 ضم جميع الأطراف المعنية من داخل البلاد والمهجر بغية استتباب السلام بشكل نهائي، وعلى إرسال قافلة السلام بقيادة رئيس الوزراء، رئيس الحكومة في المنطقتين المعنيتين، واعتمادها قانونا عاما للمجتمعات المحلية اللامركزية التي تمنح مركزا خاصا للمنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية الناطقتين بالإنجليزية لمراعاة خصائصها المتعلقة بالأنظمة التعليمي والقضائية، وعلى إنشائها لجنة وطنية لتعزيز الازدواجية اللغوية والتعددية الثقافية واعتماد قانون لتعزيز اللغات الوطنية، إلى جانب تشجيع استخدام اللغتين الإنجليزية والفرنسية كلغتين رسميتين تتمتعان بنفس القيمة، وعلى إنشائها لجنة وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. **يهنئ أيضا** حكومة الكاميرون على إطلاق سراح بعض القادة السياسيين والعسكريين المتابعين أمام المحاكم العسكرية لتورطهم في تنظيم المظاهرات غير النظامية من جهة، وإطلاق سراح بعض السجناء لارتكابهم جنحا في إطار الاضطرابات في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية. **ويطلب** من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة دعم جهود حكومة الكاميرون الرامية إلى إيجاد حل دائم للأزمة في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية.

6. **يؤكد من جديد** استعداد الاتحاد الأفريقي لمواصلة دوره كمسهّل في جزر القمر، بهدف دعم وتعزيز التماسك الاجتماعي. **ويشجع** مجلس السلم والأمن، بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي، على مواصلة دعم جزر القمر في جهودها الرامية إلى دفع عجلة الحوار السياسي. **يشجع أيضاً** فخامة الرئيس أزالي عصماني على التزامه بإطلاق حوار شامل مع جميع العناصر الفاعلة في البلاد. **ويهنئ** رئيس اتحاد

جزر القمر وحكومته على تدابير حسن النية من خلال منح العفو الرئاسي لعدة سجناء بما في ذلك السجناء الذين ارتكبوا جرائم متعلقة بالقانون العام.

7. **يحيط علما** بالتقدم المطرد في الصومال، **ويشجع**، في هذا الصدد، حكومة الصومال الاتحادية، وكذلك الدول الأعضاء الاتحادية على مواصلة تعزيز الحلول التوافقية للتحديات التي تواجه بلدها. **يناشد** المؤتمر الشركاء الدوليين مواصلة دعم الصوماليين والامتناع عن أي إجراءات قد تقوض الجهود الحالية لإنهاء النزاع في ذلك البلد. **يؤكد** المؤتمر على ضرورة التعجيل بإنشاء قوات أمنية صومالية قادرة على القيام بعمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبسط سيطرتها على الأراضي المحررة حديثًا، وحماية المراكز السكنية، وتأمين طرق الإمداد الرئيسية، بهدف تهيئة الظروف المواتية التي ستمكن قوات الدفاع والأمن الوطنية الصومالية من تولى مسؤوليات الأمن بفعالية من بعثة الاتحاد الأفريقي بحلول عام 2021. **يشيد** المؤتمر ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية على نجاحها في كسر شوكة جماعة الشباب الإرهابية **ويتطلع** إلى مواصلة هذا التعاون الوثيق في مجال القتال. **يدين المؤتمر بشدة** الهجمات الإرهابية المرتكبة في الصومال وضد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. و**يعرب المؤتمر كذلك** عن تعازيه لأسر الضحايا **ويتمنى** الشفاء العاجل للمصابين. **يشيد** المؤتمر **كذلك** بالبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتضحياتهم والتزاماتهم باستعادة السلام والاستقرار في الصومال.

8. **يهنئ** السودان على انتخابه رئيساً للإيجاد، **ويؤكد مجددا** دعمه للدور الجديد للسودان وتعاونه المستمر في العمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة والقارة. **يشيد** المؤتمر بالمجلس السيادي الانتقالي والحكومة السودانية الانتقالية على تعاونهما المستمر والتزامهما ومشاركتهما المنسقة في التصدي للتحديات المتعددة التي تواجه البلاد. **يشجع** المؤتمر جميع أصحاب المصلحة السودانيين على الحفاظ على الزخم الذي تم حشده حتى الآن، وخاصة التنسيق والتعاون القويين بين السلطات الانتقالية، مما يساهم في استعادة ثقة الشعب السوداني في المؤسسات الوطنية. **يشيد** المؤتمر بالجهود التي بذلها رئيس الاتحاد، فخامة الرئيس المصري السيد عبد الفتاح السيسي، ورئيس وزراء إثيوبيا الدكتور أبي أحمد، بصفته رئيس الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيغاد)، وكذلك رئيس المفوضية، سعادة السيد موسى فكي محمد على جهودهم المنسقة من أجل إيجاد حل للأزمة في السودان. **يرحب** المؤتمر باستضافة جمهورية جنوب السودان، تحت رعاية الرئيس سلفار كير ميارديت، المفاوضات بين الحكومة السودانية الانتقالية والحركات المسلحة السودانية، **ويعرب عن تقديره** للجهود التي تبذلها إيغاد وبلدان المنطقة. **يناشد المؤتمر بقوة** الدول التي فرضت عقوبات اقتصادية ومالية على جمهورية السودان، رفع هذه العقوبات بشكل فوري وكلي. وفي هذا السياق، **يدعو** المؤتمر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إزالة السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، من أجل تسهيل تدفق الاستثمارات في السودان لتعزيز السلام والتنمية المستدامين. **يرحب المؤتمر أيضًا** بالتدابير التي تتخذها حكومة السودان لجذب المستثمرين **ويعترف** في هذا السياق بالحوار الذي تم إطلاقه بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والسودان لمعالجة هذه القضايا. **يطلب** المؤتمر من رئيس المفوضية، بالتنسيق مع الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية، مواصلة جهوده في دعم السودان خلال الفترة الانتقالية.

9. **يشيد** بحكومة السودان وبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المشتركة في دارفور (اليوناميد) لجهودهما التعاونية والتزامهما بتنفيذ قرار مجلس الأمن 2429 بشأن الانسحاب، **كما يشيد** بمجلس السلم والأمن ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتمديد ولاية اليوناميد حتى 31 أكتوبر 2020. **يشدد** المؤتمر على أهمية الحفاظ على السلام في دارفور من خلال الاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، **يشجع** المؤتمر بقوة مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، على الاضطلاع بمبادرات استراتيجية من شأنها ضمان تعبئة الموارد بفعالية، بما في ذلك الأموال اللازمة لتحقيق الاستقرار والتنمية في دارفور. وفي هذا الصدد، **يؤكد المؤتمر** على أن الانسحاب يجب أن يكتمل بطريقة تحافظ على المكاسب التي تحققت في دارفور، في إطار البحث الشامل عن السلام والاستقرار والتنمية في السودان.

10. **يقر** بالجهود التي بذلها فخامة الرئيس الأوغندي يويري كاغوتا موسيفيني ورئيس المجلس السيادي للسودان السيد عبد الفتاح البرهان في عقد قمة أنتيبي في نوفمبر 2019، التي قامت، من بين أمور أخرى، بتمديد فترة ما قبل الانتقالية لتمكين أصحاب المصلحة في جنوب السودان من حسم القضايا العالقة قبل تشكيل الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية المعاد تنشيطها. **يشيد** المؤتمر بالرئيس سلفا كير ميارديت والدكتور ريك مشار للتوصل إلى التوافق خلال قمة أنتيبي. **يشيد** المؤتمر بحكومة جنوب السودان لما تم صرفه من أجل تنفيذ اتفاق السلام، **ويشجعها** على استكمال عملية الصرف. **يشيد** المؤتمر بلجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المخصصة لجنوب السودان (لجنة الخمسة) برئاسة جنوب أفريقيا وعضوية كل من الجزائر وتشاد ونيجيريا ورواندا لدعمها المتواصل لعملية السلام في جنوب السودان، بما في ذلك من خلال زيارات منتظمة تمت أثناء عام 2019. **كما يشيد** المؤتمر بجميع الدول الأعضاء التي قدمت دعم ماليا وماديا لحكومة جنوب السودان، بما في ذلك مصر وإثيوبيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا، **ويناشد المؤتمر**، في هذا السياق، الدول الأعضاء الأخرى أيضًا تقديم مساهمات. **يناشد** المؤتمر، في نفس السياق، المجتمع الدولي تقديم مزيد من الدعم المالي والمادي واللوجستي لعملية السلام في جنوب السودان، وخاصة ترتيبات الأمن الانتقالية لتسهيل عملية التجميع والفرز والتدريب ونشر قوات جنوب السودان المتحدة اللازمة لحماية المسؤولين أثناء تنفيذ اتفاق السلام.

11. **يؤكد** ضرورة تشكيل الحكومة الانتقالية بحلول 22 فبراير 2020، **ويعرب عن قلقه** إزاء التأخير في إنجاز مهام ما قبل المرحلة الانتقالية التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، لا سيما تلك المتعلقة بالترتيبات الأمنية الانتقالية وتحديد عدد الولايات وحدودها. **يدعو** المؤتمر **بقوة** الأطراف في جنوب السودان إلى مواصلة الحوار لحسم القضايا العالقة، وهو أمر بالغ الأهمية للتنفيذ الكامل للاتفاق المعاد تنشيطه وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المعاد تنشيطها. **يؤكد** المؤتمر تضامن الاتحاد الأفريقي مع شعب وحكومة جنوب السودان في تطلعاتهما إلى استعادة السلام والاستقرار الدائمين، والنهوض بالتنمية في البلد.

12. **يرحب** بوقف الأعمال العدوانية بين الأطراف الليبية **ويشجع** الأطراف على الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار. **يجيز** المؤتمر البيان الصادر عن الاجتماع الثامن للجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، المنعقد في **30** يناير 2020، في برازافيل، الكونغو، والذي شدد، من بين أمور أخرى، على ضرورة إجراء حوار وطني شامل ومصالحة وأدان بشدة استمرار القتال الذي خلّف مئات الضحايا المدنيين في ليبيا والتدخل الخارجي الذي يقوض جهود السلام في ليبيا. **يرحب** المؤتمر **أيضًا** بنتائج المؤتمر حول ليبيا المنعقد في برلين في يناير 2020، وخاصة تعهُد الشركاء الدوليين بالالتزام بالحظر المفروض على الأسلحة والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا. **يدعو** المؤتمر لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا إلى مواصلة دعم العملية السياسية الشاملة تحت قيادة وملكية الليبيين، باعتبارها طريقا للمضي قدما نحو وقف دائم لإطلاق النار، وشرطا مسبقا لعقد منتدى المصالحة. **يعرب** المؤتمر عن تقديره لفخامة السيد دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو

ورئيس لجنة الاتحاد الفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا على جهوده الدؤوبة لإيجاد حل للأزمة في ليبيا. وفي هذا الصدد، يشجعه المؤتمر على إبقاء المسألة قيد نظره. **يؤكد** المؤتمر دور الدول المجاورة لليبيا في إيجاد حل للأزمة الحالية، **ويرحب** بالاجتماع الذي عُقد مؤخرا في 23 يناير 2020 في الجزائر العاصمة. **يؤكد** المؤتمر **مجددا** موقف الاتحاد الأفريقي الذي مفاده أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة الحالية في ليبيا **ويدعو** إلى تعزيز الجهود، بما في ذلك الوقف الدائم لإطلاق النار، نحو إيجاد حل سياسي وسلمي للنزاع في ليبيا تمشيا مع أحكام الاتفاق الذي وقعته الأطراف الليبية في عام 2015، في الصخيرات، المغرب. **يطلب** المؤتمر من رئيس المفوضية الاضطلاع بدوره واتخاذ التدابير الملموسة اللازمة، بالتشاور الوثيق مع الأمم المتحدة، لضمان المشاركة الفعالة للاتحاد الأفريقي، بهدف حل الأزمة الليبية.

13. **يشيد** ببلدان إقليم الجنوب الأفريقي للحفاظ على السلام والاستقرار، بما في ذلك من خلال تعزيز الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز التعاون بين الدول، مما يدل على الالتزام الجماعي في **الإقليم** بإسكات البنادق. **يشجع** المؤتمر بلدان الإقليم على مواصلة تعزيز استراتيجيات التخفيف من الكوارث الطبيعية والجفاف ومواصلة العمل معا لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والتشدد والاتجار والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. **يشيد** المؤتمر بالموزمبيقيين للتنظيم الناجح للانتخابات السلمية في أكتوبر 2019 ويشجعهم على مواصلة جهودهم في تنفيذ اتفاق السلام وتعزيز السلام والمصالحة والاستقرار في البلد، مما يهيئ ظروفًا أكثر ملاءمة للانتعاش والتنمية الاجتماعيين والاقتصاديين.

14. **يشيد** برؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإكواس) لالتزامهم وجهودهم الدؤوبة في إيجاد حل دائم للأزمة السياسية والمؤسسية الطويلة الأمد في غينيا بيساو. **يهنئ** المؤتمر شعب وحكومة غينيا بيساو على التنظيم الناجح والسلمي للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في غينيا بيساو في 24 نوفمبر 2009 والجولة الثانية في 29 ديسمبر 2019. **يدعو** المؤتمر **بقوة** إلى إجراء حوار حقيقي شامل بين جميع الأطراف السياسية، باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة القابلة للتطبيق لإيجاد حلول دائمة وتعزيز مؤسسات الدولة. واستنادا إلى إعلان اللجنة الانتخابية الوطنية في غينيا بيساو.

15. **يشيد** بجهود جمهورية جامبيا الرامية إلى توطيد الديمقراطية في البلد من خلال عملية الإصلاحات الحالية التي ستسهم بشكل كبير في تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي. **يشيد** المؤتمر **أيضًا** بمفوضية الاتحاد الأفريقي للدعم المتواصل الذي تقدمه، من خلال فريق الاتحاد الأفريقي للدعم الفني لجامبيا وغيره من الآليات، لجهود حكومة جامبيا الرامية إلى تعزيز السلم والأمن، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز المؤسسات الحكومية في البلد. **يشجع** المجلس حكومة جامبيا على مواصلة الانخراط في الحوار مع أعضاء الائتلاف السابق والأحزاب السياسية، من أجل تعزيز الاستقرار السياسي وتهيئة بيئة مواتية للسلام والتنمية الاقتصادية في البلد.

16. **يقدم** تعازيه لبلدان منطقة الساحل لوقوع خسائر في الأرواح جراء الهجمات الإرهابية وغيرها من حوادث العنف الطائفي **ويؤكد** استمرار دعم الاتحاد الأفريقي من خلال أجهزته وبرامجه المختلفة. **يعرب** المؤتمر **عن قلقه** البالغ إزاء أعمال الإرهاب المستمرة وتنامي أعمال اللصوصية والاتجار بجميع أنواعه والجريمة العابرة للحدود في منطقة الساحل. **يشيد** المؤتمر بالأطراف في مالي على التقدم المحرز في الحوار الوطني الشامل **ويشجعها** على مواصلة عملية الإصلاح، بهدف بناء الثقة بين المجتمعات المحلية، في إطار تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر. **يحث**

المؤتمر الأطراف في مالي على مضاعفة الجهود في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. **يشدد** المؤتمر على ضرورة مواصلة الدعم وجهود كسب التأييد للمبادرات الإقليمية، لا سيما مبادرات الإكواس لمكافحة انتشار الإرهاب في منطقة الساحل، من خلال زيادة التمويل بموجب التعهد بتقديم تريليون دولار أمريكي المعلن خلال قمة واجادوجو المنعقدة في 14 سبتمبر 2019. في هذا السياق، **يشجع** المؤتمر الدول الأعضاء في الإكواس على الوفاء بتعهداتها من أجل تعزيز مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. علاوة على ذلك، **يحث** المؤتمر الشركاء، بناء على الأولويات التي حددها الاتحاد الأفريقي، على مواصلة تقديم الدعم للجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب وأعمال اللصوصية والاتجار والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وفي هذا الصدد، **يرحب** المؤتمر بإعلان باماكو بشأن الوصول إلى الموارد الطبيعية والنزاع بين المجتمعات المحلية المعتمد في 29 نوفمبر 2019، في باماكو، مالي، على النحو الذي اعتمده الاجتماع الوزاري للاتحاد الأفريقي. و**يقرر** عقد قمة استثنائية حول تحديات الإرهاب والتطرف العنيف بهدف اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة على وجه السرعة لدعم البلدان التي تواجه الآثار الخطيرة للإرهاب. و**يطلب** من المفوضية، بالتنسيق مع الرئيس الحالي للاتحاد، إجراء المشاورات اللازمة لعقد القمة في أديس أبابا في إثيوبيا أو في دولة عضو أخرى.

17. **يشيد** بمجلس السلم والأمن لجهوده الدؤوبة نحو التفعيل الكامل للقوة الأفريقية الجاهزة، بما في ذلك استمرار تقديم التوجيه الاستراتيجي لمواءمة القدرات الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات ضمن القوة الأفريقية الجاهزة. **يشيد** المؤتمر **كذلك** بالمفوضية للجهود المبذولة في وضع السياسات المختلفة لتفعيل القوة الأفريقية الجاهزة، بما في ذلك المذهب الجديد لعمليات دعم السلام ومفهوم العمليات الجديد، وكذلك للجهود المبذولة لإنشاء المستودعات اللوجستية الإقليمية التابعة للقوة الأفريقية الجاهزة. وفي نفس السياق، **يشيد** بالمؤتمر الألوية الجاهزة الإقليمية التابعة للقوة الأفريقية الجاهزة للجهود المستمرة لضمان التأهب للنشر. **يحيط علماً** بالاقتراح بشأن تشكيل وحدة خاصة لمكافحة الإرهاب داخل القوة الأفريقية الجاهزة، **ويكلف** مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي ببحث كافة الجوانب المتعلقة بالوحدة الخاصة وتقديم الاستنتاجات والتوصيات إلى القمة العادية القادمة في فبراير 2021.

18. **يرحب** بمبادرات الأفريبول في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، بما في ذلك مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والمواد المهربة. **ويدعو** المؤتمر المفوضية إلى التعجيل بتزويد أمانة الأفريبول بالموظفين كي يتسنى لها الاضطلاع بولايتها على نحو أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، **يشيد** المؤتمر بالجزائر على انتداب موظفين لأمانة الأفريبول **ويشجع** جميع الدول الأعضاء الأخرى أيضًا على انتداب موظفين لأمانة الأفريبول.

19. **يشجع** المؤتمر الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها في إدماج حماية الطفل في برامجها، بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية. وفي هذا الصدد، **يطلب** المؤتمر من مفوضية الاتحاد الأفريقي إدماج حماية الطفل في حملة إسكات البنادق، وموضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2020، وكذلك وضع سياسة شاملة لحماية الطفل في عمليات دعم السلام للاتحاد الأفريقي. **ويكرر** المؤتمر **نداءه** لرئيس المفوضية بتعيين مبعوث خاص لشؤون الأطفال في النزاعات المسلحة.

20. **يشيد** بالمفوضية للخطوات المتخذة للتفعيل الكامل لشبكة النساء الأفريقيات في منع النزاعات والوساطة، ولا سيما تدريب ونشر الشابات الوسيطات **ويطلب** من المفوضية مواصلة تعبئة الدعم لنشر أعضاء شبكة النساء الأفريقيات في مختلف مكاتب اتصال الاتحاد الأفريقي.

21. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي إضفاء الطابع المؤسسي على برنامج الشباب من أجل السلام داخل إدارة السلم والأمن من خلال إنشاء مكتب مخصص لتنسيق جهود جميع أصحاب المصلحة وتسهيل

تفعيله بالكامل، بهدف تلبية توقعات الشباب المتزايدة في جميع أنحاء القارة. **يجيز** المؤتمر السفراء الشباب الأفريقيين الخمسة الذين يمثلون كل إقليم من أقاليم الاتحاد الأفريقي الخمسة **ويشجعهم** على مواصلة تعزيز دور الشباب في القارة بشأن قضايا السلم والأمن بما يتماشى مع صكوك الاتحاد الأفريقي ذات الصلة.

22. **يلاحظ مع القلق العميق** تزايد انعدام الأمن الناجم عن الآثار السلبية لتغير المناخ في أفريقيا. وفي هذا الصدد، **يكرر** المؤتمر نداءه للدعم المستمر للالتزامات والاتفاقات الدولية المتعلقة بتغير المناخ، ولا سيما اتفاق باريس. **يدعو** المؤتمر المجتمع الدولي أيضًا إلى الوفاء بتعهده بتخصيص 100 مليار دولارا أمريكيا سنويًا، لتمويل الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وعلاوة على ذلك، **يطلب** المؤتمر من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وأجهزة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، العمل بالتشاور مع الدول الأعضاء، لاستكشاف الوسائل والطرق المبتكرة لتمويل الإجراءات المناخية في أفريقيا. وفي هذا السياق، **يؤكد** المؤتمر على أهمية تشجيع السعي المتكامل للسلم والأمن والتنمية على أراضي الدول الأعضاء بهدف القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات والتخفيف من حدة الآثار السلبية لتغير المناخ في القارة. ولهذا الغرض، **يشجع** المؤتمر مجلس السلم والأمن على مواصلة تقديم التوجيه الاستراتيجي. كما **يطلب** المؤتمر من رئيس المفوضية تقديم تقرير سنوي خلال عام 2020 عن التدابير المتخذة لتجسيد هذا الترابط على أرض الواقع.

23. **يشجع** الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل تفعيل مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع؛ وتنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني في البلدان الخارجة من النزاع؛ وتقديم الدعم لوحدة دعم الوساطة، من أجل تحقيق النجاح الأمثل في منع النزاعات وإدارتها وتسويتها في أفريقيا؛ وبناء المزيد من التعاون في مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة؛

24. **يدين بشدة** جميع انتهاكات حظر الأسلحة المعمول بها حاليا في أفريقيا، خاصة وأنها تسهم في الإمداد غير المشروع للجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية، مما يقوض سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية وأمنها. وفي هذا السياق، **يحث** المؤتمر مجلس السلم والأمن على النظر في التدابير الواجب اتخاذها للحد من انتهاكات حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة في أفريقيا، وذلك بالعمل عن كثب مع منظومة الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن التابع لها. وعلاوة على ذلك، **يحذر** المؤتمر من اتخاذ تدابير عقابية ضد جميع من يواصلون ارتكاب مثل هذه الانتهاكات، بما في ذلك الإشهار والفضح، وفقا لمقررات مجلس السلم والأمن.

25. **يدين** المؤتمر **بشدة** جميع أشكال التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، مما يقوض جهود القارة لإسكات البنادق وتفاقم الأزمات ذات الآثار المدمرة على تنمية أفريقيا واستقرارها؛ **ويطلب** من مجلس السلم والأمن أن يظل مهتما بالمسألة وأن يقوم بتفعيل سياسته المتمثلة في "الإشهار بمخربي جهود السلام وفضحهم".

26. **يشيد** بمجلس السلم والأمن لعقد خلوته الحادية عشرة حول الدراسة الشاملة عن "المنظومة الأفريقية للسلم والأمن وأساليب عمل مجلس السلم والأمن، في الفترة من 29 إلى 31 أكتوبر 2018، في القاهرة، مصر، والخلوة الثانية عشرة حول موضوع "تعزيز عمل مجلس السلم والأمن حول منع النزاعات وتوطيد السلام في أفريقيا، في الفترة من 24 إلى 26 يونيو 2019، في الرباط، المغرب. **ويجيز** المؤتمر استنتاجات الخلوتين **ويطلب** من أجهزة صنع السياسة ذات الصلة للاتحاد الأفريقي متابعة تنفيذ محتويات استنتاجات الخلوتين. **ويهنئ** المؤتمر مجلس السلم والأمن لإعداده دليل أساليب عمل مجلس السلم والأمن الذي اعتمده مجلس السلم والأمن في اجتماعه الـ861 المنعقد في 22 يوليو

2019 **ويجيز أيضًا** الدليل. وعلاوة على ذلك، **يرحب** المؤتمر بعقد الحلقة الدراسية السنوية الرفيعة المستوى من قبل مجلس السلم والأمن حول السلم والأمن في أفريقيا بشأن موضوع "إسكات البنادق في أفريقيا: وتهيئة بيئة مواتية للأطفال في حالات النزاع" يومي 13 و14 يناير 2020، في ليبرفيل، الجابون **ويجيز** نتائج الحلقة.

27. **يشيد** بالأعضاء الأفريقيين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (الأعضاء الأفريقيين الثلاثة) للدور الهام الذي اضطلعوا به في سد الفجوة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لا سيما في التعبير عن وجهات النظر الأفريقية والمواقف الموحدة والدفاع عنها وتعزيزها بشأن قضايا السلم والأمن في القارة. **ويشيد** المؤتمر **أيضًا** بالأعضاء الأفريقيين الثلاثة المنتهية ولايتهم، وتحديدا كوت ديفوار وغينيا الاستوائية، على عملهم المثالي خلال فترة ولايتهم في مجلس الأمن للأمم المتحدة **ويهنئ** النيجر وتونس على انتخابهما عضوين غير دائمين في مجلس الأمن. **ويشجع** المؤتمر الأعضاء الأفريقيين الثلاثة في مجلس الأمن للأمم المتحدة على مواصلة تعزيز وحدتهم والتنسيق فيما بينهم بهدف زيادة إسماع صوت أفريقيا ومواقفها الموحدة بشأن قضايا السلم والأمن الأفريقية وجعلها في صدارة أجندة مجلس الأمن للأمم المتحدة.

=

مقرر
بشأن نتائج الاجتماع العادي الثاني عشر للجنة الفنية المتخصصة
للدفاع والسلامة والأمن

ان المؤتمر:

1. **يرحب** بانعقاد الاجتماع العادي الثاني عشر للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن الذي عقد في القاهرة، مصر، من 15-19 ديسمبر 2019؛
2. **يحيط علماً** بإعلان الدورة العادية الثانية عشرة للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن والنتائج الواردة فيه كما هو مرفق[3].
3. **يطلب** من المفوضية، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، متابعة الأنشطة الواردة في الإعلان.

-

[3] أبدى المغرب تحفظاته على الفقرة 3 (ن) لأن الصياغة المستخدمة لا تتفق مع البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن والبيانات التي اعتمدتها مجلس السبم والأمن على مختلف المستويات، والتي تشير إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة "المسؤولية الرئيسية في الحفاظ على السلم والأمن"
أبدى المغرب تحفظاته على الفقرة 3 (س) لأن الوفد المغربي لم يُمنح الفرصة لمناقشة الفقرة المعاد صياغتها. تم إدراج إشارة إلى مادة وفقرة محددة من القانون التأسيسي بينما اعتمدت اللجنة الفنية المتخصصة وثائق أخرى ولم تتم الإشارة إلى القانون.

إعلان الاجتماع العادي الثاني عشر للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن[4]
القاهرة، جمهورية مصر العربية، 19 ديسمبر 2019

1. **اجتمعنا نحن، أعضاء اللجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن للاتحاد الأفريقي، خلال الاجتماع الثاني عشر** المنعقد في القاهرة، مصر، ونظرنا في استنتاجات رؤساء أركان الدفاع الأفريقيين ورؤساء أجهزة السلامة والأمن.
2. سبق اجتماعنا الاجتماع الخامس عشر لرؤساء أركان الدفاع ورؤساء أجهزة السلامة والأمن الأفريقيين، الذي عقد على التوالي في الفترة من 18 ديسمبر 2019، واجتماع الخبراء الذي عقد في الفترة من 15 إلى 17 ديسمبر 2019.
3. وبناء على مداولاتنا، **نعلن ما يلي**:

أ) فيما يتعلق بالمشروع الرئيسي للاتحاد الأفريقي حول "إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020" وتنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا، تم تمديد الإطار الزمني لتنفيذه بالكامل لإتاحة مزيد من الوقت للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية، بدعم من أصحاب المصلحة المعنيين مثل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وكذلك منظومة الأمم المتحدة، لمواصلة تنفيذ الجوانب المختلفة في خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي. ويجب أن يسترشد هذا التمديد باستعراض ما تم إنجازه بشأن هذه المسألة حتى الآن. وبالإضافة إلى ذلك، في إطار الجهود الجديرة بالثناء الجارية لإسكات البنادق في القارة، هناك حاجة إلى تهيئة ظروف مواتية للتنمية المستدامة، وتعزيز الحوار السياسي الشامل لتسوية النزاعات باستخدام آليات الاتحاد الأفريقي للوساطة وحسن الجوار والحوار والمصالحة والتسوية السلمية للنزاعات المنصوص عليها في المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والمنظومة الأفريقية للحكم. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكفل الجهود المبذولة لإسكات البنادق رفض جميع أشكال التدخل العسكري الخارجي والتدخل في شؤون القارة. ولذلك، يتطلع إلى تقرير مجلس السلم والأمن بشأن إسكات البنادق، والذي سيتم فيه تضمين تقييم تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي منذ اعتمادها من قبل المؤتمر في يناير 2017 لتقديمها إلى الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد التي ستعقد يومي 9 و10 فبراير 2020. نرحب بالعرض المقدم من جمهورية كينيا لاستضافة اجتماع حول استعراض تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي.

ب) **نشجع** الدول الأعضاء على مواصلة تنفيذ شهر العفو الأفريقي في سياق إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020؛ ولهذا الغرض، تُشجَّع الدول الأعضاء على زيادة تكثيف جهودها من أجل ضمان شهر العفو الأفريقي وترويج فرصه على أراضيها الوطنية.

ج) **نعتمد** مبدئي لمبدأ الاتحاد الأفريقي بشأن عمليات دعم السلام، باعتبارها وثيقة عمل استراتيجية، والطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي جمع المدخلات من المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية والدول الأعضاء، بحلول 1 مارس 2020، من أجل إثراء الوثيقة وإعادة تقديم الوثيقة التي تم إثراؤها للنظر فيها في الاجتماع المقبل للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن في عام 2020.

د) **نعتمد** المبادئ التوجيهية للتحقق من القدرات المتعهد بها للقوة الأفريقية الجاهزة مع التعديلات المقترحة. وفي هذا الصدد، يتعين على الدول الأعضاء مواصلة التحقق الذاتي من هذه القدرات المتعهد بها وإبلاغ

المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية بإجراء التحقق السنوي وتقديم التقارير إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، في حين يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء التحقق كل ثلاث (3) سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إدراج قابلية التشغيل البيني كمعيار في تقييم القدرات المتعهد بها أو التحقق من جاهزيتها.

ه) **نعتمد** تقرير ورشة العمل الحادية عشرة لتنفيذ التدريب في القوة الأفريقية الجاهزة والتأكيد مجددا أن عناصر تخطيط القوة الأفريقية الجاهزة (للاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية) تجتمع مرة واحدة على الأقل في السنة لتعزيز التعاون والتنسيق وتكامل الجهود.

و) **نعتمد** سياسة الاتحاد الأفريقي لإدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المستردة في عمليات دعم السلام مع التعديلات التالية، ونحث الدول الأعضاء على إدراجها في السياسات المحلية.

(1) لا ينبغي أن يكون توسيم الأسلحة اختياريًا بل يجب أن يكون إلزاميا؛

(2) يجب أن يكون تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالأسلحة المستردة بين البعثة وحكومة البلد المضيف والدول الأعضاء الأخرى والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلزاميًا؛

(3) ينبغي تنسيق تنفيذ السياسات مع سياسات حكومة البلد المضيف والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛

(4)يجب أن تعكس السياسات البلد المضيف باعتباره صاحب المصلحة الرئيسي، الذي تقع عليه المسؤولية الأولى عن تنفيذ السياسات؛

(5) يجب أن تضمن عمليات دعم السلام الإدارة السليمة للأسلحة والذخائر المستردة لتشمل التخزين والنقل ووضع العلامات عليها وتدويرها والتخلص منها؛

(6) يجب أن تتضمن السياسات نظام عقوبات ضد أي جهات فاعلة تنتهك هذه اللوائح.

ز) نعرب عن قلقنا العميق إزاء زيادة وتيرة الإرهاب والتطرف العنيف، اللذين يتسببان في خسائر فادحة في الأرواح البشرية وتدمير واسع النطاق، لا سيما في المناطق الأكثر تضرراً في الساحل وحوض بحيرة تشاد والقرن الأفريقي. ونعرب كذلك عن قلقنا من أن هذه الظواهر تنتشر بسرعة في العديد من الأجزاء الأخرى من أفريقيا، وخاصة في غرب ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي. وفي هذا السياق، نوافق على تفعيل القوة الأفريقية الجاهزة بالكامل بوتيرة سريعة في إطار النهج الشامل الذي يتم تنفيذه في القارة ضد الإرهاب والتطرف العنيف. ونحث أيضًا جميع الدول الأعضاء، وكذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية، على المشاركة بشكل استباقي لضمان بذل الجهود لمكافحة الإرهاب جنباً إلى جنب مع اتخاذ خطوات عملية لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة عمالة الشباب؛ والقضاء على الفقر؛ والتخفيف من آثار تغير المناخ واستئصال أسباب العنف بين المجتمعات، والقيام بكل هذه الأمور في إطار تضامن أفريقي متجدد والتعاون بين الدول على جميع الجبهات.

ح) **نوصي** مفوضية الاتحاد الأفريقي بتنفيذ مرحلة ثانية من دراسة رسم الخرائط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تركز أكثر على تدفقات الأسلحة غير المشروعة المرتبطة بالأنشطة الإرهابية، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية.

ط) **نعتمد** مبدئيا خارطة الطريق بشأن تعزيز عمليات حفظ السلام: من التفويض إلى الخروج"" وإتاحة فترة شهرين للدول الأعضاء لإرسال إسهاماتها إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل تقديمها إلى أجهزة صنع السياسة للاتحاد.

ي) **نوصي** مفوضية الاتحاد الأفريقي بمراجعة اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1977 للقضاء على المرتزقة وتقديمها إلى الاجتماع المقبل للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن لبحثها.

ك) **نحث** الدول الأعضاء على مواصلة دعم تنفيذ ولايات عمليات دعم السلام الحالية التي فوضها وأذن بها الاتحاد الأفريقي، ونحث الأمم المتحدة على تقديم موارد إضافية من أجل تنفيذ ولايات عمليات دعم السلام.

ل) **نعتمد** مشروع اللوائح الخاصة بمعالجة البيانات للنظام الأفريقي للاتصال الشرطي (الأفيسكوم) وتقديمه إلى الاجتماع التالي للجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية.

م) **نوصي** مفوضية الاتحاد الأفريقي بوضع مشروع خطة مدتها خمس سنوات (2021-2025) خلفا لخطة عمل مابوتو بشأن تعزيز القوة الأفريقية الجاهزة للفترة 2016-2020؛ ونرحب بالعرض المقدم من جمهورية جنوب أفريقيا لاستضافة اجتماع لهذا الغرض.

ن) **نحث** الدول الأعضاء على دعم جهود الاتحاد الأفريقي في حشد التمويل لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف في أفريقيا، بما في ذلك منح الاموال للصندوق الخاص للاتحاد الأفريقي الذي أنشئ لهذا الغرض. **ونذكر** كذلك بالمسؤولية العامة[5] لمجلس الأمن للأمم المتحدة بشأن السلم والأمن، وندعوه إلى توفير الدعم والموارد اللازمة لاستعادة السلام والأمن والاستقرار وتنفيذ أنشطة إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع.

س) **نعتمد** استراتيجية الاتحاد الأفريقي لتحسين إدارة الحدود المتكاملة مع التعديلات. ونحث الدول الأعضاء على التصديق على اتفاقية نيامي، المعتمدة في 27 يونيو 2014. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يراعي تنفيذ استراتيجية إدارة الحدود القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي[6]، وخاصة المادة 4 (ب) منه التي تنص على احترام الحدود القائمة عند الاستقلال.

4. **نعرب عن امتناننا** لجمهورية مصر العربية لاستضافتها الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن، بما في ذلك الحفاوة التي حظيت بها مفوضية الاتحاد الأفريقي والمندوبون فضلا عن المرافق الممتازة المقدمة للاجتماع.

5. **نعرب عن تقديرنا** للجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في تقديم الدعم لقاعدة اللوجستيات القارية للفوة الأفريقية الجاهزة، بما في ذلك إعارة موظفين إضافيين وتجديد فترة ولاية جمهورية الكاميرون وجمهورية نيجيريا الاتحادية وجمهورية جنوب إفريقيا وجمهورية زيمبابوي على التوالي.

6. **نشكر** جميع المندوبين على مشاركتهم، ومفوضية الاتحاد الأفريقي على تيسيرها الاجتماع.

7. **نحث** المفوضية على مواصلة تقديم المستجدات والتقارير المنتظمة عن التقدم المحرز نحو تنفيذ قراراتنا في الاجتماعات القادمة للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن.

---

[5] أبدى المغرب تحفظاته على الفقرة 3 (ن) لأن الصياغة المستخدمة لا تتفق مع البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن والبيانات التي اعتمدتها مجلس السبم والأمن على مختلف المستويات، والتي تشير إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة "المسؤولية الرئيسية في الحفاظ على السلم والأمن"

[6] أبدى المغرب تحفظاته على الفقرة 3 (س) لأن الوفد المغربي لم يُمنح الفرصة لمناقشة الفقرة المعاد صياغتها. تم إدراج إشارة إلى مادة وفقرة محددة من القانون التأسيسي بينما اعتمدت اللجنة الفنية المتخصصة وثائق أخرى ولم تتم الإشارة إلى القانون.

8. **نؤكد مجددًا** على دور اللجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن وفقًا لمقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec. 227 (XII) وتمشيا مع أحكام المادة 15 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي (2000). وفي هذا الصدد، نقدم هذا الإعلان إلى الدورة العادية السادسة والثلاثين للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي لإحالته إلى الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد، المقرر عقدها يومي 09 و10 فبراير 2020.

-

مقرر

بشأن التقرير الخامس لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي عن تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في إفريقيا بحلول 2020

Assembly/AU/6(XXXIII)

إن المؤتمر

1. **يعتمد** التقرير الخامس لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي عن تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول 2020 **ويشيد** بمجلس السلم والأمن للتوجيه المستمر والمتواصل بشأن تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، وخاصة من خلال قراراته بشأن قضايا السلم والأمن في القارة؛

2. **يستذكر** الإعلان الرسمي للذكرى الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقي الذي تم اعتماده في 25 مايو 2013، في أديس أبابا، والذي تعهد فيه مؤتمر الاتحاد بعدم توريث عبء الحروب للجيل القادم من الأفريقيين وتعهد بإنهاء جميع الحروب في أفريقيا بحلول عام 2020، فضلا عن المقرر Assembly/AU/Dec.630 (XXVIII) الذي اعتمدت بموجبه الدورة العادية الثامنة والعشرون للمؤتمر المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 30 و 31 يناير 2017، خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، بعد تقديمها من قبل مجلس السلم والأمن؛

3. **يبرز** التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، ولا سيما في الجانب السياسي، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها لضمان تنفيذ الجوانب الأخرى أيضا لخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، وهي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والقانونية، والإبلاغ عنا بشكل جيد. وفي هذا السياق، **يشيد** المؤتمر بجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية على إدارة النزاعات وتسويتها، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص فضلا عن الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لجهودهم والتزاماتهم تجاه تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، التي تقدم الدعم لجهود أفريقيا في إسكات البنادق وجعل إفريقيا خالية من النزاعات؛

4. **يرحب** بموضوع الاتحاد الإفريقي لسنة 2020 "إسكات البنادق: تهيئة الظروف المواتية لتنمية أفريقيا"، **ويشجع** جميع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأمم المتحدة والشركاء على الاستفادة من فرصة موضوع سنة 2020 للتركيز على تنفيذ الأنشطة المستهدفة ذات الأهداف والنتائج المحددة، بهدف تسريع وتركيز الجهود في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي؛ **يعيد المؤتمر أيضا التأكيد** على ضرورة تهيئة الظروف على وجه السرعة للتشجيع على جعل أفريقيا خالية من النزاعات؛

5. **يرحب أيضًا** بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2457 الذي تم اعتماده في 27 فبراير 2019 برئاسة غينيا الاستوائية. في هذا السياق، **يشيد** المؤتمر بالأعضاء الأفريقيين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذين شجعوا ودافعوا عن اعتماد القرار، فضلا عن مجلس السلم والأمن ومفوضية الاتحاد الأفريقي لدعمها للأعضاء الأفريقيين في مجلس الأمن الدولي. وفي هذا الصدد، **يؤكد** المؤتمر أن القرار يمثل خطوة نحو الأمام في تعبئة الدعم الدولي بغية تحقيق هدف أفريقيا خالية من النزاعات.

يناشد المؤتمر جميع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين ضمان التنفيذ الكامل للقرار في الوقت الذي تشهد فيه أفريقيا نهاية تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي في ديسمبر 2020؛

6. **يشيد** بالدول الأعضاء على المكاسب التي تحققت بإجراء الانتخابات الديمقراطية وتعزيز الحكم الرشيد باعتبارهما شرطان أساسيان لتلبية احتياجات مواطنيها، ولا سيما من خلال تحسين الأداء الاجتماعي والاقتصادي، ويشجعهم على مواصلة السير على هذا الدرب. **يشيد المؤتمر أيضًا** بالدول الأعضاء التي انتهزت فرصة الدعم الفني التي أتاحتها المفوضية ويشجع الآخرين على أن تحذو حذوها. ولهذا الغرض، **يثني** المؤتمر على مفوضية الاتحاد الأفريقي للجهود المبذولة والدعم المقدم لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ برامجها الوطنية **ويطلب** من المفوضية مواصلة تقديم الدعم. **يشجع** المؤتمر الدول الأعضاء، بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي، على مواصلة تعبئة الموارد اللازمة لبرامجها الوطنية، لاسيما تلك المتعلقة بإسكات البنادق. **يدين المؤتمر بشدة** أي تدخل سياسي وعسكري خارجي في شؤون القارة **ويدعو** الدول الأعضاء إلى مواصلة تعزيز وتوطيد التعاون والتضامن فيما بينها لضمان أن تحدد أفريقيا مصيرها، بما يتماشى مع صكوك الاتحاد الأفريقي، وخاصة السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن. **يشجع** المؤتمر مجلس السلم والأمن على مواصلة توفير القيادة الاستراتيجية والتوجيه فيما يتعلق بتعزيز إجراء الانتخابات في أجواء سلمية وتعزيز الحكم الرشيد داخل القارة؛

7. **يشيد** بمجلس السلم والأمن لجهوده المتواصلة نحو التفعيل الكامل للقوة الأفريقية الجاهزة ونشرها، بما في ذلك مواصلة تقديم التوجيه الاستراتيجي لمواءمة القوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات في إطار القوة الأفريقية الجاهزة. **ويشيد** المؤتمر أيضًا بالدول المتطوعة في القوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات لالتزامها بالامتثال لمقررات المؤتمر ذات الصلة وبيانات مجلس السلم والأمن وضمان المواءمة السريعة للقوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات في إطار القوة الأفريقية الجاهزة. **يشيد المؤتمر كذلك** بالمفوضية للجهود التي بذلتها في إعداد مختلف السياسات لعمل القوة الأفريقية الجاهزة، ولا سيما العقيدة الجديد لعمليات دعم السلام، وكذلك نحو إنشاء المستودعات اللوجستية الإقليمية للقوة الأفريقية الجاهزة. **يشجع** المؤتمر الألوية الإقليمية الجاهزة للقوة الأفريقية الجاهزة على الجهود المتواصلة لضمان التأهب للنشر؛

8. **يحث** الدول الأعضاء على التقيد التام بصكوك الاتحاد الأفريقي وسياساته، لا سيما السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن، فضلا عن ميثاق الاتحاد الأفريقي بشأن عدم الاعتداء، مع الأخذ في الاعتبار أن الدفاع والأمن في بلد واحد في إفريقيا مرتبطان بشكل مباشر بالدفاع والأمن في البلدان الأخرى.

يحيط علما مع التقدير بالتقدم المحرز في تنشيط صندوق السلام للاتحاد الأفريقي **ويشيد** بجميع الدول الأعضاء التي قدمت مساهمات للصندوق، لضمان أن تصبح أفريقيا معتمدة على نفسها في أجندة السلم والأمن وتعزيز القدرة على الاستجابة لأوضاع القارة في الوقت المناسب مما سيساهم بشكل كبير في إسكات البنادق وتهيئة الظروف المواتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ **يدعو** المؤتمر الدول الأعضاء التي لم تسدد بعد مساهماتها، إلى تقديمها على وجه السرعة لتعزيز جهود أفريقيا نحو الاعتماد على الذات. وعلاوة على ذلك، **يهنئ** المؤتمر الدول الأعضاء التالية على التزامها بتقديم الدعم المالي لصندوق السلام:

أ) السنغال: 500,000.00 دولار أمريكي لبرنامج المرأة والسلام والأمن و500,000.00 دولار لصندوق السلام
ب) نيجيريا: 1,000,000.00 دولار أمريكي لمكافحة الإرهاب في الساحل
ج) جنوب إفريقيا: 1,000,000.00 دولار أمريكي للمساعدات الإنسانية في الساحل

د) غانا: 1,000,000.00 دولار أمريكي لصندوق السلام؛

9. **يطلب** من مجلس السلم والأمن، بالعمل مع أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية وأجهزة صنع السياسة، اتخاذ الإجراءات المناسبة ووضع صيغة للتفاعل لمعالجة مسائل الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة، من أجل منع النزاعات الكاملة لتعزيز فرص إسكات البنادق في أفريقيا. وفي هذا الصدد، **يطلب المؤتمر أيضًا** من مجلس السلم والأمن والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية وأجهزة صنع السياسة التفكير في وضع مثل هذه الصيغة في اجتماعها الاستشارية القادمة حول السلم والأمن في مايو 2020. **يجدد** المؤتمر دعوته للدول الأعضاء للاستفادة من الأدوات الهيكلية للاتحاد الأفريقي لتقييم أوجه الضعف بطريقة تساهم في الحفاظ على التماسك والاستقرار الوطنيين، وفي هذا السياق، **يشيد** على غانا للجهود التي بذلتها. **يشجع** المؤتمر الدول الأعضاء على أخذ معلومات الإنذار المبكر القائمة على الأدلة، التي تجمعها المفوضية وأمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية، واتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على الاستقرار، بما في ذلك تقديم التعاون اللازم إلى مجلس السلم والأمن والمفوضية؛

10. **يشيد** بمجلس السلم والأمن لتعزيز التعاون والتآزر، بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي، في تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، فضلا عن مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة؛ **ويشيد أيضاً** بمفوضية الاتحاد الأفريقي للدراسة القارية لرسم خرائط تدفقات الأسلحة غير المشروعة في أفريقيا **ويجيز** توصيات دراسة رسم الخرائط المشتركة كما أجازها مجلس السلم والأمن في اجتماعه الـ860 المنعقد في 18 يوليو 2019؛ **ويحث** المؤتمر الدول الأعضاء والمفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية المكلفة بمكافحة الأسلحة الصغيرة على زيادة تعزيز قدراتها نحو اتخاذ تدابير متكاملة وشاملة للتصدي لهذه الآفة تماشياً مع الصكوك الإقليمية والدولية؛ وعلاوة على ذلك، **يدين** المؤتمر بشدة جميع انتهاكات عمليات حظر الأسلحة المعمول بها حاليا في أفريقيا، لا سيما وأنها تؤدي إلى إمدادات غير مشروعة للجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة، وكذلك الشبكات الإجرامية، وتقويض سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية، وتهدد الأمن والاستقرار الإقليميين؛ **ويشدد** المؤتمر على الحاجة الملحة لقضاء الدول الأعضاء على إمداد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للجهات الفاعلة غير الحكومية غير المرخص لها والعمل من أجل نزع سلاح من هذه الجماعات المسلحة ووضع حد لأعمالها؛ **ويحث** المؤتمر جميع الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير للحد من الانتشار غير المشروع للأسلحة وأيضًا التدابير الأخرى لوقف التدفق المستمر للأسلحة غير المشروعة إلى مختلف أنحاء القارة؛ **ويدعو** المؤتمر إلى الإشهار وفضح أي كيان أو شخص يشارك في الإمداد غير المشروع بالأسلحة، بما في ذلك التمويل وتوفير الملاذات الآمنة لهذا الاتجار؛ **ويطلب** المؤتمر من مجلس السلم والأمن زيادة تعاونه مع مجلس الأمن للأمم المتحدة لمعالجة الثغرات في التنفيذ، بما في ذلك من خلال إطار الاجتماع التشاوري السنوي المشترك بين المجلسين؛

11. **يدعو** مجلس السلم والأمن إلى مواصلة تقديم التوجيه الاستراتيجي بشأن تنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن في الدول الأعضاء الخارجة من النزاعات، بناءً على طلبها؛ **ويشجع** المؤتمر المفوضية على مواصلة تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء لتسهيل برامجها لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاعات الأمن الخاصة بها **ويحثها** على مواصلة هذه الجهود؛

12. **يدين بأشد العبارات الممكنة** أعمال الإرهاب وجميع أشكاله في أفريقيا **ويحذر** من انتشار هذه الآفة في القارة؛ **ويناشد** المؤتمر الدول الأعضاء مواصلة إعداد خطط عملها الوطنية، بدعم من المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، وتعزيز هياكلها المؤسسية الوطنية المكرسة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، فضلا عن تبادل أفضل الممارسات والخبرات في محاربة الخطابات المتطرفة؛ **ويشيد** المؤتمر بالمملكة المغربية لمبادرتها لاستضافة منتدى الأمم المتحدة العالمي المقبل لتحالف الحضارات في عام 2020، **ويتطلع** إلى نتائج المنتدى التي من المتوقع أن تساهم بشكل كبير في تعزيز ثقافة السلام في أفريقيا؛

13. **يحيط علما** أيضا بالإعلان الصادر عن مؤتمر الأئمة والعلماء والقادة المسلمين من جميع أنحاء إفريقيا؛

14. **يؤكد** على الحاجة إلى التمييز بين رسالة الكراهية التي تنشرها الجماعات الإرهابية والمتطرفون العنيفون الذين يزعمون أنهم الإسلام ورسالة الإسلام الأصيل المبنية على القيم العالمية للتسامح والسلام والإخاء.

15. **يحث** الدول الأعضاء على تعزيز الترويج للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وتوعية السكان بالقيم الإفريقية للتسامح الديني والتعايش السلمي، وهي أمور ضرورية لتحقيق أهداف السلام والتنمية المدرجة في أجندة 2063؛

16. **يطلب** من الاتحاد الأفريقي، بالعمل عن كثب مع أمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية، اقتراح المزيد من التدابير الفنية لدعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز قدراتها على تحسين الأمن والسلامة البحريين، وكذلك تطوير الاقتصاد الأزرق؛ **ويطلب** المؤتمر أيضًا من مفوضية الاتحاد الأفريقي أخذ زمام المبادرة لإنشاء منتدى استشاري من شأنه تسهيل الاستعراض الدوري للتقدم المحرز في المجال البحري لأفريقيا، ريثما يدخل ميثاق لومي حيز التنفيذ؛ **ويطلب** المؤتمر أيضًا من مفوضية الاتحاد الأفريقي الانتهاء من مراجعة مشروع مرفقات ميثاق لومي، كجزء لا يتجزأ من الميثاق، بهدف تسهيل التوقيع والتصديق السريع عليه من قبل الدول الأعضاء؛ **ويشجع** المؤتمر الدول الأعضاء على القيام بدوريات مشتركة في مياهها الإقليمية **ويناشد** الشركاء لتقديم دعمهم للاتحاد الأفريقي في معالجة انعدام الأمن البحري في أفريقيا.

17. **يدعو** الدول الأعضاء إلى إجراء تقييمات منتظمة لمخاطر الأمن السيبراني، بدعم من المفوضية، وخاصة الأفريبول **ويشيد** بالدول الأعضاء التي وقعت وصدقت عليها بالفعل، وتنفذ بالفعل اتفاقية الاتحاد الأفريقي للأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية (اتفاقية ملابو لعام 2014)؛ وفي هذا الصدد، **يشجع** المؤتمر الدول الأعضاء، التي لم تفعل ذلك بعد، أن تقوم بذلك دون مزيد من التأخير؛ **ويطلب** المؤتمر من مفوضية الاتحاد الإفريقي إنشاء منابر، مثل المنتديات الإقليمية المخصصة لمناقشة القضايا المتعلقة بالأمن السيبراني، بهدف تسهيل تبادل الخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وكذلك تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في تعزيز الأمن السيبراني. **ويطلب** المؤتمر أيضًا من إدارة البنية التحتية والطاقة لمفوضية الاتحاد الإفريقي، بالتعاون الوثيق مع أمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية، وضع استراتيجية قارية للأمن السيبراني وقانون نموذجي للأمن السيبراني على جناح السرعة لتقديمهما إلى مجلس السلم والأمن للنظر فيهما؛

18. **يشيد** بمجلس السلم والأمن والدول الأعضاء التي نظمت شهر العفو الأفريقي، **ويدعو** الدول الأعضاء الأخرى إلى القيام بهذا النشاط أيضًا في إطار المسؤولية الجماعية لضمان إسكات البنادق في القارة. **ويدعو** المؤتمر المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية إلى ودولها الأعضاء إلى تكثيف جهودها لضمان نجاح شهر العفو الأفريقي في أقاليمها؛ علاوة على ذلك، **يشجع** المؤتمر مجلس السلم

والأمن على تنظيم شهر العفو الأفريقي على الصعيد الميداني لتوعية الجمهور وفهم المواطنين للمبادرة ومساهمتهم في تحقيق السلام؛ **ويهنئ** المؤتمر مفوضية الاتحاد الإفريقي على دعمها الفني والمالي للدول الأعضاء **ويناشد** الشركاء مواصلة تقديم الدعم للمفوضية في تنفيذ هذا النشاط؛

19. **يعرب عن امتنانه** لحكومة مصر لالتزامها ودعمها، وكذلك لمفوضية الاتحاد الأفريقي لما بذلته من جهود من أجل تفعيل مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات؛ **ويدعو** المؤتمر الدول الأعضاء إلى تمويل المركز في إطار الميزانية العادية التي تبدأ في عام 2021، بهدف ضمان عمل المركز بطريقة مستدامة؛ وفي هذا الصدد، **يطلب** المؤتمر من مفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء استعراض لتنفيذ إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات وإنشاء قاعدة بيانات لخبراء إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، وفقا لمقررات مجلس السلم والأمن؛

20. **يشجع** الدول الأعضاء على المشاركة بشكل أكبر في تنفيذ الخطوات العملية المفصلة في الجانب الاقتصادي لخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، من أجل تهيئة الظروف اللازمة للنهوض بالأنشطة الاقتصادية، وكذلك توفير فرص العمل، وخاصة للشباب؛ **ويحث** المؤتمر الدول الأعضاء على مواصلة تنفيذ صكوك الاتحاد الأفريقي وسياساته، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز دور المرأة والشباب في عمليات السلام والتنمية؛ **ويشيد** المؤتمر بمجلس السلم والأمن للتقدم المحرز في ضمان إدماج قضايا الشباب والنساء في أجندة السلام والأمن والتنمية في القارة؛ **ويطلب** المؤتمر من مجلس السلم والأمن مواصلة تعميم بُعد السلام والأمن والتنمية في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، بالنظر إلى تأثيره الإيجابي على استقرار القارة؛

21. **يشيد** بمجلس السلم والأمن لتوفيره القيادة فيما يتعلق بالوقاية والاستجابة لتفشي الأوبئة في أفريقيا، ولا سيما التصريح بالنشر الفوري لبعثة الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لتقديم الدعم لسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية ذات الصلة في مكافحة فيروس الإيبولا في هذا البلد. **ويشيد** المؤتمر بمفوضية الاتحاد الإفريقي لتقديمها الدعم الفني للبلدان المتضررة من تفشي فيروس الإيبولا **ويؤكد** أن إنشاء المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها هو أحد الإنجازات الرئيسية لأفريقيا في تهيئة بيئة اجتماعية مواتية للمواطنين الأفريقيين. وفي هذا الصدد، **يطلب** المؤتمر من الدول الأعضاء مواصلة تقديم دعمها لأنشطة المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض.

22. **يحث** الدول الأعضاء على مواصلة تشجيع عدم التسامح إطلاقا مع الاعتداء الجنسي، لا سيما في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام؛ **ويطلب** المؤتمر من الدول الأعضاء حماية النازحين داخليا ومخيمات اللاجئين ضد أي شكل من أشكال العسكرة والحفاظ على الطابع المدني لهذه المخيمات والبنية التحتية العامة؛ **ويناشد** المؤتمر جميع القطاعات الخاصة والمجتمع الدولي ككل، تقديم الدعم المالي والفني الضروري لتشجيع الأنشطة الاجتماعية في القارة؛

23. وفيما يتعلق بالاستجابة للكوارث الطبيعية، **يطلب** المؤتمر من رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي تقديم توصيات بشأن كيفية تمكين اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للاجئين والعائدين والنازحين داخلياً من الاستجابة بسرعة في حالات الكوارث الطبيعية والأوضاع الإنسانية في القارة؛ **ويطلب** المؤتمر أيضًا من المفوضية الإسراع بتفعيل الوكالة الأفريقية للعمل الإنساني على النحو المنصوص عليه في الموقف الأفريقي الموحد بشأن فعالية العمل الإنساني، وذلك بهدف دعم الدول الأعضاء في التأهب لمواجهة مخاطر الكوارث وإدارتها؛ علاوة على ذلك، **يؤكد** المؤتمر على الدور الهام الذي تضطلع به القوة الأفريقية الجاهزة في تقديم المساعدة الإنسانية للتخفيف من معاناة السكان المدنيين في مناطق النزاعات ودعم الجهود المبذولة للتصدي لآثار الكوارث الطبيعية في القارة، وفقا للمادة 13 (3) (و) من بروتوكول مجلس السلم والأمن؛ **ويشجع** المؤتمر الدول الأعضاء على تنفيذ خطة عمل كيجالي

للاتحاد الأفريقي حول المياه والصرف الصحي في أفريقيا، والمعتمدة في ملابو في 2014، وإعلان ملابو حول التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، المعتمد في 2014؛

24. **يشيد** بتفعيل اللجنتين المعنيتين بالمناخ المخصصتين لكل من منطقة الساحل وحوض الكونغو، والمنبثقتين عن قمة العمل الأفريقية المنعقدة في مراكش في 2016 **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون الكامل مع الدول الأعضاء، دعم تفعيل اللجنتين المعنيتين بالمناخ في كل من منطقة الساحل وحوض الكونغو، وكذلك اللجنة المعنية بالدول الجزرية الصغيرة، تماشيا مع مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.723(XXXII). وتماشيا مع قرارات مجلس السلم والأمن، **يطلب** المؤتمر من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي استكشاف وسائل مبتكرة لتمويل العمل المتعلق بالمناخ في إفريقيا مثل مبادرة التكيف الأفريقية، والمبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة، والمبادرة من أجل تكييف الفلاحة الأفريقية، ولجنتي كل من منطقة الساحل وحوض الكونغو، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة. **كما يطلب** المؤتمر في هذا الصدد من رئيس المفوضية تقديم تقرير إلى المؤتمر عن هذه المبادرات. علاوة على ذلك، **يجدد** المؤتمر طلبه من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي تعيين مبعوث خاص معني بتغير المناخ والأمن في أفريقيا؛

25. **يعرب عن تقديره** للتقدم المحرز في توقيع وتصديق الدول الأعضاء على المعاهدات والصكوك القانونية لمنظمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقي، **ويشيد** بمفوضية الاتحاد الأفريقي للدراسة التي أجرتها في هذا الصدد؛ **يشجع** المؤتمر الدول الأعضاء على مواصلة التوقيع والتصديق على هذه المعاهدات والصكوك وتعميمها من أجل ضمان المضي قدما نحو تحقيق رؤى الاتحاد الأفريقي وأهدافه، بما في ذلك إسكات البنادق في القارة؛ **يطلب** المؤتمر من مفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات على الصياغة القانونية والتشريعية بهدف تسهيل تطبيق معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي؛

26. **يرحب** باجتماعات وأحداث الاتحاد الأفريقي المزمع عقدها، وعلى وجه التحديد ذلك الذي ستستضيفه غينيا الاستوائية في مارس 2020، تحت رعاية مجلس السلم والأمن، للتفكير في طرق أكثر ابتكارًا لتعزيز العمل على تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي؛ والاجتماع الذي تستضيفه كينيا في مارس/ أبريل 2020 لتقييم تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي من أجل إرساء أسس لتحديد طريق للمضي قدماً؛ وقمة الاتحاد الإفريقي الاستثنائية حول إسكات البنادق، مباشرة عقب قمة الاتحاد الإفريقي الاستثنائية حول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، اللتين ستستضيفهما جنوب إفريقيا في مايو 2020، لإتاحة الفرصة لرؤساء الدول والحكومات لمراجعة تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي والتفكير بتعمق، خاصة في الأسباب الجذرية للنزاعات، من بين أمور أخرى؛

27. **يحيط علما** بالمذكرة المفاهيمية التوجيهية ومصفوفة الأنشطة بشأن موضوع سنة 2020 **ويشدد** على ضرورة توفير التمويل لتنفيذ أنشطة خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي وموضوع سنة 2020 من ميزانية الدول الأعضاء، وذلك لضمان الاستدامة؛ في هذا الصدد، **يجيز** المؤتمر استخدام عملية الميزانيات التكميلية في 2020، التي تمر عبر اللجان الفرعية ذات الصلة للجنة الممثلين الدائمين ولجنة الممثلين الدائمين نفسها، للمساعدة في توفير هذا التمويل من أجل ضمان التنفيذ الكامل للأنشطة الجارية في إطار خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي وموضوع سنة 2020؛

28. **يطلب** من مجلس السلم والأمن، إيذانا بنهاية خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي في ديسمبر 2020، تقديم تقرير شامل عن حالة تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، إلى المؤتمر في

يناير/ فبراير 2021، يأخذ في الاعتبار الإنجازات المحققة، والتحديات التي تمت مواجهتها، وطريق المضي قدما بهدف ضمان خلوّ أفريقيا من الأزمات والنزاعات.

مقرر

بشأن تنفيذ مقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.710 (XXXI) بشأن مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات،
الوثيقة EX.CL/1192 (XXXI)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علماً** بالتقرير المرحلي للمفوضية بشأن تنفيذ المقرر Assembly/AU/DEC.710(XXXI) بشأن مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات؛
2. **يرحب** بتوقيع رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي سعادة السيد موسى فكي محمد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وسعادة سامح شكري، وزير خارجية جمهورية مصر العربية ، على اتفاقية استضافة مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات؛ في 11 ديسمبر 2019؛
3. **يعرب عن تقديره** لفخامة السيد عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية للجهود التي بذلها بصفته مناصر الاتحاد الأفريقي لقضايا إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات؛ ولا سيما استضافة الدورة الافتتاحية لمنتدى أسوان للسلم والتنمية المستدامة، في أسوان ، مصر والذي ركز على إعادة الإعمار بعد النزاعات والتعليم وتغير المناخ والتنمية المستدامة في أفريقيا ؛
4. **يشيد** بجمهورية مصر العربية على جميع الاستعدادات التي تم إجراؤها في القاهرة لضمان التشغيل الكامل لمركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات؛ ويرحب بجهود المفوضية، بالتنسيق مع جمهورية مصر العربية من أجل تشغيل مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات؛
5. **يطلب** من المفوضية بذل الجهود اللازمة من اجل التشغيل الكامل للمركز؛
6. **يكلف المفوضية بما يلي:**

(1)قيادة الجهود لتعبئة الموارد، بما في ذلك التمويل الكافي والمستدام ، من أجل التشغيل الكامل لمركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات من أجل تعزيز السلم في أفريقيا والحفاظ عليه ؛

(2)استكمال عملية إطلاق مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، بما في ذلك تعيين موظفيه في الفترة 2020-2021 ؛

(3)التعجيل ببدء الأنشطة البرنامجية لمركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات لضمان تأكيد مساهمته في جهود إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات في القارة منذ البداية.

7. **يناشد** الدول الأعضاء، وكذلك الأمم المتحدة، من خلال مفوضية بناء السلام التابعة لها وغيرها من الشركاء لتقديم الدعم لمركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات لتسهيل تشغيله وتنفيذ أنشطته البرنامجية.

مقرر
بشأن إدارة العواقب والدور الرقابي لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي
داخل الاتحاد حول أداء المفوضية وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى

إن المؤتمر:

1- **يحيط علما** بتقرير الرئيس عن تنفيذ الفقرة 40 من مقرر المجلس EX.CL/DEC.1057 (XXXV) الصادر عن الدورة العادية الخامسة والثلاثين (35) للمجلس التنفيذي المنعقدة في نيامي، النيجر، في يوليو 2019؛

2- **يحيط علما** بالعقوبات بما فيها الإقالة والفصل من الخدمة التي تتخذ ضد الموظفين المتهمين بمخالفات وانتهاكات لنظم ولوائح الاتحاد الأفريقي وذلك بعد اتباع الإجراءات القانونية الواجبة؛

3- **يكلف** رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الاستمرار في اتخاذ إجراءات فعالة للتصدي لجميع أعمال سوء السلوك في الاتحاد الأفريقي واستخدام سلطته الرقابية القانونية والإدارية المالية على جميع الأجهزة غير السياسية والمؤسسات التابعة للاتحاد ، بما في ذلك البرلمان الإفريقي والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومسؤوليها المنتخبين.؛

4- **يكلف** مكتب المستشار القانوني بدراسة الصكوك القانونية وقواعد الإجراءات الخاصة بأجهزة الاتحاد الأفريقي، وتحديد مجالات عدم الاتساق والتعارض مع الصكوك القانونية الأخرى للاتحاد الأفريقي، وتقديم النصح لأجهزة صنع السياسات للاتحاد الأفريقي بخصوص التعديلات والمواءمات المناسبة كما يجب وتقديم تقرير الى الدورة العادية السابعة والثلاثين للمجلس التنفيذي في يوليو 2020.

5- **يطلب** من المفوضية

1) تقديم تقرير عن تفعيل محكمة العدل للاتحاد المكلفة ببحث الطعون الواردة من المحكمة الإدارية للاتحاد الأفريقي بحلول يوليو 2020؛

2) **يطلب** من المفوضية تقديم تقرير عن تنفيذ هذا المقرر إلى المجلس التنفيذي بحلول يوليو 2020.

مقرر
بشأن مشاريع الصكوك القانونية
Assembly/AU/26(XXXIII)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتوصيات المجلس التنفيذي بشأن بحث واعتماد الصكوك القانونية.
2. **يقرر** اعتماد الصكوك القانونية التالية[7]:

1) مشروع النظام الأساسي للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛
2) مشروع النظام الداخلي لرؤساء الدول والحكومات الدول المشاركة في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛
3) مشروع البروتوكول المعدل للعلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
4) مشروع قواعد إجراءات اجتماع التنسيق النصف السنوي
5) مشروع النظام الأساسي لإنشاء المركز الأفريقي للدراسات والأبحاث حول الهجرة؛
6) مشروع النظام الأساسي لإنشاء المرصد الأفريقي للهجرة؛
7) مشروع النظام الأساسي لإنشاء مركز العمليات القاري لمكافحة الهجرة غير النظامية في السودان.

3. **يحيط علماً** بالمقرر Ex.CL/Dec1074(XXXVI) ، الصادر عن الدورة العادية السادسة والثلاثون للمجلس التنفيذي المنعقدة في أديس أبابا ، إثيوبيا في فبراير 2020 ، والذي وافق على اقتراح عقد دورة استثنائية للجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية قبل الدورة العادية السابعة والثلاثين للمجلس التنفيذي.

4. **يفوض** الدورة العادية السابعة والثلاثين للمجلس التنفيذي ببحث واعتماد مشاريع الصكوك القانونية التي سيتم بحثها خلال الدورة الاستثنائية الخامسة للجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية.

5. **يوصي** جميع اللجان الفنية المتخصصة التابعة للاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي بالتقيّد الصارم بمقررات الاتحاد الأفريقي ونظم ولوائح الاتحاد الأفريقي بما في ذلك قواعد إجراءات مختلف اللجان الفنية. بما في ذلك الوقف الاختياري للجان الفنية المتخصصة على تقديم مقترحات لإنشاء هيئات جديدة دون تقديم آثارها المالية والقانونية والهيكلية.

-

[7] أبدت المملكة المغربية تحفظات على المواد المشتركة التالية:
المادة 7 من مشروع النظام الأساسي لإنشاء المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الهجرة؛ المادة 8 من مشروع النظام الأساسي لإنشاء المرصد الأفريقي للهجرة، والمادة 8 من مشروع النظام الأساسي لإنشاء مركز العمليات القاري في السودان لمكافحة الهجرة غير الشرعية. التحفظات تتعلق بفترة سنتين لعضوية مجلس إدارة مؤسسات الهجرة.
تفضل المملكة المغربية الإبقاء على فترة الخمس سنوات التي اعتمدتها اللجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين داخليا وتعتبر أن تكوين مجلس إدارة المؤسسات الثلاث غير متناسب مع طبيعة المراكز ولن تكون مفيدة في تشغيلها السلس والفعال.

مقرر
بشأن إعادة مواءمة الصكوك القانونية

إن المؤتمر:

1. **يستحضر** المقرر Ext/Assembly/AU/Dec.1(XI) الذي يطلب من المفوضية مواءمة كافة الصكوك القانونية ذات الصلة تمشيا مع الإصلاح المؤسسي.
2. **يحيط علما** بتوصيات المجلس التنفيذي بشأن مواءمة قواعد إجراءات المؤتمر والمجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين والنظام الأساسي للمفوضية.
3. **يفوض المجلس التنفيذي** سلطة بحث واعتماد النظام الداخلي للمؤتمر والنظام الأساسي للمفوضية مؤقتا خلال دورته العادية السابعة والثلاثين في يونيو / يوليو 2020.
4. **يحيط علما** بأن هذه الفترة هي فترة انتقالية من النظام الانتخابي القديم لأعضاء المفوضية إلى الطرائق الجديدة المعتمدة وفقا للمقرر Ext/Assembly/AU/Dec.1؛
5. **يقرر** توفير مرونة ضمن الجدول الزمني المقترح وفقا للمقرر Assembly Decision XI (1), لاستكمال العملية الانتخابية التي تقود الى الانتخابات المقبلة لأعضاء المفوضية في فبراير 2021. ولا ينبغي أن تتجاوز هذه المرونة ما مجموعه 75 يوما.
6. **يطلب** من المفوضية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للوفاء بالمواعيد النهائية المقبلة على النحو المحدد بموجب المقرر Ext/Assembly/AU/Dec.1

مقرر
بشأن تفويض سلطة انتخاب وتعيين أعضاء مؤسسات الاتحاد الأفريقي
ضمن إطار قمة واحدة عادية في السنة.

إن المؤتمر:

1. **يحيط علماً** بتقرير الترتيبات الانتقالية لانتخاب أعضاء مؤسسات الاتحاد الأفريقي في إطار قمة عادية واحدة في السنة؛
2. **يستحضر** المادة 9(2) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي التي تتيح للمؤتمر تفويض أي من صلاحياتها ووظائفها إلى أي جهاز من أجهزة الاتحاد؛
3. **يقرر** تفويض المجلس التنفيذي سلطة تعيين أعضاء أجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي الآتية:
   أ) اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛
   ب) اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته؛
   ج) المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛
   د) مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد؛
   ه) لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي؛
   و) رئيس ونائب رئيس الجامعة الإفريقية؛
   ز) وكالة الفضاء الأفريقية؛

مقرر
بشأن فريق الشخصيات البارزة لاختيار القيادة العليا،
الوثيقة Ext/Assembly/AU/Dec.1-4 (XI)

إن المؤتمر:

1. **يذكر** بمقرر الدورة الاستثنائية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في نوفمبر 2018 بشأن الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي (Ext / Assembly / AU / Dec.1-4 (XI**):**

أ) إنشاء فريق من الأفريقيين البارزين، يتكون من خمس (5) شخصيات بارزة ، شخصية عن كل إقليم ، للإشراف على عملية الاختيار المسبق لترشيحات القيادة العليا للمفوضية؛

ب) يطلب من الدول الأعضاء اقتراح ترشيحاتها الإقليمية لفريق الشخصيات البارزة للمفوضية بحلول يناير 2019. وتقدم المفوضية هذه الترشيحات إلى الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر في 10 - 11 فبراير 2019 في أديس أبابا ، إثيوبيا ؛

ج) يقرر أن يساعد فريق الأفريقيين البارزين فنيا شركة استشارية أفريقية مستقلة يختارها الفريق.

2. **يحيط علما** بترشيحات الشخصيات البارزة من قبل الأقاليم التالية:

أ) إقليم وسط أفريقيا — سعادة يانج فيليمون (الكاميرون)
ب) إقليم الشرق الأفريقي — السفيرة كونجيت سينيجورجس (إثيوبيا)
ج) إقليم الجنوب الأفريقي — السفير توليامينى كالوموه (ناميبيا)
د) إقليم الغرب الأفريقي — معالي حسن بوبكر جالو (جامبيا)

3. **يرحب** بالاجتماع الأول لفريق الشخصيات البارزة ويطلب منهم التعجيل في إعداد توصيفات وظائف القيادة العليا ومتطلبات الكفاءات وعملية التقييم؛

4. **يحث** إقليم الشمال على استكمال مشاوراتهم بشأن ترشيح شخصية بارزة للفريق.

مقرر
بشأن التعاون المتعدد الأطراف

إن المؤتمر:

ألف. بشأن الدول المضيفة لقمم وأحداث الشراكات

1. **يوافق** على عرض جمهورية موريتانيا الإسلامية لاستضافة القمة الرابعة لأفريقيا-الهند المقرر عقدها في **2021 ويطلب** من لجنة الممثلين الدائمين بتعاون وثيق مع المفوضية والهند الاتفاق على تاريخ القمة المذكورة.

2. **يوافق أيضا على** عرض جمهورية تونس استضافة قمة التيكاد الثامنة المقرر عقدها في 2022

3. **يشجع** الشركاء أو البلدان المضيفة المعينة على ضمان عقد الاجتماعات التحضيرية النظامية (كبار المسؤولين والوزراء) في نفس المكان على أن تسبق هذه القمم مباشرة وفقًا لمقرر المجلس التنفيذي رقم EX.CL/Dec.899 (XXVIII) Rev2[8] الفقرة 19، الصادر في يناير 2016.

باء. بشأن المشاركة والتمثيل في اجتماعات الشراكة النظامية

4. **يستذكر** مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.635(XXVIII) الفقرة 5) ج) 5) الصادر في يناير 2017، والذي ينص على أنه: "تتم إعادة النظر في مؤتمرات الشراكة التي تعقدها أطراف خارجية بُغية توفير إطار فعال لشراكات الاتحاد الأفريقي. تُمثَّل إفريقيا من قبل الترويكا (أي رؤساء الاتحاد الأفريقي الحالي والمقبل والمنتهية ولايته)، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية إضافة إلى رئيس النيباد"، ومقرر المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.877(XXVII) (الفقرة 10)، الصادر في يونيو 2015، والذي "يؤكد من جديد حق الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في المشاركة دون تمييز في جميع الاجتماعات والأنشطة والفعاليات المنظمة في إطار الشراكات التي يكون فيها الاتحاد الأفريقي أحد أصحاب المصلحة"؛

5. **يؤكد من جديد** حق جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في المشاركة في الاجتماعات النظامية، المتعلقة بالشراكات بين الاتحاد الأفريقي/القارة الأفريقية وقارة أخرى أو منظمة إقليمية الأخرى؛

6. **يقرر** أن يُمثَّل الاتحاد الأفريقي/القارة الأفريقية في الاجتماعات النظامية للشراكة بين الاتحاد الأفريقي/القارة الأفريقية والبلدان الشريكة من قبل أعضاء هيئة مكتب مؤتمر الاتحاد، ورؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي؛

7. **يقرر كذلك** أن تكون العملية التحضيرية الداخلية للاجتماعات النظامية بين الاتحاد الأفريقي/ القارة الإفريقية والبلدان الشريكة شاملة بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛

[8] الفقرة 19 من المقرر ,EX.CL/Dec.899 (XXVIII) : يشجع الشركاء أو البلدان المضيفة المحددة على ضمان انعقاد اجتماعات القمة الأخرى للشراكات (اجتماعات كبار المسؤولين والاجتماعات الوزارية) في نفس المكان على أن تسبق هذه القمم مباشرة

8. **يوصي** لجنة الممثلين الدائمين، بالتعاون مع المفوضية، بتحديد ولاية الممثلين في الاجتماعات النظامية بين الاتحاد الأفريقي/القارة الإفريقية والبلدان الشريكة، لينظر فيها المجلس التنفيذي في يونيو/يوليو 2020.

جيم. الشراكة الأفريقية-العربية

9. **يحيط علما** بطلب جامعة الدول العربية تأجيل القمة العربية الإفريقية الخامسة من 2019 الى 2020؛

10. **يوافق على** عقد القمة الأفريقية العربية الخامسة في موعد يتم الاتفاق عليه في 2020 على أن تسبقها اجتماعات تحضيرية لكبار المسؤولين والوزراء، تمشياً مع مقرر المجلس التنفيذي رقم EX.CL/Dec .899 (XXVIII) Rev.2 ، الفقرة 20،[9] الصادر في يناير 2016؛

11. **يحيط علما أيضًا** بإطلاق العملية التحضيرية و**يطلب** من لجنة الممثلين الدائمين القيام، بالتعاون الوثيق مع المفوضية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بإعداد وثائق عمل القمة العربية الإفريقية الخامسة واستكمال مشروع خطة الشراكة الأفريقية العربية المشتركة وآلية تمويلها وتقديمها إلى القمة الأفريقية العربية الخامسة لبحثها.

هاء. شراكة أفريقيا-تركيا

12. **يحيط علما** بطلب تركيا تأجيل قمة أفريقيا-تركيا الثالثة من 2019 الى 2020 واقتراح تركيا عقد القمة في 20 أبريل 2020، في إسطنبول، تركيا.

13. **يوصي** لجنة الممثلين الدائمين أن تقوم، بالتعاون الوثيق مع المفوضية وتركيا باقتراح تواريخ جديدة في 2021 لعقد قمة أفريقيا-تركيا الثالثة تمشياً مع مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/DEC.899 (XXVIII) Rev.2، الفقرة 20،[10] الصادر في يناير 2016.

واو. الشراكة الأفريقية – الهندية

14. **يرحب** باقتراح جمهورية موريتانيا الإسلامية بتأجيل القمة الرابعة لأفريقيا-الهند المقرر عقدها في 2021.

15. **يوصي** لجنة الممثلين الدائمين بأن تقترح، بالتعاون الوثيق مع المفوضية والهند وجمهورية موريتانيا الإسلامية، تواريخ مناسبة لعقد القمة الإفريقية الهند الرابعة في عام 2020 وأن تبدأ في التحضير للقمة في أقرب وقت ممكن.

---

[9] المقرر رقم: EX.CL/DEC.899 (XXVIII) Rev.2 الصادر في يناير 2016 (الفقرة 20): "يوافق على دورة مدتها خمس (5) وينظم اجتماعين للشراكة (2) سنويًا اعتبارًا من 2017 لجميع الشراكات الاستراتيجية ويطلب من المفوضية اعتماد تنفيذها التدريجي مع مراعاة الحاجة إلى إعادة جدولة اجتماعات الشراكة المعتمدة سابقًا وفقًا لذلك ، بما في ذلك على مستوى القمة وبالتشاور مع الشركاء المعنيين والبلدان المضيفة

[10] المقرر رقم: EX.CL/DEC.899 (XXVIII) Rev.2 الصادر في يناير 2016 (الفقرة 20): "يوافق على دورة مدتها خمس (5) وينظم اجتماعين للشراكة (2) سنويًا اعتبارًا من 2017 لجميع الشراكات الاستراتيجية ويطلب من المفوضية اعتماد تنفيذها التدريجي مع مراعاة الحاجة إلى إعادة جدولة اجتماعات الشراكة المعتمدة سابقًا وفقًا لذلك ، بما في ذلك على مستوى القمة وبالتشاور مع الشركاء المعنيين والبلدان المضيفة

زاي. شراكة الاتحاد الأفريقي-الاتحاد الأوروبي

16. **يوافق** على تواريخ 4-5 مايو 2020 لاجتماع كبار المسؤولين والاجتماع الوزاري الثاني للاتحاد الأفريقي - الاتحاد الأوروبي على التوالي ، الذي سيعقد في كيغالي ، رواندا **و يكلف** لجنة الممثلين الدائمين، بالتعاون الوثيق مع جمهورية رواندا والمفوضية والاتحاد الأوروبي، بالشروع في التحضيرات في أقرب وقت ممكن.

17. **يكلف أيضاً** من لجنة الممثلين الدائمين، بالتعاون الوثيق مع المفوضية، بالعمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأوروبي من أجل التحضير لقمة الاتحاد الأفريقي-الاتحاد الأوروبي السادسة في الوقت المناسب، والمقرر عقدها في 2020 في أوروبا.

مقرر
بشأن تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد،
الوثيقة ASSEMBLY/AU/12(XXXIII)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علماً مع التقدير** بتقرير الرئيس المنتهية ولايته للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد، فخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال؛

2. **يجيز** نتائج وتوصيات القمة السابعة والثلاثين للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد؛

3. **يذكّر** بأن رؤية النيباد وبرنامجها كانا، منذ البداية، جزءًا لا يتجزأ من منظومة الاتحاد الأفريقي وينبغي أن يظلا كذلك و**يدعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية/النيباد إلى مواصلة تنسيق برامج عملهما لمنع ازدواجية الأدوار؛

4. **يلاحظ مع التقدير** التقرير المرحلي المقدم باسم فخامة السيد ماتاميلا سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب إفريقيا بصفته رئيس للجنة الفرعية الرفيعة المستوى التابعة للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد عن المبادرة الرئاسية لمناصرة البنية التحتية. وبينما يشيد بالمناصرين من الرؤساء على التزامهم، **يشدد** أيضا على ضرورة أن تعزز مشاريع المبادرة الرئاسية لمناصرة البنية التحتية التواصل المتبادل بين البلدان الأفريقية والأقاليم الفرعية من أجل سد العجز في البنية التحتية وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية. و**يحيط علماً** بأن التمويل في البنية التحتية في أفريقيا يعاني من عجر يبلغ 90 مليار دولار أمريكي، مما يعوق قدرة القارة على تحقيق الأهداف الإنمائية الهامة. وفي هذا الصدد، **يدعو** إلى تنفيذ تدابير عاجلة تضمن الوصول إلى التمويل. **ويطلب** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية/النيباد العمل بشكل وثيق مع البنك الأفريقي للتنمية لدعم منهاج الضمان المشترك الأفريقي بهدف زيادة حجم التمويل المتاح لأفريقيا في مجال البنية التحتية والتجارة من خلال زيادة تخفيف المخاطر؛

5. **يحيط علماً** بمقرر المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.1063(XXXV) الذي اعتمد الصكوك القانونية لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد **ويلاحظ** القضايا التي أثارتها بعض الدول الأعضاء في لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد و**يقرر** الإبقاء على مبدأ عدم التناوب للدول الأعضاء الخمسة صاحبة المبادرة؛

6. **يحيط علماً كذلك** بمقرر المؤتمر (XXXI) 691 الذي يعين رئيس المفوضية رئيسا مشاركا للجنة التسيير ويقرر إحلال رئيس الاتحاد محل رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛

7. **يطلب** من المفوضية تعديل جميع الصكوك القانونية ذات الصلة لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد؛ بما فيها المقرران في الفقرتين 5 و6 أعلاه؛

8. **إذ يدرك** القيادة الفذة لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد وكفاءتها واستمرار تحسن أداءها تحت إشراف الدكتور إبراهيم أسان مایاكي، **يوافق** على تمديد تعيينه إلى أن يتم تعيين مدير تنفيذي جديد

و**يحث** مفوضية الاتحاد الأفريقي على إكمال عملية تعيين المدير التنفيذي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد بحلول قمة الاتحاد الأفريقي القادمة في يناير/فبراير 2021 على غرار إعلان مابوتو الصادر في يوليو 2003 ومقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي الصادر في يناير 2008 وفقا لنظم ولوائح عاملي الاتحاد الأفريقي، و**يدعو** الدول الأعضاء إلى تشجيع مواطنيها على الترشح لهذا المنصب؛

9. **يوافق** على انتخاب فخامة السيد بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا، رئيسا للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد، وكذلك نواب الرئيس الأربعة (4) لولاية واحدة مدتها سنتان. سيشغل منصبَ نائب الرئيس والمقرر الرئيسُ المنتهية ولايته للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد ويتم تعيين نواب الرئيس الثلاثة الآخرين بعد المشاورات الإقليمية؛ **ويثني** على فخامة الرئيس ماكي سال على النتائج التي تحققت خلال فترة ولايته ويعرب عن بالغ امتنانه لقيادته الفذة كرئيس للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد؛

10. **يشير** إلى مقرر المؤتمر AU / Dec.691 (XXXI) والمادة 7 من النظام الأساسي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد بشأن العضوية الجديدة في ثلاث وثلاثين (33) دولة عضو على النحو التالي: ثمانية (8) رؤساء دول وحكومات يمثلون المجموعات الاقتصادية الإقليمية وخمس (5) دول أعضاء في كل إقليم:

وسط أفريقيا	شرق أفريقيا	شمال أفريقيا	الجنوب الأفريقي	غرب أفريقيا
1. الكاميرون	6. كينيا*	11. الجزائر	16. ليسوتو*	21. بنين
2. تشاد	7. موريشيوس*	12. مصر	17. ملاوي	22. مالي
3. جمهورية الكونغو الديمقراطية	8. رواندا	13. موريتانيا	18. جنوب افريقيا	23. نيجيريا
4. غينيا الاستوائية*	9. السودان	14. المغرب*	19. زامبيا	24. السنغال
5. الجابون	10. أوغندا	15. تونس*	20. زيمبابوي	25. توجو*

*ملحوظة: الأعضاء المنتخبون حديثا

26.	المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإكواس)	
27.	المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	
28.	الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الإيجاد)	
29.	اتحاد المغرب العربي	
30.	السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)	
31.	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (السادك)	
32.	جماعة شرق أفريقيا	

33.	تجمع دول الساحل والصحراء	

مقرر
بشأن تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بشأن تغير المناخ

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية حول تغير المناخ، فخامة السيد سيريل رامفوسا رئيس جمهورية جنوب إفريقيا بشأن نتائج المؤتمر الخامس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ الاجتماع الخامس عشر للأطراف العاملة كمؤتمر للأطراف في بروتوكول كيوتو، والمؤتمر الثاني للأطراف العاملة كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس ويوافق على التوصيات الواردة فيه؛
2. **يحيط علما** كذلك مع التقدير بالاجتماعات التحضيرية التي عقدها المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة واجتماعات مجموعة المفاوضين الأفريقيين تحضيراً لمؤتمر الأطراف، لا سيما اجتماعي المؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة في دوربان، جنوب أفريقيا ومدريد، إسبانيا؛
3. **يعرب عن تقديره** لجمهورية الجابون لتنسيق عمل لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية حول تغير المناخ من 2017 الى 2019 ويقر بالالتزام الجدي للجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية حول تغير المناخ في توفير الرقابة السياسية والتوجيه في تسهيل أفريقيا لتكون قوية، موحدة وتتحدث بصوت واحد في مفاوضات تغير المناخ العالمية؛
4. **يرحب** بجمهورية جنوب أفريقيا كمنسق جديد للجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية حول تغير المناخ ويدعم العمل المستمر للجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية حول تغير المناخ في النهوض بمصالح القارة الأفريقية؛ يعرب عن تقديره لجمهورية جنوب إفريقيا كرئيس للمؤتمر الوزاري الأفريقي على الإنجازات التي تحققت في توفير التوجيه السياسي والحفاظ على وحدة إفريقيا في سعيها لتحقيق اهتمامها بمفاوضات تغير المناخ في مؤتمر الأطراف في اتفاقية تغيير المناخ الخامس؛
5. **يعرب** عن تقديره كذلك لجمهورية الكونغو وجمهورية النيجر ورؤساء لجنة المناخ لحوض الكونغو ولجنة المناخ لمنطقة الساحل، وكذلك لجمهورية الجابون وجمهورية غينيا، بوصفهما مناصري مبادرة التكيف مع أفريقيا وكمنسق لمبادرة أفريقيا المتجددة، لقيادتها الملتزمة للتعجيل بتفعيل مبادرات المناخ في أفريقيا وتوسيع نطاقها؛

6. **يهنئ** جمهورية سيشيل على الإطلاق الناجح للجنة المناخ للدول الجزرية الأفريقية على هامش الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي؛

7. **يقرّ** بالدور المستمر الجدير بالثناء لمجموعة المفاوضين الأفريقيين في تمثيل مصالح أفريقيا في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، والتحدث بصوت واحد للنهوض بمصالح الأفريقيين ويلاحظ مع التقدير الدعم المقدم من مفوضية الاتحاد الأفريقي و جميع الشركاء بشكل خاص من قبل البنك الأفريقي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجمهورية ألمانيا.
8. **يهنئ** جمهورية شيلي على قيادتها الناجحة لاجتماعات مؤتمر/اجتماع الأطراف 25/15 ، ويرحب بعقد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ؛

9. **يقرّ** بأهمية النتائج الأخيرة للمجتمع العلمي الدولي فيما يتعلق بتغير المناخ ، بما في ذلك التقارير الخاصة الثلاثة الأخيرة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ؛ تقرير عن الاحتباس الحراري العالمي بمقدار 1.5 درجة، وتغير المناخ وتقرير الأرض ، والمحيط والغلاف الجليدي في مناخ متغير ويقر بأن التقارير تدعو إلى اتخاذ إجراءات طموحة للتصدي لتغير المناخ وتأثيراته على أفريقيا

10. **يعرب عن قلقه** بأن إجمالي الانبعاثات العالمية قد زاد وأن الأطراف التي تتحمل مسؤولية تاريخية عن العمل والقدرة على الاستجابة لتغير المناخ لم تف بالتزاماتها، في حين أن القارة الأفريقية، وهي قارة تضم 55 بلداً ، لا تساهم إلا بنسبة 4 ٪ من مجموع الانبعاثات العالمية.

11. **يؤكد مجددا** على الحاجة إلى ضمان اتباع نهج عملي متعدد الأطراف للتصدي للتحدي العالمي المتمثل في تغير المناخ من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ويؤكد مجددا على التزامه بتنفيذ بروتوكول كيوتو واتفاق باريس، بما يخدم مصلحة البلدان الأفريقية ، مع ضمان القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة ؛ ويؤكد أهمية ضمان الدعم الكافي لمسار التنمية المستدامة في أفريقيا ، بما في ذلك من خلال السياسات التي تسمح بالاستخدام المستدام للأصول الأفريقية العالقة؛

12. **يؤكد** أن القارة الأفريقية ككل تواجه ضغوطا غير مسبوقة بسبب مختلف الظواهر المناخية الشديدة والأحداث البطيئة التي يزيدها تغير المناخ ، بما في ذلك الفيضانات المفاجئة ؛ هطول الأمطار الغزيرة وندرة المياه والجفاف ، مما أدى إلى نزوح الآلاف من الناس وتسبب في وفيات في شمال إفريقيا ؛ الانهيارات الأرضية التي تسببت في مقتل الآلاف في وسط إفريقيا ؛ جفاف شديد ، يؤثر على الثروة الحيوانية والمياه والمحاصيل والحياة البرية وقطاع الطاقة في شرق إفريقيا ؛ الأحداث المتطرفة في منطقة غرب أفريقيا ، والتي تسببت في فيضانات مفاجئة ، مما أدى إلى خسائر في الأرواح ، وتشريد الآلاف وتدمير البنية التحتية ؛ والأعاصير والجفاف التي تسببت في مقتل الآلاف وتدمير المنازل والممتلكات في الجنوب الأفريقي ، والتضامن السريع مع البلدان والأشخاص الذين تأثروا بالكوارث المرتبطة بالمناخ في جميع أنحاء العالم.

13. **يجدد التأكيد** على مدى تأثر القارة الأفريقية بالتأثيرات الحالية والمتوقعة لتغير المناخ ، وما يرتبط بذلك من خسائر وأضرار اقتصادية وغير اقتصادية في جميع سيناريوهات ارتفاع درجات الحرارة ، ويدعو الأطراف إلى التنفيذ والتعزيز الكاملين آلية معالجة الخسائر والأضرار. بموجب الميثاق واتفاقية باريس المرتبطة به، بما في ذلك من خلال الدعم لتمكين البلدان الأفريقية من تجنب وتقليل ومعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ ؛

14. **يرحب** مع التقدير بدعوة معالي الوزير شميدت ، وزير البيئة في شيلي ، بصفته رئيس الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للنظر في الظروف والاحتياجات الخاصة لأفريقيا ، **ويحث** الأطراف في اتفاقية باريس على الاعتراف بالظروف والاحتياجات الخاصة للبلدان الأفريقية ، بما يتماشى مع القرارات السابقة التي اتخذها مؤتمر الأطراف ، **ويدعو** الرئيس القادم لمؤتمر الأطراف لمواصلة المشاورات ، للتوصل إلى قرار في هذا الصدد من قبل مؤتمر الأطراف 26.

15. **يؤكد** على أن التنفيذ الفعال لاتفاقية باريس يعتمد على الوفاء بالالتزامات المقررة قبل 2020 وعلى البلدان المتقدمة ويحث الأطراف على مواصلة الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو الملحقة بها.

16. **يدرك** بأن تنفيذ اتفاقية باريس سيبدأ في عام 2021 ، ويشدد على أهمية التوازن في كل من تنظيم ونتائج مؤتمر الأطراف 26 ، ليعكس الأهداف الثلاثة ذات الصلة في اتفاقية باريس والمهمة بنفس القدر من الطموح: الطموح بشأن المساهمة المحددة وطنيا، والطموح بشأن هدف التكيف والطموح في وسائل التنفيذ ؛ التنفيذ الفعال لاتفاقية باريس ؛

17. **يرحب** بالتعهدات البسيطة للتجديد الأول لصناديق المناخ الأخضر البالغة 9.658 مليار دولار أمريكي للسنوات الأربعة القادمة ، ويعرب عن تقديره للبلدان التي ساهمت في إطار التعاون العالمي لتعزيز التنمية وخفض الانبعاثات والتأقلم مع تغير المناخ. يدعو كذلك البلدان المتقدمة إلى توفير موارد مالية جديدة وإضافية وكافية ويمكن التنبؤ بها من كل من الكيانات العامة والخاصة للصناديق ذات الصلة بالمناخ ، ولا سيما صندوق التكيف ومرفق البيئة العالمية وصندوق المناخ الأخضر ، للبلدان النامية ليعكس مستوى الطموح والعمل المناخي من قبل البلدان الأفريقية.

18. **يحث** البلدان المتقدمة على مواصلة توسيع نطاق تعبئة وتوفير التمويل المناخي نحو تحقيق هدف التمويل لعام 2020 من خلال الأموال العامة للوفاء بمبلغ 100 مليار دولار أمريكي ، وكذلك حث جميع البلدان المتقدمة الأطراف في الاتفاقية على توفير تمويل مناخي بما يتماشى مع المادة 9 من اتفاقية باريس ، والشروع في مناقشة الهدف الجماعي الجديد بشأن التمويل من تدفق قدره 100 مليار دولار أمريكي سنويًا ، مع مراعاة احتياجات وأولويات البلدان النامية ؛

19. **يقرّ** بقرار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي يدعو الأطراف إلى مراجعة وتعزيز المساهمات المحددة وطنيا في عام 2020 وفقا ل 1 / م أ -21 وتمشيا مع المادة 3 من اتفاقية باريس. ينبغي أن تشمل المساهمات المحددة وطنيا التخفيف والتكيف ووسائل التنفيذ ، بما يعكس الإنصاف والمسؤوليات والقدرات المشتركة والمتمايزة للأطراف ، ويعرب عن قلقه إزاء الفجوة المالية المقدرة بـ 3 تريليونات دولار أمريكي لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا

20. **يسلّط الضوء** على الضرورة الملحة للتكيف مع الآثار المدمرة لتغير المناخ على القارة وتأثيرها على الميزانية الوطنية للبلدان الأفريقية فيما يتعلق بجهودها للقضاء على الجوع والفقر وتحسين الصحة والتعليم الأفضل في سياق تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

21. **يشدّد** على الحاجة إلى مزيد من تطوير تخطيط التكيف وتنفيذه بموجب اتفاقية باريس للتصدي لأحوال الطقس المتطرفة والأحداث البطيئة الظهور، ويدعو الأطراف إلى مواصلة صياغة المادة 7 من اتفاقية باريس ، بما في ذلك تفعيل الاتفاقية العالمية بشأن هدف التكيف واحتياجات التكيف والتكاليف المرتبطة به ، والاعتراف بالمساهمات التي قدمتها البلدان الأفريقية من ميزانياتها ، وتشجيع البلدان الأفريقية على الإبلاغ عن احتياجاتها من التكيف ، والثغرات ، والتخطيط ، والجهود والإجراءات ؛ ويلاحظ كذلك أنه وفقاً لتقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ساهمت البلدان الأفريقية بالفعل بنحو 20 % من التكلفة السنوية للتكيف من ميزانياتها الخاصة؛

22. **يحث** على النظر في آلية السوق لاتفاقية باريس فيما يتعلق بزيادة الطموح في إجراءات التخفيف والتكيف والمساعدة في تغطية تكاليف التكيف بالنسبة للبلدان النامية، ويؤكد على الحاجة الى السوق والنهج غير القائمة على السوق لضمان السلامة البيئية، وتجنب الازدواجية والعد المزدوج، ودعم التوزيع الإقليمي العادل والشمولية، ويؤكد على أهمية ضمان عدم التمييز بين آليات السوق الجديدة المختلفة، وأن توفر جميع آليات السوق عائدات للتكيف بشكل أساسي من خلال صندوق التكيف؛

23. **يؤكد** أن التدابير المتخذة لمكافحة تغير المناخ، بما في ذلك التدابير الانفرادية، ينبغي ألا تشكل هذه التدابير تمييزاً أو تقييداً على الصادرات من البلدان الأفريقية، مع مراعاة مبادرات التجارة الأفريقية واتفاق التجارة الحرة القارية الأفريقية، كوسيلة لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية؛

24. **يرحب** بمبادرات الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وعقد قمة العمل المناخي لتعزيز الطموح والإسراع بالعمل، ويدعو الأمين العام للأمم المتحدة والمنظمات الشريكة إلى متابعة تنفيذ المبادرات.

25. **يشير** إلى القرار 28 الصادر عن دورة لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ لعام 2019، الذي حث اللجنة بالتعاون مع الوكالات الأفريقية على تنظيم قمة أفريقية بشأن تغير المناخ في عام 2020 قبل انعقاد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف ، لأن عام 2020 أمر حاسم في التقويم العالمي لتغير المناخ ؛ **ويطلب** من المؤسسات المعنية تفعيل هذا القرار؛ **ويدعو** كذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى تقديم عرض لاستضافة القمة المقترحة قبل انعقاد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف.

26. **يرحب** بالاحتفال بيوم أفريقيا على هامش مؤتمر الأطراف 25 كحدث أساسي لزيادة الوعي بين مختلف أصحاب المصلحة بجهود أفريقيا وأولوياتها واحتياجاتها فيما يتعلق بتغير المناخ ، **ويثني** على مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الأفريقيين لجهودهم في هذا الصدد؛ **ويرحب كذلك** بتنظيم الحدث الجانبي حول الصندوق الأزرق لحوض الكونغو من قبل فخامة السيد دينيس ساسو انغيسو، رئيس جمهورية الكونغو على هامش الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف

27. **يقرّ** مع التقدير بأعمال المبادرة الأفريقية للتكيف، والمبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة، ومبادرة تكيف الزراعة الأفريقية، ولجان المناخ الأفريقية (لجنة المناخ لحوض الكونغو ولجنة المناخ لمنطقة الساحل ولجنة المناخ للدول الجزرية الأفريقية) في تنسيق تنفيذ استجابة أفريقيا لتغير المناخ **ويدعو** للحصول على دعم إضافي لزيادة تنفيذ هذه المبادرات.

28. **يدعو** جمهورية النيجر، رئيس لجنة المناخ في منطقة الساحل؛ وجمهورية سيشيل، رئيس لجنة المناخ للدول الجزرية الأفريقية؛ وكذلك جمهورية الجابون، رئيس مبادرة التكيف الأفريقية؛ وجمهورية غينيا، رئيس المبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة، إلى الانضمام إلى لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ، بهدف تعزيز التنسيق وتعزيز حالات التآزر بين هذه المبادرات

29. **يؤكد مجددا** عام 2019 الصادر عن المفوضية بالتشاور مع المؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة حسب الاقتضاء، بشأن قواعد إجراءات لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ، من أجل تعزيز العمليات الفعالة لهذه اللجنة الرفيعة المستوى لبحثها من قبل لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ في دورتها القادمة.

=

مقرر
بشأن تقرير الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير القمة التاسعة والعشرين لمنتدى رؤساء الدول والحكومات المشاركين في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران (المنتدى) المنعقد في 8 فبراير 2020؛
2. **يهنئ** فخامة السيد سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا لانتخابه رئيسًا جديدًا للمنتدى، **ويشيد** بفخامة السيد إدريس ديبي إيتنو، رئيس جمهورية تشاد، لقيادته الرشيدة للآلية، بما في ذلك ضمان الاستدامة المالية من خلال الإدماج الكامل لميزانية الآلية الأفريقية في الميزانية العادية العامة للاتحاد الأفريقي؛ وإجراء خمس (5) مراجعات قطرية؛ وأربع (4) مراجعات مخصصة؛ وانضمام المزيد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى الآلية، وإعداد تقرير الحكم الأفريقي وتقديمه إلى المؤتمر؛

3. **يستحضر** مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.198 (XI) الذي قرر فيه المؤتمر أن تكون هياكل الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، وهي المنتدى، وفريق الآلية الأفريقية وأمانة الآلية الأفريقية جزءًا من عمليات وهياكل الاتحاد الأفريقي، ومقرر المؤتمر /AU/Dec.527 (XXIII) بشأن دمج الآلية الأفريقية في منظومة الاتحاد الأفريقي، الذي قرر أن تكون الآلية كيانا مستقلا داخل منظومة الاتحاد الأفريقي؛

4. **يستحضر كذلك** المقرر Ext/Assembly/AU/Dec.1-4(XI) (XI) ، الذي قرر فيه دمج ميزانية الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في الميزانية الdm[uh للاتحاد التي تمولها الدول الأعضاء وأكد من جديد الحاجة إلى تعزيز قدرة الآلية الأفريقية للاضطلاع بولايتها الموسعة وتعزيز استقلاليتها الوظيفية؛
5. **يقر مع التقدير** بالتقدم المحرز في تنفيذ إدماج الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في الاتحاد الأفريقي بما في ذلك الاندماج الكامل لميزانية الآلية في ميزانية الاتحاد الأفريقي لعام 2020 واعتماد الهيكل التنظيمي المؤقت للأمانة القارية للآلية وكذلك اعتماد مشروع الصكوك القانونية للآلية المتعلقة بالإدماج في الاتحاد الأفريقي؛
6. **يشيد** برئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي سعادة السيد موسى فكي، والرئيس التنفيذي للأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، البروفيسور إدي مالوكا، على جهودهما الحثيثة وعملهما الدؤوب في الإسراع بدمج الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في منظومة الاتحاد الأفريقي.
7. **يشيد كذلك** بالآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لتنفيذ الولاية الموسعة الذي تشمل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي أوكلها إليها المؤتمر؛
8. **يؤكد مجددا على** المقرر Ext/Assembly/AU/Dec.1-4(XI) ، الذي أكد فيه على ضرورة تعزيز قدرة الآلية على الوفاء بولايتها الموسعة وتعزيز استقلاليتها الوظيفية؛
9. **يؤكد** على الحاجة إلى تزويد الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بالموارد البشرية الكافية ومخصصات الميزانية حتى تنفذ ولايتها دون عائق وتعزز استقلاليتها الوظيفية؛
10. **يرحب مع التقدير** بتقرير المراجعة المتبادلة بين الأقران لجمهورية مصر العربية ويهنئ فخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، على قيادته الثابتة والدؤوبة في تعزيز الحكم الرشيد في بلده وفي القارة.

11. **يقر مع التقدير** تقارير المراجعات المستهدفة لجمهورية جيبوتي وجمهورية ناميبيا **ويعرب** عن امتنانه لفخامة السيد إسماعيل عمر جيله، رئيس جمهورية جيبوتي، والسيد هاج جينجوب، رئيس جمهورية ناميبيا لتفانيهما في قضية الحكم الرشيد بكل مظاهره الأربعة بما في ذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والعريضة القاعدة؛
12. **يشجع** جمهورية مصر العربية على أن تأخذ في الاعتبار ملاحظات الدول الأعضاء بشأن الاستعراض القطري المقدم إلى المنتدى التاسع والعشرين للمراجعة المتبادلة بين الأقران وكذلك التوصيات الواردة في التقرير في وضع وتنفيذ برنامج العمل الوطني كخطوة ضرورية لتعزيز أهداف وغايات الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛
13. **يحث** جمهورية جيبوتي وجمهورية ناميبيا على بحث توصيات الدول الأعضاء بشأن تقارير الاستعراض المستهدفة المقدمة إلى المنتدى التاسع والعشرين للمراجعة المتبادلة بين الأقران، بما في ذلك التوصيات الواردة في التقارير المتعلقة بوضع وتنفيذ برنامج العمل الوطني كخطوة ضرورية. نحو تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة وعريضة القاعدة؛
14. **يهنئ** فريق الشخصيات البارزة الذي قاد إجراء المراجعة القطرية لجمهورية مصر العربية وإجراء المراجعة المستهدفة لجمهورية جيبوتي، على مرونتها والتزامها بعملية المراجعة للآلية؛
15. **يشجع** الدول المشاركة في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران التي لم تتم مراجعتها من قبل الأقران على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إجراء مراجعة قطرية للأقران وتقديم تقاريرها إلى المنتدى الأفريقي للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛
16. **يحث كذلك الدول المشاركة في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران** التي تمت مراجعتها لتنفيذ خطط العمل الوطنية والتوصيات ليسترشد بها الإصلاح المؤسسي على المستوى الوطني ومعالجة التحديات التي تم إبرازها في المراجعة المتبادلة بين الأقران؛
17. **يحيط علما مع التقدير** بالتقرير المستكمل الذي قدمه دولة الدكتور عبد الله حمدوك، رئيس وزراء جمهورية السودان، عن الإصلاحات الرامية إلى تحسين الحكم في البلد بما في ذلك إعداد التقرير الوطني عن تقدم الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛
18. **يؤكد من جديد** تضامن الاتحاد الأفريقي مع الشعب السوداني والحكومة الانتقالية في تطلعهم إلى تحقيق النظام الدستوري الذي يمكنهم من إحراز تقدم في جهودهم نحو السلم والاستقرار والحكم الرشيد والتحول الديمقراطي والتنمية المستدامة.
19. **يحيط علما كذلك بارتياح** بتقرير فخامة السيد يويري موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا عن الاختناقات الثلاثة عشر التي تعترض سبيل تنمية أفريقيا؛ **ويطلب من الدول المشاركة في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران** أن تتطوع في المرحلة التجريبية لبدء الدراسة.
20. **يدعم** مقرر منتدى رؤساء الدول والحكومات التاسع والعشرين للمراجعة المتبادلة بين الأقران الذي يقضي بتنظيم مؤتمر أفريقي لإدارة الهجرة يركز على إدارة الهجرة وتبادل أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛ **ويطلب** من الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران تنظيم مؤتمر لإدارة الهجرة الأفريقية بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة المعنيين.
21. **يدعم كذلك** مقرر منتدى رؤساء الدول والحكومات المنعقد في إبريل بعقد قمة استثنائية لمنتدى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران حول تعميق المراجعة خلال النصف الأول من عام 2020؛

22. **يهنئ** جمهورية زيمبابوي وجمهورية سيشيل لانضمامهما كعضوين جديدين في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛
23. **يعرب عن تقديره** لفخامة السيد داني فور، رئيس جمهورية سيشيل؛ وفخامة السيد إيمرسون منانغاجوا، رئيس جمهورية زيمبابوي لقرارهما الشجاع للانضمام إلى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، وهي الآلية الأفريقية الأولى للحكم الرشيد في إفريقيا؛
24. **يشجع** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لم تنضم بعد إلى الآلية على الانضمام إليها تمشيا مع الخطة العشرية الأولى لتنفيذ أجندة 2063 من أجل انضمام جميع الدول الأعضاء بحلول عام 2023.
25. **يحيط علماً مع الارتياح** بالتنفيذ الكامل للخطة الاستراتيجية الخمسية للفترة 2016-2020 ويشيد بالآلية لتحقيقها جميع المجالات ذات الأولوية الرئيسية؛
26. **يجيز** الخطة الاستراتيجية الخمسية للآلية للفترة 2020-2024 ، **ويلتزم** بدعم الآلية لضمان تنفيذها بالكامل؛
27. **يشجع** الآلية الأفريقية على اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق المجالات ذات الأولوية الرئيسية للخطة الاستراتيجية الخمسية للآلية للفترة 2020-2024؛
28. **يؤكد من جديد** أن الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران تظل الأداة المحلية الأولى للحكم الرشيد في أفريقيا التي صُممت في عام 2003 وانضمت إليها أربعون (40) دولة عضوا طوعا تشكل أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛
29. **يرحب مع التقدير** بتعيين المنتدى التاسع والعشرين للآلية أعضاء جددا لفريق المنتدى وهم، الدكتور هونوري موباندا من جمهورية الكونغو، والدكتور عثمان م. ديالو، من جمهورية مالي، والدكتورة هوب كيفينجيري، من جمهورية أوغندا، والدكتورة إينونغي مبيكوسيتا لوانيكا من جمهورية زامبيا؛
30. **يعرب عن تقديره** للأعضاء المنتهية ولايتهم للمراجعة المتبادلة بين الأقران، الأستاذة بريجيت سيلفيا ماباندلا من جمهورية جنوب أفريقيا والبروفيسور أبو منجا من السودان، على التزامهم الراسخ بتحقيق ولاية الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران.
31. **يرحّب مع التقدير** بتعيين المنتدى التاسع والعشرين للمراجعة المتبادلة البروفيسور فاطمة الزهراء كراجا رئيسة لهيئة الشيخصيات البارزة للآلية والسفير يوهاني أومبيني سيفوي نائب رئيس هيئة الشخصيات البارزة للآلية لمدة سنة واحدة (1).
32. **يلاحظ بارتياح** اعتماد المنتدى التاسع والعشرين للمراجعة المتبادلة إطار الإبلاغ للحكم الوطني للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران الذي سيوجّه عملية إعداد التقارير عن الحكم الوطني عملا بمقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.720 (XXXII) الذي يحث المؤتمر من خلاله الدول الأعضاء على إعداد التقارير عن الحكم الوطني كأداة للتقييم الذات من أجل تعزيز الحكم الجيد، طبقاً للتوصيات الواردة في تقرير أفريقيا عن الحكم، وأمانة الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران على تقديم الدعم الفني إلى الدول الأعضاء في إعداد تقارير التقييم الذاتي القطرية عن الحكم.
33. **يجيز** مقرر المنتدة التاسع والعشرين للمراجعة المتبادلة بين الأقران بشأن إعلان يوم 9 مارس يوما لإنشاء الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران يجب أن تحتفل به القارة وأسرة الاتحاد الأفريقي ككل.

34. **يحيط علماً** بأنذ تحسين الحكم شرط أساسي لإتاحة الظروف المواتية أمات تنمية أفريقيا، **ويطلب** من الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران الاحتفال بالذكرى السابعة عشر لتأسيس الآلية يوم 9 مارس 2020، تحت موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2020: "توفير الظروف المواتية لتنمية أفريقيا".
35. **يستحضر** مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.720 (XXXII) الذي قرّر فيه أن يتم إعداد تقرير أفريقيا عن الحكم من قبل الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الاقران بالتعاون مع المنظومة الأفريقية للحكم، وأن يتم تقديمه كل سنتين (2) إلى المؤتمر لبحثه خلال دوراته العادية.
36. **يقرّر** أن تقوم الآلية بإعداد تقرير أفريقيا عن الحكم، بالتعاون مع المنظومة الأفريقية للحكم وتقديمه إلى الدورة العادية الرابعة والثلاثين للمؤتمر المقرر عقدها في فبراير 2021.
37. **يعرب عن امتنانه** لمنتدى آلية المراجعة المتبادلة بين الأقران وجميع هياكل الآلية والاتحاد الأفريقي على العمل دون هوادة لضمان تحقيق الآلية لولايتها.

مقرر
بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة

إن المؤتمر:

1. **يعتمد** التقرير الحادي والعشرين للجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات المعنية بإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة، المقدم من قبل فخامة جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون؛

2. **يستذكر** المقررات ASSEMBLY/AU/Dec.564(XXIV) و Assembly/AU/Dec.573(XXIII) و Ext/Assembly/AU/Dec.1(IV) و Assembly/AU/Decl.2(V) و Assembly/AU/Dec.617(XXVII) و Assembly/AU/Dec.724(XXXII)؛

3. **يحيط علما** بالاجتماعات الرفيعة المستوى للجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات، بما في ذلك الاجتماع الوزاري الثامن المنعقد في في داكار، السنغال، في يناير 2020 وأنشطة التوعية الرفيعة المستوى مع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وأصحاب المصلحة الآخرين، حول إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة؛

4. **يعترف مع التقدير** بالتقدم الذي أحرزته لجنة العشرة في تعزيز وتعبئة الدعم للموقف الإفريقي الموحد على النحو الوارد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت لسنة 2005 بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة؛

5. **يرحب** في هذا الصدد بالقبول المتزايد لشرعية الموقف الإفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة؛

6. **يشجع** اللجنة على مواصلة عقد اجتماعاتها الرفيعة المستوى وأنشطة الدعوة بهدف زيادة تكثيف الجهود الرامية إلى الترويج للموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة وتعزيزه؛

7. **يؤكد من جديد** أن الموقف الأفريقي الموحد على النحو الوارد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، سيظل الخيار العملي الوحيد الذي يعكس حق أفريقيا المشروع وتطلعها إلى تصحيح جملة أمور، منها الظلم التاريخي الذي تعاني منه القارة، باعتباره الخيار العملي الوحيد لتمثيل أفريقيا بشكل كامل في مجلس الأمن للأمم المتحدة؛

8. **يؤكد من جديد** أن تمثيل أفريقيا بشكل كامل في مجلس الأمن للأمم المتحدة يعني ما يلي:

1) مقعدين (2) دائمين على الأقل، مع كل ما يترتب على ذلك من صلاحيات وامتيازات العضوية الدائمة، بما في ذلك حق النقض (الفيتو)؛

2) خمسة (05) مقاعد غير دائمة؛

3) يحتفظ الاتحاد الأفريقي بحق اختيار ممثليه لانتخابهم في مجلس الأمن للأمم المتحدة للعمل باسمه وبالنيابة عنه؛

9. **يؤكد مجددا** على أنه على الرغم من أن أفريقيا تعارض حق النقض، من حيث المبدأ، فإنها ترى أنه طالما وجد، ينبغي إتاحته لجميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن للأمم المتحدة كمسألة عدالة مشتركة؛

10. **يؤكد مجددا** على الالتزام الراسخ بالحفاظ على وحدة أفريقيا وتضامنها في جميع جوانب عملية إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة، بما في ذلك المشاركة في إطار المفاوضات الحكومية المشتركة وخارجها، ومواصلة التحدث بصوت واحد بوحدة الهدف في جميع جوانب عملية الإصلاح؛

11. **وفي** هذا الصدد، **يؤكد مجددا** على أنه يتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في نيويورك ذات العضوية المزدوجة، سحب هذه العضوية من جميع جماعات المصالح الأخرى، من أجل تعزيز الموقف الأفريقي الموحد على النحو الوارد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت؛

12. **يطلب**

1) أن تواصل لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة تكثيف مباحثاتها على أعلى مستوى مع جماعات المصالح والمجموعات الإقليمية الأخرى وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن للأمم المتحدة، بهدف البناء على التقدم المحرز في دفع وتعزيز الموقف الأفريقي الموحد الوارد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة؛
2) أن تعكس جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي صيغة مشتركة موجزة، في بياناتها الوطنية في افتتاح الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2020، لتشجيع وتعزيز الموقف الإفريقي الموحد، وتكرار الدعوة لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن للأمم المتحدة؛
3) أن تدرج الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مسألة إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة ضمن أولويات سياساتها الخارجية في تعاملها مع الشركاء غير الأفريقيين، ولا سيما ضرورة تصحيح الظلم التاريخي الذي لا تزال تحمله القارة الأفريقية دون مزيد من التأخير؛

13. **يكلف** المفوضية بتخصيص أموال في ميزانية المفوضية المقترحة لتمويل وتيسير أنشطة لجنة العشرة بشأن إصلاح الأمم المتحدة؛

14. **يقرّر** أن تظل لجنة العشرة مهتمة بولايتها إلى أن تحقق إفريقيا أهدافها بشأن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة، **ويطلب** من اللجنة تقديم تقرير إلى الدورة العادية الرابعة والثلاثين للمؤتمر.

-

مقرر
بشأن متابعة اجتماع التنسيق نصف السنوي الأول
بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية

إن المؤتمر:

1. **يستحضر** مقرر المؤتمر 2017 (Assembly/AU/Dec. 635(XXVIII): الصادر في يناير 2017. الذي ذكر من بين أمور أخرى:
   أ) يجب أن يكون هناك تقسيم واضح للعمل والتعاون الفعال بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والدول الأعضاء والمؤسسات القارية الأخرى، بما يتماشى مع مبدأ الضرورة التتابعية.
   ب) أنه بدلا من عقد مؤتمر الاتحاد الأفريقي قمة يونيو / يوليو، فإنه ينبغي أن تعقد هيئة مكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي اجتماع تنسيقي مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، بمشاركة رؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والآليات الإقليمية. ستقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي قبل هذا الاجتماع، بدور أكثر اتساقا وانسجاما مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية ، بما يتماشى مع المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (معاهدة أبوجا).
2. **يستحضر أيضا** أن اجتماع التنسيق نصف السنوي يجب أن يكون المنتدى الرئيسي للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لمواءمة عملها وتنسيق تنفيذ أجندة التكامل القاري؛
3. **يعرب عن تقديره** لفخامة السيد عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية رئيس اجتماع التنسيق نصف السنوي الأول الذي انعقد في 8 يوليو 2019 في نيامي بالنيجر وكذلك لفخامة السيد محمدو إيسوفو رئيس جمهورية النيجر وكذلك حكومة وشعب النيجر لاستضافة اجتماع التنسيق نصف السنوي الأول.
4. **يحيط علماً** بتقرير اجتماع التنسيق نصف السنوي الذي انعقد في 8 يوليو 2019 في نيامي، النيجر وكذلك بيان نيامي والاستنتاجات والتوصيات الصادرة عنه؛
5. **يعتمد** بروتوكول العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية و**يفوض** رئيس المفوضية بالتوقيع على البروتوكول نيابة عن الاتحاد الأفريقي؛
6. **يعتمد أيضاً** قواعد إجراءات اجتماع التنسيق نصف السنوي
7. **يعتمد كذلك** توصيات اجتماع التنسيق نصف السنوي الأول بأن يشارك فخامة السيد إيسوفو مامادو، رئيس النيجر، قائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والأمين العام لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في اجتماع التنسيق نصف السنوي بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
8. **يرحّب مع التقدير** بعرض جمهورية تشاد استضافة اجتماع التنسيق نصف السنوي الثاني للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى جانب الدورة العادية السابعة والثلاثين للمجلس التنفيذي.
9. **يقرر** أن يكون مكان اجتماع التنسيق نصف السنوي القادم هو انجمينا – تشاد في 4 يوليو 2020.
10. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي التشاور مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والدول الأعضاء بهدف وضع اللمسات الأخيرة على الاقتراح التفصيلي لتقسيم العمل الفعال بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وتقديمه إلى اجتماع التنسيق نصف السنوي لعام 2020 بعد بحثه على النحو الواجب خلال الدورة العادية السابعة والثلاثين للمجلس التنفيذي.

مقرر بشأن
تقارير القادة رؤساء الدول والحكومات

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بالتقارير المرحلية للقضايا الاستراتيجية المقدمة من قبل القادة الأفريقيين كما يلي

(1) جلالة الملك إمسواتي الثالث، ملك إسواتيني، رئيس قادة أفريقيا الأعضاء في التحالف ضد الملاريا
(2) صاحبة الجلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب وقائد الاتحاد الإفريقي المعني بالهجرة ومتابعة إنشاء المرصد الأفريقي للهجرة في المغرب
(3) فخامة تيودورو أوبيانج إنجيما إمباسوجو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية وقائد موضوع عام 2019
(4) فخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا وقائد الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي
(5) فخامة السيد إيسوفو ماهامادو، رئيس جمهورية النيجر وقائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
(6) فخامة السيد بول كاجامي رئيس جمهورية رواندا وقائد مبادرة التمويل المحلي للصحة
(7) فخامة ألاسان درامان واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، قائد متابعة تنفيذ أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي
(8) فخامة إبراهيم بوباكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، قائد الفنون والثقافة والتراث
(9) فخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية وقائد إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات
(10) فخامة إدجار تشاجوا لونجو، رئيس جمهورية زامبيا وقائد حملة إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا
(11) فخامة روش مارك كريستيان كابوري، رئيس جمهورية بوركينا فاسو وقائد حملة القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة
(12) فخامة داني فوري، رئيس جمهورية سيشيل، وقائد الاقتصاد الأزرق
(13) فخامة السيد نانا أكوفو أدو رئيس جمهورية غانا قائد قضايا المساواة بين الجنسين والتنمية في أفريقيا
(14) فخامة السيد سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب إفريقيا وقائد رصد حالة الإيدز في إفريقيا
(15) دولة السيد أبي أحمد، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية وقائد البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية

2. **يشيد** بالقادة على جهودهم الدؤوبة وإسهاماتهم القيمة في النهوض بالأولويات القارية في إطار أجندة 2063 **ويشجعهم** على مواصلة الدعوة نحو تحقيق تطلعات وغايات أفريقيا ؛
3. **يطلب** من المفوضية مواصلة دعم القادة في عملهم والإبلاغ عن النتائج الواردة في التقرير السنوي للاتحاد الأفريقي وأجهزته.

-

مقرر
بشأن ترشيح فخامة نانا آدو دانكوا أكوفو آدو،
رئيس جمهورية غانا كمناصر للمؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي

إن المؤتمر:

1. **يستحضر** معاهدة أبوجا ويذكر بالمادة 19 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي بشأن إنشاء المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي ، وهو مشروع رئيسي في أجندة 2063.
2. **يحيط علما** بتقرير لجنة الممثلين الدائمين عن إنشاء المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي ولا سيما صندوق النقد الأفريقي، وبنك الاستثمار الأفريقي، والبنك المركزي الأفريقي، والبورصة الأفريقية؛
3. **يعرب** عن قلقه إزاء بطء وتيرة إنشاء المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي **ويقر** بتصميم أفريقيا لأن تصبح قارة معتمدة على نفسها ماليا؛
4. **يقر** بالحاجة الماسة الى التعجيل بإنشاء المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي لتمويل أشكال العجز في البنية التحتية على الصعيدين الوطني والإقليمي وضمان التنفيذ الناجح لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛
5. **يحيط علما** بالدراسة المستمرة التي تهدف إلى تقديم رؤية حول التعجيل بالتوقيع والتصديق على الصكوك المنشئة للمؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي.
6. **يدعو** الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق على الصكوك القانونية للمؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي أن تفعل ذلك من أجل تسريع إنشاء تلك المؤسسات؛
7. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة العمل مع رابطة البنوك المركزية الأفريقية والرابطة الأفريقية لبورصة الأوراق المالية لتنفيذ معايير التقارب للاقتصاد الكلي لإنشاء البنك المركزي الأفريقي والتعجيل بإنشاء البورصة الأفريقية؛
8. **يقرر** تعيين فخامة نانا آدو دانكوا أكوفو - آدو، رئيس جمهورية غانا كمناصر للمؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي لتوفير القيادة السياسية والوعي للإسراع في إنشائها كما هو مقرر في خطة التنفيذ العشرية الأولى للأجندة 2063. أفريقيا التي نريد

مقرر
بشأن التقرير عن مكافحة الملاريا فى أفريقيا

إن المؤتمر،

1. **يعتمد** تقرير عن التقدم المحرز بشأن مكافحة الملاريا في أفريقيا للعام 2019" والتوصيات الواردة فيه؛
2. **يثني** على جلالة الملك الملك إمسواتي الثالث على قيادته لتحالف القادة الأفريقيين ضد الملاريا، **ويرحب** بتولي فخامة السيد أوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا قيادة التحالف في 2020.
3. **يشيد** بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بعد قضائها على الملاريا؛
4. **يشيد أيضاً:**
   (1) بالدول الأعضاء التي أطلقت ونفذت حملة "القضاء على الملاريا يبدأ من هنا"؛
   (2) برؤساء الدول والحكومات الأفريقية للدعوة إلى تمويل محلي مستدام ومتزايد لمكافحة الملاريا؛
   (3) المجتمع الدولي للالتزام بدفع 14.02 مليار دولار إلى الصندوق العالمي للقضاء على أمراض فقدان المناعة البشرية ، والسُل ، والملاريا، بما يشمل الدول الأعضاء التي التزمت بما يزيد عن 75.2 مليون دولار إلى الصندوق؛
5. **يعرب عن قلقه** أنه وبالرغم من تناغم الجهود بين الدول الأعضاء ضد الملاريا، إلا أن التقدم المحرز في مكافحة الملاريا والقضاء عليها لا يزال يشهد مماطلة منذ عقود؛
6. **يحث** رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء للحفاظ على وضع الملاريا في مقدمة أجندة التمويل والتطور، والدعوة لدعم الإجراءات متعددة القطاعات؛
7. **يطلب** من المفوضية، بالتعاون مع شراكة دحر الملاريا، واتحاد القادة الأفريقيين لمكافحة الملاريا، وذلك:
   (1) لدعم تطبيق وتنفيذ حملة "القضاء على الملاريا " في دول أعضاء الإضافية؛
   (2) تنفيذ بطاقة الأداء الإقليمية للقضاء على الملاريا من خلال المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
8. **يناشد** الدول الأعضاء:
   1) توسيع التمويل المحلي لمكافحة الملاريا والقضاء عليها من خلال آليات مبتكرة، بما يشمل صناديق القضاء على الملاريا، وذلك لإغلاق الفجوات في الميزانية بموجب الخطط الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الملاريا؛
   2) الحفاظ على تقسيم المرض في البلد وفقاً لتخصيص الصندوق الدولي للدولة وتلبية التمويل المشترك المطلوب؛
   3) استخدام بطاقات أداء الملاريا الوطنية، ومتابعات الأداء وإشراك أصحاب المصلحة لموائمة أنشطتهم مع تلك الأدوات على جميع المستويات وذلك لتعزيز المسائلة، والشفافية، واتخاذ الإجراءات؛
   4) توسيع نطاق تنفيذ المقرر بشأن إنشاء المجالس الوطنية لمكافحة الملاريا.

-

مقرر
بشأن إنهاء زواج الأطفال

إن المؤتمر:

1. **يشيد** بفخامة السيد إدغار تشاجوا لونغو ، رئيس جمهورية زامبيا على الالتزام والجهود المستمرة لمكافحة زواج الأطفال ؛
2. **يستحضر** مقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي **Assembly/AU/Dec.727(XXXII)** بشأن حملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال في أفريقيا
3. **يجدد التأكيد** بالتزام المؤتمر بحملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال، بما في ذلك الإبقاء على مكافحة زواج الأطفال في الأجندات الوطنية والإقليمية والقارية ؛
4. **يرحب** بنداء القاهرة للعمل من أجل القضاء على زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في أفريقيا التي تم اعتمادها في 20 يونيو 2019 في القاهرة، وتعتبرها بمثابة نتيجة مهمة للجهود القارية الرامية إلى القضاء على الممارسات الضارة ضد النساء والفتيات في أفريقيا.
5. **يطلب** من الدول الأعضاء "تقديم تقارير منتظمة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي" عن التقدم المحرز نحو تنفيذ السياسات المتعلقة بإنهاء زواج الأطفال ؛
6. **يلتزم** بإبقاء مسألة زواج الأطفال على رأس أجنداتنا
7. **يحيط علماً** بتقرير فخامة إدغار تشاجوا لونغو ، رئيس جمهورية زامبيا ومناصر الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال **ويلتزم** بتنفيذ توصيات التقرير.

مقرر
بشأن التقرير عن الفنون والثقافة والتراث

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما بارتياح** بتقرير فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، مناصر الاتحاد الأفريقي لتعزيز الفنون والثقافة والتراث في القارة و**يهنئه** على التزامه ومساعيه الشخصية وكذلك النتائج المعتبرة التي تم إحرازها منذ تعيينه من قبل أقرانه في فبراير 2019؛
2. **يرحب** و**يحيي** المبادرة غير المسبوقة للمناصر بإنشاء مجلس للأقران حول الفنون والثقافة والتراث المكلف بصياغة التوجهات الاستراتيجية، وأخذ هذه التوجهات بعين الاعتبار في أنشطة الاتحاد الأفريقي وتشجيع هذه المبادرة والدفاع عنها وتسهيلها على المستوى الإقليمي؛
3. **يؤكد** على أهمية الثقافة والفنون والتراث في تحقيق الأهداف والبرامج الرائدة لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي؛
4. **يرحب** بتصديق أربعة عشر (14) دولة عضو على الميثاق الأفريقي للنهضة الثقافية المعتمد في يناير 2006 ويحث الدول الأعضاء الأخرى التي لم تقم بذلك بعد، على التوقيع و/أو التصديق على الميثاق المذكور بغية دخوله حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن؛
5. **يحيط علماً** بنقص مخصصات ميزانية الدول الأعضاء لقطاعات الثقافة والفنون والتراث، و**يناشد** الدول الأعضاء لتخصيص 1% على الأقل من ميزانيتها الوطنية للقطاعات المذكورة بحلول سنة 2030؛
6. **يحث** المفوضية على اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز هياكل الاتحاد الأفريقي المعنية بمسائل الثقافة والفنون والتراث في إطار عملية الإصلاح المؤسسي الجاري على مستوى الاتحاد الأفريقي وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى المجلس التنفيذي في يونيو/يوليو 2021؛
7. **يوافق** على اقتراح **فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا،** رئيس جمهورية مالي، حول إعلان 2021 سنة الاتحاد الأفريقي للفنون والثقافة والتراث و**يطلب** من المفوضية أن تقترح، بالتشاور مع المناصر، الموضوع ذا الصلة ليتم بحثه واعتماده من قبل المجلس التنفيذي خلال دورته المقرر عقدها في يونيو/يوليو 2020؛

8. **يطلب** من المناصر/القائد المُعيَّن من قبل أقرانه للترويج للفنون والثقافة والتراث، تقديم تقرير نصف مرحلي خلال الدورة العادية الرابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المقرر عقدها في يناير/ فبراير 2021.
9. **يهنئ** فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي على عمله كقائد الاتحاد الأفريقي للفنون والثقافة والتراث من أجل تحسين حماية وتعزيز التراث الثقافي والطبيعي الأفريقي؛
10. **يعلن** أن التراث الأفريقي الغني والمتنوع يمثل رصيدا أساسيا لإبراز مكانة القارة في الساحة العالمية وبناء التنمية المستدامة والتكامل والسلام في أفريقيا؛
11. **يدعو** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والقطاع الخاص إلى دعم عمل صندوق التراث العالمي الأفريقي من أجل تحديد وحماية التراث الثقافي الأفريقي وحمايته وتعزيزه؛
12. **يطلب** من صندوق التراث العالمي الأفريقي اقتراح آلية تمويل مستدامة لحماية التراث الأفريقي ذي القيمة المتميزة وتنظيم حدث لجمع التبرعات في عام 2021 تحت قيادة قائد الاتحاد الأفريقي للفنون والثقافة والتراث، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.

-

مقرر
بشأن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث
Assembly/AU/20(XXXIII)

إن المؤتمر:

1. **يشيد** بفخامة روك مارك كريستيان كابوري، رئيس جمهورية بوركينا فاسو، على التزامه وجهوده المبذولة للقضاء على ختان الإناث؛

2. **يستذكر** مقرر الاتحاد الأفريقي Assembly/AU/Dec.383(XVII) بشأن "دعم مشروع قرار خلال الدورة العادية السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة لحظر ختان الإناث في العالم" والذي تم اعتماده في الدورة العادية السابعة عشرة للمؤتمر، المنعقدة في ملابو، غينيا الاستوائية، في يوليو 2011؛

3. **يستذكر كذلك** المقرر Assembly/AU/Dec.737(XXXII) بشأن "تعبئة الالتزام السياسي للقضاء على ختان الإناث في أفريقيا" الذي تم اعتماده في الدورة العادية الثانية والثلاثين للمؤتمر، المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في فبراير 2019، والذي عيّن فخامة روك مارك كريستيان كابوري، رئيس بوركينا فاسو، مناصرا للاتحاد الأفريقي للقضاء على ختان الإناث؛

4. **يحيط علما** بتقرير مناصر الاتحاد الأفريقي للقضاء على ختان الإناث، المقدم إلى الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات؛

5. **يرحب** بنداء القاهرة للعمل من أجل القضاء على زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في أفريقيا التي تم اعتمادها في 20 يونيو 2019 في القاهرة، وتعتبرها بمثابة نتيجة مهمة للجهود القارية الرامية إلى القضاء على الممارسات الضارة ضد النساء والفتيات في أفريقيا.

6. **يلتزم** بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مناصر الاتحاد الأفريقي للقضاء على ختان الإناث، بما في ذلك:

   أ) العمل على المستوين السياسي والمجتمعي؛
   ب) تعزيز الأطر التشريعية التي ترمي إلى تشجيع مشاركة وملكية المجتمعات المحلية؛
   ج) تخصيص الموارد المحلية الكافية لدفع العمل على المستويين الوطني والمحلي للقضاء على الممارسات الضارة؛
   د) تعزيز الشراكات وتقاسم المعلومات والمعارف بين الدول الأعضاء؛
   ه) تقوم الدول الأعضاء "بتقديم تقارير منتظمة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي" عن التدابير المتخذة للقضاء على الممارسات الضارة.

-

مقرر
بشأن الموقف الأفريقي المشترك لاسترداد الأصول

إن المؤتمر:

1- **يستحضر** المقرر (Assembly/AU/Decl.5(XXIV الصادر خلال الدورة العادية الرابعة والعشرين المنعقدة في أديس أبابا، أثيوبيا **ويجيز** تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي/ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول التدفقات المالية غير المشروعة ونتائج الموضوع السنوي للاتحاد الأفريقي خلال عام 2018 "كسب المعركة ضد الفساد... مسار مستدام لتحول أفريقيا" وخاصة إعلان نواكشوط بشأن السنة الأفريقية لمكافحة الفساد إعلان (Assembly/AU /Decl.1(XXXI)) وذلك من خلال اختيار فخامة السيد/ محمد بخاري رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية مناصرًا لموضوع السنة.

2- **يشيد** بأعمال متابعة مفوضية الاتحاد الأفريقي، يسعى مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد واتحاد المنظمات غير الحكومية من أجل وقف التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا نحو تبني موقف أفريقي مشترك حول استرداد الأصول في إطار تطبيق الإعلان الخاص بالتدفقات المالية غير المشروعة إعلان (Assembly/AU/Decl.5(XXIV).

3- **يجدد التأكيد** على أهمية تبني موقف أفريقي مشترك بشأن استرداد الأصول في سبيل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة التي تؤدي إلى هدر كمية هائلة من الموارد المالية والأصول سنويًا وهي الموارد الضرورية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في أفريقيا.

4- **يقر** بأن عدم استرداد الأصول الأفريقية وإعادتها بما في ذلك عائدات الفساد والتهرب الضريبي والإثراء غير المشروع والتسليم للولايات القضائية الأجنبية من شأنه أن يؤدي إلى وقوع آثار سلبية جسيمة على مدى تحقيق خطة التنمية الأفريقية خاصة الطامحة إلى "إسكات البنادق" وإعلاء شأن حقوق الإنسان مع التأكيد على الحق في التنمية.

5- **يقر** بضرورة أن تكون الجهود المبذولة والاستراتيجيات المُعدة في سبيل استرداد الأصول الأفريقية في إطار الأبعاد التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا بما في ذلك ملف الآثار الأفريقية المسروقة والاستعباد والاستعمار.

6- **يجيز** الموقف الأفريقي المشترك لاسترداد الأصول بوصفه سياسة قارية ووسيلة دفاعية لتعزيز سبل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

7- **يعرب عن قلقه** إزاء الممارسات الحالية التي تتبعها بلدان المقصد للإبقاء على الأصول الأفريقية المحددة في الولايات القضائية الأجنبية خلال العمليات المطولة التي تنطوي عليها عملية الاسترداد والتي تؤدي إلى فقدان بلدان المصدر احتمال تحويل هذه الأصول واستخدامها والتمتع بها بما لا يضر بتنمية أفريقيا. .

8- **يدعو** المجتمع الدولي دعم الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والتعاون معهم لاسترداد الأصول الأفريقية بما في ذلك حماية الأصول المجمدة خاصة الناتجة عن عائدات الفساد والإثراء غير المشروع إضافة إلى استرداد عائدات التهرب الضريبي.

9- يؤكد على أن استخدام الأصول الأفريقية المستردة والمعادة والتصرف فيها، هو حق سيادي فردي للدول الأعضاء ، التي يحق لها استخدام الأصول من أجل الصالح العام للمواطنين وفقا لأجندة التنمية في أفريقيا والقوانين المحلية وغيرها من الأغراض الحكومية المشروعة .

10- **يطلب** من المفوضية ومجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد والبنك الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والتحالف من أجل الحوار بشأن أفريقيا وأصحاب المصلحة في اتحاد المنظمات غير الحكومية تعزيز التعاون فيما بينهم بالشراكة مع الوكالات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد.

11- **يعرب عن تقديره** لفخامة السيد/ محمد بخاري رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية ومناصر موضوع السنة لالتزامه على نحو راسخ بالفوز في معركة مكافحة الفساد وخاصة جهوده في ملف استرداد الأصول الأفريقية.

12- **يطلب** من مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد ومفوضية الاتحاد الأفريقي رفع تقارير منتظمة إلى المؤتمر حول تطبيق هذا المقرر

مقرر
بشأن تعزيز القدرات الوطنية للإدارة الفعالة لمخزونات الأسلحة

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** ببند جدول الأعمال "تعزيز القدرات الوطنية للإدارة الفعالة لمخزونات الأسلحة" الذي قدمته جمهورية جامبيا والذي يهدف إلى تعزيز التنفيذ الفعال لموضوع عام 2020 بعنوان "إسكات البنادق: تهيئة ظروف مواتية لتنمية أفريقيا"

2. **يشير** إلى التعهد الذي تم إعلانه بمناسبة الذكرى الخمسين للإعلان الرسمي لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي بعدم توريث الأجيال القادمة من الأفريقيين أعباء الحروب مع التعهد بإنهاء جميع الحروب في أفريقيا بحلول 2020، والالتزامات التي تم التعهد بها في خطة العمل لتنفيذ استراتيجية مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة وخارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية لإسكات الأسلحة في أفريقيا والتخفيف من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بطريقة غير مشروعة

3. **يشير أيضًا** إلى مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.719(XXXII) الذي تم بموجبه إصدار توجيهات إلى المفوضية بتكثيف دعمها للدول الأعضاء من أجل التنفيذ الفعال لخارطة طريق لوساكا.

4. **يشير كذلك** إلى الطلب الذي قدمه مجلس السلام والأمن من خلال البيان رقم PSC/PR/Comm.(DCCCXXXII) لتواصل المفوضية تعزيز أوجه التآزر في التعاون مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية للتصدي بفعالية لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بطريقة غير مشروعة.

5. **يكرر** التزام الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بأن تعالج، بطريقة مستدامة، الظروف التي تؤدي إلى انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بطريقة غير مشروعة واستخدامها المدمر.

6. **يتعهد** بدعم المبادرات الحاسمة في تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إدارة مخزوناتها من الأسلحة كوسيلة للتخفيف من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بطريقة غير مشروعة.

7. **يدعو** إلى استمرار وتنسيق التعاون مع الشركاء الدوليين من خلال المنصات المتفق عليها في معالجة الثغرات التنظيمية والمالية والفنية التي تؤدي إلى تفاقم الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها داخل القارة الأفريقية .

8. **يكلف** المفوضية بما يلي:

1) تقديم مزيد من الدعم للدول الأعضاء، ضمن النطاق الأوسع لتنفيذ موضوع عام 2020، بما في ذلك التدريب والتوعية وبناء القدرات الفنية والأطر التنظيمية لتعزيز إدارة مخزونات الأسلحة الوطنية.

2) تسخير الشراكات المؤسسية والفنية للاتحاد الأفريقي لدعم ونشر النظم التكنولوجية لمساعدة الدول الأعضاء في رصد وتتبع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال تعزيز تنسيق الجهود المبذولة على المستوى الإقليمي الفرعي والدولي، بما في ذلك من خلال منظمات التعاون الإقليمية بين رؤساء أجهزة الشرطة، وآلية الاتحاد الأفريقي للتعاون بين أجهزة الشرطة (الأفريبول)، ولجنة الخدمات الاستخبارية والأمنية في أفريقيا والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب.

3) زيادة توطيد وتعزيز الآليات التعاونية مع المجموعات الاقتصادية الاقليمية والآليات الإقليمية بشأن تنفيذ المبادرات الإقليمية والقارية لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على التصدي لظواهر الانتشار والتداول والاتجار غير المشروعين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

4) التعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية على تعبئة الموارد من الشركاء الدوليين والأفريقيين لدعم الدول الأعضاء التي تعاني من النقص في القدرات لإرساء بنية أساسية موحدة للتخزين الآمن والأمن المادي والتخلص من أسلحتها الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

5) ضمان أن تكون الآثار المالية المترتبة على الاتحاد الأفريقي من هذه التعهدات تمول مبدئياً من الموارد المتاحة.

9. **يحث** الدول الأعضاء ذات المزايا الفنية النسبية والخبرات الوطنية الناجحة على مساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من النقص في القدرات على إدارة مخزوناتها من الأسلحة.

-

مقرر
بشأن انتخاب هيئة مكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي لعام 2020

إن المؤتمر:

1. **ينتخب** هيئة مكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي لعام 2020 ، على النحو التالي:

1) الرئيس: جمهورية جنوب إفريقيا ؛
2) النائب الأول للرئيس: جمهورية الكونغو الديمقراطية ؛
3) النائب الثاني للرئيس: جمهورية مالي ؛
4) النائب الثالث للرئيس: جمهورية كينيا ؛
5) المقرر: جمهورية مصر العربية.

مقرر
بشأن تعيين رئيس الاتحاد الأفريقي لعام 2021

إن المؤتمر:

1. **يذكر** بالمقرر Assembly/AU/Dec.635(XXVIII) والذي ينص عل أنه من أجل ضمان استمرارية مقررات المؤتمر وتنفيذها الفعال، يجب اختيار ترويكا بين رئيس الاتحاد الإفريقي المنتهية ولايته ورئيس الاتحاد الحالي، والرئيس القادم. في هذا الصدد، يتم اختيار الرئيس الجديد قبل سنة واحدة؛
2. **يذكر** أيضاً بمبدأ التناوب على رئاسة الاتحاد الأفريقي، مع مراعاة أن عام 2021 سيكون هو دور إقليم الوسط؛
3. **يحيط** علماً بنتائج المشاورات التي أجرتها بلدان إقليم الوسط كما أبلغت عنها جمهورية الكونغو، عميد هذه الأخيرة ؛
4. **يقرر** أن يكون الرئيس القادم للاتحاد الإفريقي لعام 2021 هو جمهورية الكونغو الديمقراطية

-

مقرر
بشأن مواعيد ومكان انعقاد الاجتماع التنسيقي النصف السنوي الثاني بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدورة العادية السابعة والثلاثون للمجلس التنفيذي والدورة العادية الأربعين للجنة الممثلين الدائمين

إن المؤتمر:

1. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.635(XXVIII) والمقرر Assembly/AU/Dec.687(XXX) الصادر في يناير 2017 ويناير 2018 على التوالي بخصوص اجتماع التنسيق النصف السنوي؛
2. **يستحضر أيضا** المقرر Assembly/AU/Dec.558 (XXIV) الصادر عن الدورة العادية الرابعة والعشرين للمؤتمر في يناير 2015 والذي يجيز عرض مملكة إسواتيني لاستضافة الدورة العادية لقمة الاتحاد في يونيو/يوليو 2020.
3. **يحيط** علما بسحب مملكة إسواتيني للعرض المشار اليه سابقا عملاً بمقرر المؤتمر بتعليق عقد دورة عادية للمؤتمر في يونيو/يوليو ؛
4. **يرحب** مع التقدير بعرض جمهورية تشاد لاستضافة الاجتماع التنسيقي النصف السنوي الثاني بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدورة العادية السابعة والثلاثون للمجلس التنفيذي
5. **يقرر** أن تكون مواعيد ومكان انعقاد الدورات كما يلي:

1) الدورة العادية الأربعون للجنة الممثلين الدائمين في 15-16 يونيو 2020 في مقر الاتحاد الأفريقي.
2) والدورة العادية السابعة والثلاثون للمجلس التنفيذي في 2-3 يوليو 2020 بإنجمينا - تشاد
3) .اجتماع التنسيق النصف السنوي الثاني بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في 4 يوليو 2020، بانجمينا - تشاد

6. **يطلب** من المفوضية بتعاون وثيق مع جمهورية تشاد اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لعقد الاجتماعات بنجاح.

مقرر
بشأن موعد ومكان انعقاد الدورة العادية الرابعة والثلاثين
لمؤتمر الاتحاد الأفريقى فى فبراير 2021

إن المؤتمر:

1. **يقرر** أن يكون موعد الدورة العادية الرابعة والثلاثين للمؤتمر والتي ستنعقد في أديس أبابا – إثيوبيا كما يلي:
   1) الدورة العادية الحادية والأربعون للجنة الممثلين الدائمين في 18-19 يناير 2021
   2) الدورة العادية الثامنة والثلاثون للمجلس التنفيذي في 3-4 فبراير 2021
   3) الدورة العادية الرابعة والثلاثون للمؤتمر في 6-7 فبراير 2021
2. **يطلب** من المفوضية اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لعقد القمة الرابعة والثلاثين للمؤتمر والاجتماعات التحضيرية .وفقا للمواعيد المذكورة أعلاه

مقرر
بشأن استضافة مركز التميز للأسواق الشاملة الأفريقية

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتوصيات المجلس التنفيذي بشأن تقرير بعثة التقييم الفني عن استضافة مركز التميز للأسواق الشاملة الأفريقية؛

2. **يقرّر** أن تستضيف الجمهورية التونسية مركز التميز للأسواق الشاملة الأفريقية؛

3. **يهنّئ** شعب وحكومة الجمهورية التونسية،

4. **يطلب** من المفوضية، بالتعاون مع الجمهورية التونسية استكمال اتفاقية الاستضافة وفقًا لمقرر المجلس التنفيذي رقم EX.CL/195 (VII) Rev.1 الصادر في يوليو 2005 بشأن استضافة أجهزة الاتحاد الأفريقي؛

5. **يطلب** من المفوضية تقديم تقرير مرحلي عن تشغيل مركز التميز للأسواق الشاملة الأفريقية إلى الدورة العادية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في فبراير 2021.

-

مقرر
بشأن انتخاب عضو واحد (1) (ذكر)
في اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته من جمهورية موريتانيا الإسلامية

إن المؤتمر:

1. **يحيط علماً** بانتخاب عضو واحد (1) من الرجال في اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيتيه من جمهورية موريتانيا الإسلامية؛
2. **يعين** العضو التالي في اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته لإكمال الفترة المتبقية من ولاية الراحل محمد ولد أحمدو احمياده حتى **يناير2021:**

رقم	الاسم	البلد	الإقليم	الجنس
1	أبو بكر الجيرا	موريتانيا	الشمال	ذكر

-

مقرر
بشأن انتخاب ستة (6) أعضاء
في لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي

إن المؤتمر:

3. **يحيط علماً** بانتخاب ستة (6) أعضاء في لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي؛

4. **يعيّن** أعضاء لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي التالية أسماؤهم لمدة خمس (5) **سنوات**:

الرقم	الاسم	الجنس	البلد	الإقليم
1	عبدي إسماعيل هيرسي	ذكر	جيبوتي	الشرق
2	جولييت سيمامبو كاليما	أنثى	اوغندا	الشرق
3	محمد هلال	ذكر	مصر	الشمال
4	سيباستياو داسيلفا ايستا	ذكر	أنجولا	الجنوب
5	كاثلين كوارتي ايونسو	أنثى	غانا	الغرب
6	بيليبي سيباستيان دايلا	ذكر	بوركينافاسو	الغرب

-

مقرر
بشأن انتخاب عضو واحد (1) في
مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد،
الوثيقة EX.CL/1124(XXXVI)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بانتخاب المجلس التنفيذي لعضو واحد (1) في مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد؛

2. **يعيّن** العضو التالي في مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد **لولاية مدتها سنتان (2)**

الرقم	الاسم	الجنس	البلد	الإقليم
1	أمل محمد عطا عمار	أنثى	مصر	الشمال

-

مقرر
بشأن انتخاب أربعة (4) أعضاء
في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب،
الوثيقة EX.CL/1225(XXXVI)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علماً** بانتخاب أربعة (4) أعضاء في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛
2. **يعيّن** الأعضاء التالية أسماؤهم في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لولاية مدتها **ستة سنوات (6)**

الرقم	الاسم	البلد	الإقليم	الجنس
1	ماري لويز أبومو	الكاميرون	الوسط	أنثى
2	مودفورد زاشاريا موانديجا	زامبيا	الجنوب	ذكر
3	أنديامي جاي	السنغال	الغرب	ذكر
4	أليكسيا أميسبوري (مقعد عائم)	سيشل	الشرق	أنثى

-

مقرر
بشأن تعيين عشرة (10) أعضاء في مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي،
الوثيقة EX.CL/1226 (XXXVI)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بانتخاب عشرة (10) أعضاء في مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي من قبل المجلس التنفيذي؛

2. **يعيّن** الدول العشر (10) التالية الأعضاء في مجلس السلم والأمن لمدة عامين (2)؛

الرقم	البلد	الإقليم
1.	الكاميرون	الوسط
2.	تشاد	الوسط
3.	جيبوتي	الشرق
4.	إثيوبيا	الشرق
5.	مصر	الشمال
6.	ملاوي	الجنوب
7.	موزمبيق	الجنوب
8.	بنين	الغرب
9.	غانا	الغرب
10.	السنغال	الغرب

مقرر
بشأن تقرير برنامج إيدز ووتش آفريكا

إن المؤتمر:

1. **يستحضر** مقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي Assembly/AU/Dec.395(XVIII) بشأن إعادة تنشيط برنامج إيدز ووتش آفريكا كمنصة للدعوة والمساءلة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، وكذلك حشد الموارد لمكافحة هذه الأمراض؛
2. **يستحضر أيضًا** التزامات الدول الأعضاء بمواصلة تعزيز نظمها الصحية ومواءمة خططها الاستراتيجية الوطنية مع الاستراتيجية الصحية لأفريقيا والإطار التحفيزي للقضاء على الإيدز والسل والملاريا في أفريقيا بحلول عام 2030؛
3. **يشير** كذلك إلى إعلان أبوجا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة لعام 2001 والذي يعتبر فيها الإيدز حالة طوارئ في القارة ووضع مكافحة الإيدز في طليعة وأهم القضايا ذات الأولوية القصوى في خطط التنمية الوطنية الخاصة بنا ؛
4. **يحيط علما** بأن عام 2021 سيوافق الذكرى العشرين لإعلان أبوجا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة ، وأن هذا يتيح الفرصة لإجراء استعراض نقدي لحالة وتداعيات هذه الأمراض في أفريقيا ؛
5. **يحيط علماً** أيضا بتقرير برنامج إيدز ووتش آفريكا لعام 2019 والتوصيات الواردة فيه؛
6. **يلاحظ** الجهود المستمرة التي تبذلها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والشركاء في مكافحة الإيدز والسل والملاريا ويحثهم على مضاعفة الجهود لإنهاء هذه الأمراض الثلاثة التي تشكل تهديدات للصحة العامة بحلول عام 2030 بما يتماشى مع الإطار التحفيزي لأهداف إنهاء الإيدز والسل والقضاء على الملاريا؛
7. **يلاحظ بارتياح** التقدم المحرز في تنفيذ إعلان اجتماع القيادة الأفريقية -الاستثمار في الصحة؛
8. **يشيد** بالدول الـ24 الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي تعهدت بمبلغ 75.2 مليون دولار أمريكي للصندوق العالمي السادس لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا؛
9. **يطلب** من المفوضية والشركاء المعنيين تقديم تقرير عن حالة تنفيذ الإطار التحفيزي للقضاء على الإيدز والسل والملاريا في أفريقيا بحلول عام 2030.
10. **يطلب أيضاً** من مفوضية الاتحاد الأفريقي تحديث الوثيقة المفاهيمية لبرنامج إيدز ووتش آفريكا (2012-2015) للفترة 2020-2023؛
11. **يجيز** بطاقة درجات الأداء للسل لعام 2019 و**يحث** الدول الأعضاء على تسريع الجهود المبذولة في مواجهة تهديدات السل في أفريقيا.

-

مقرر
بشأن تتبع التزامات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية – ملابو للتعجيل بالتحول الزراعي في أفريقيا عن طريق آلية الاستعراض الذي يجري كل سنتين وبطاقة أداء التحول الزراعي في أفريقيا

إن المؤتمر:

1. **يستذكر** مقرر المؤتمر Assembly/AU/Decl.1(XXIII) الذي يعتمد الإعلان حول التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة في أفريقيا، والذي يدعو أيضًا المفوضية ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، بالتعاون مع الشركاء، لإجراء عملية استعراض زراعي كل سنتين، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى المؤتمر؛
2. **يحيط علماً** بتقرير الاستعراض الثاني للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الذي يجري كل سنتين عن تنفيذ إعلان ملابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة الصادر في يونيو 2014، والنقاط البارزة لنتائجه المتعلقة بـ "القدرة على الصمود وسبل المعيشة"؛
3. **يعترف** بجهود المفوضية في تعبئة أصحاب المصلحة الرئيسيين والشركاء الإنمائيين لبناء شراكات مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لإنشاء آلية للرصد والتقييم والإبلاغ، على نحو أكثر اتساقاً، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التزامات إعلان ملابو؛
4. **يثني** على الجهود التي بذلتها المفوضية في دعم الدول الأعضاء لاستخدام تقرير الاستعراض الذي يجرى كل سنتين كأداة تخطيط للتعجيل بتحقيق الالتزامات التي تم التعهد بها في إعلان ملابو، **ويقرّ** برواندا والمغرب ومالي لكونها البلدان الأولى والثانية والثالثة الأفضل أداء، على التوالي، في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف وغايات ملابو للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية؛
5. **يلاحظ** بارتياح الجهود التي بذلتها بعض الدول الأعضاء في تعميم التزامات ملابو في خطط الاستثمار الزراعي الوطنية، **ويحث** الدول الأعضاء التي لم تعممها بعد على القيام بذلك قبل إصدار تقرير الاستعراض الثالث الذي يجري كل سنتين في 2022؛
6. **يجدد الالتزام** باتخاذ مزيد من الإجراءات لتنفيذ أجندة التحول الزراعي في أفريقيا في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا عن طريق زيادة تمويل الاستثمارات في مجال الزراعة، وتعزيز القدرات المؤسسية للتنفيذ، وتحسين آليات التنسيق لتحقيق نتائج ملموسة وآثار تُفضي إلى تحقيق الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة للمواطنين الأفريقيين؛
7. **يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى تعبئة الموارد الفنية والمالية الكافية لدعم نظم البيانات الزراعية، ونظم الرصد والتقييم وتعزيز هياكل المساءلة المتبادلة لتحفيز التخطيط القائم على الأدلة من أجل التحول الزراعي؛
8. **يطلب** من المفوضية العمل عن كثب مع الدول الأعضاء، والشركاء الفنيين والماليين في التنمية، لتعبئة الدعم اللازم لتعزيز المساءلة المتبادلة، ونظم البيانات الزراعية وإدارة المعارف، وإضفاء الطابع المؤسسي على آليات الاستعراض الذي يجرى كل سنتين وبطاقة أداء التحول الزراعي في أفريقيا لضمان التعلم من الأقران وتوسيع نطاق أجندة التحول الزراعي المتضمنة في إعلان ملابو.

-

مقرر
بشأن إنهاء استعمار موريشيوس

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بالمذكرة التمهيدية لرئيس المفوضية الواردة في التقرير السنوي عن أنشطة الاتحاد الأفريقي؛ ويرحب ببيانه الصادر في 22 نوفمبر 2019 الذي يدعو المملكة المتحدة الوفاء بالتزاماتها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 295/73 الصادر في 22 مايو 2019 ؛
2. **يستذكر** المقرر Assembly/AU/Dec.747(XXXII)، الذي تم اعتماده في الدورة العادية الثانية والثلاثين التي عقدت في أديس أبابا، إثيوبيا، في فبراير 2019، والذي طلب من المفوضية تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر إلى المؤتمر في فبراير 2020؛
3. **يهنئ ويشيد** بالدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والدول الأخرى أعضاء المجتمع الدولي التي شاركت في الإجراءات القانونية لمحكمة العدل الدولية بشأن أرخبيل شاغوس؛
4. **يشيد** بالمفوضية لما قامت به من عمل ممتاز نيابة عن الاتحاد الأفريقي في الإجراءات القانونية لمحكمة العدل الدولية من حيث الإفادات المكتوبة والمرافعات الشفوية؛
5. **يرحب** بالفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية المؤرخة 25 فبراير 2019 بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام 1965 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 295/73 الذي يؤكد، وفقاً لفتوى المحكمة، على ما يلي:
   (أ) نظرا لأن انفصال أرخبيل شاغوس لم يستند إلى التعبير الحر والحقيقي عن إرادة شعب موريشيوس، فإن إنهاء استعمار موريشيوس لم يكتمل بشكل قانوني؛
   (ب) يشكل أرخبيل شاغوس جزءًا لا يتجزأ من أراضي موريشيوس؛
   (ج)نظرًا لأن إنهاء استعمار موريشيوس لم يتم بطريقة تتسق مع حق الشعوب في تقرير المصير، فإن استمرار المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في إدارة أرخبيل شاغوس تشكل عملا غير مشروع تترتب عليه المسؤولية الدولية لتلك الدولة؛
   (د) المملكة المتحدة ملزمة بإنهاء إدارتها لأرخبيل شاغوس بأسرع وقت ممكن؛
   (ه) بما أن احترام الحق في تقرير المصير هو التزام تجاه الجميع، فإن لجميع الدول مصلحة قانونية في حماية ذلك الحق، وجميع الدول الأعضاء ملزمة بالتعاون مع الأمم المتحدة من أجل استكمال إنهاء الاستعمار في موريشيوس؛
   (و) ينبغي معالجة مسألة إعادة توطين مواطني موريشيوس، بمن فيهم المنحدرين من أرخبيل شاغوس، بصورة عاجلة خلال استكمال عملية إنهاء الاستعمار؛
6. **يعرب** عن بالغ قلقه إزاء عدم احترام المملكة المتحدة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 295/73، والذي يطالب المملكة المتحدة بسحب إدارتها الاستعمارية من أرخبيل شاغوس دون شروط في غضون فترة لا تزيد عن ستة أشهر من اعتماد القرار، مما يمكّن موريشيوس من استكمال إنهاء استعمار أراضيها في أسرع وقت ممكن؛
7. **يعرب** عن قلقه كذلك من مواصلة تحدي المملكة المتحدة لكل من محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

8. **يوصي** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بدعم الإجراءات اللازمة للمساهمة في الإنهاء التام لاستعمار موريشيوس، في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي جميع المنظمات الدولية والإقليمية والحكومية الدولية، مثل لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 295/73؛
9. **يطلب** من رئيس المفوضية، عن طريق مكتب المستشار القانوني، مواصلة الجهود الرامية لمتابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 295/73، والنظر في المشاركة في أي إجراءات من شأنها أن تساهم في إنهاء استعمار موريشيوس وحماية حق عودة السكان السابقين لأرخبيل شاغوس، وتقديم تقرير عن نتائج هذه الجهود في الدورة المقبلة للمؤتمر في فبراير 2021؛
10. **يأذن** للجنة الممثلين الدائمين باعتماد الميزانية اللازمة لتنفيذ هذا المقرر **ويقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

مقرر

بشأن المحكمة الجنائية الدولية

إن المؤتمر:

1. يحيط علماً بتقرير المفوضية المرحلي عن تنفيذ مقررات المؤتمر بشأن المحكمة الجنائية الدولية، وهي: Assembly/AU/Dec.245(XIII) (يوليو 2009)، Assembly/AU/Dec.270(XIV) (فبراير 2010)، Assembly/AU/Dec.296(XV) (يوليو 2010)، Assembly/AU/ Dec.334(XVI) (يناير 2011)، Assembly/AU/Dec.366(XVII) (يوليو 2011)، Assembly/AU/Dec.397(XVIII) (يناير 2012)، Assembly/AU/Dec.419(XIX) (يوليو 2012)، Assembly/AU/Dec.482(XXI) (مايو 2013)، Ext/Assembly/AU/Dec.1 (أكتوبر 2013)، Assembly/AU/Dec.493(XXII) (يناير 2014)، Assembly/AU/Dec.547(XXIV) (يناير 2015)، Assembly/AU/Dec.586(XXV) (يونيو 2015)، Assembly/AU/Dec.590(XXVI) (يناير 2016)، Assembly/AU/Dec.616 (XXVII) (يوليو 2016)، Assembly/AU/Dec.622(XXVIII) (يناير 2017)، Assembly/AU/Dec.672(XXX) (يناير 2018)، وتوصيات لجنة وزراء الخارجية المفتوحة العضوية بشأن المحكمة الجنائية الدولية *("اللجنة الوزارية المفتوحة العضوية").*

2. **يؤكد مجددا** ما يلي:

أ) الالتزام الراسخ من جانب الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد في القارة بأكملها، بما يتماشى مع القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛

ب) ضرورة أن تواصل جميع الدول الأعضاء ، ولا سيما الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، الامتثال لمقررات المؤتمر Assembly / AU / Dec.245 (XIII) (يوليو 2009)؛ Assembly / AU / Dec.270 (XIV) (فبراير 2010)؛ Assembly / AU / Dec.296 (XV) (يوليو 2010)؛ Assembly / AU / Dec.334 (XVI) / (يناير 2011)؛ Assembly / AU / Dec.366 (XVII) (يوليو 2011)؛ Assembly / AU / Dec.397 (XVIII) (يناير 2012)؛ Assembly / AU / Dec.419 (XIX) (يوليو 2012)؛ Assembly / AU / Dec.482 (XXI) / (مايو 2013)؛ Ext / Assembly / AU / Dec.1 (أكتوبر 2013)؛ Assembly /AU / Dec.493 (XXII) (يناير 2014)؛ Assembly /AU / Dec.547 (XXIV) (يناير 2015)؛ Assembly / AU / Dec.586 (XXV) (يونيو 2015)؛ Assembly /AU / Dec.590 (XXVI) (يناير 2016)؛ Assembly / AU / Dec.616 (XXVII) (يوليو 2016)؛ Assembly / AU / Dec.622 (XXVIII) (يناير 2017)؛ Assembly /AU / Dec.672 (XXX) (يناير 2018)؛ Assembly/AU/Dec.738(XXXII) (فبراير 2019) بشأن المحكمة الجنائية الدولية.

ج) دعوة المحكمة الجنائية الدولية إلى احترام واجب جميع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للوفاء بالتزاماتها الدولية الأخرى المنصوص عليها في المادة 98، والتي تشمل الحق في استضافة الاجتماعات الدولية وضمان مشاركة جميع الوفود وكبار المسؤولين المدعوين؛

د) دعوة الدول الأعضاء إلى التصديق على البروتوكول الخاص بتعديل بروتوكول محكمة العدل الأفريقية وحقوق الإنسان والشعوب (بروتوكول مالابو).

3. **يعرب عن قلقه** إزاء ما يلي:

أ) المعايير المزدوجة التي تطبقها المحكمة الجنائية الدولية في اختيارها للقضايا كما يتضح من قرار الدائرة التمهيدية الثانية برفض طلب المدعي العام المضي في التحقيقات في الاتهامات بارتكاب جرائم في أفغانستان؛

ب) غياب الوزراء في اجتماعات اللجنة الوزارية المفتوحة العضوية حول المحكمة الجنائية الدولية.

4. **يحيط علماً** بنتائج ورشة عمل الخبراء لمناقشة المأزق داخل اللجنة السادسة من حيث صلته بنطاق الولاية القضائية العالمية وتطبيقها.
5. **يثني** على الجهود التي بذلتها المفوضية لاستكمال مشروع المسائل بشأن "طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن عواقب الالتزامات القانونية للدول بموجب مختلف مصادر القانون الدولي فيما يتعلق بحصانات رؤساء الدول و الحكومة وكبار المسؤولين الآخرين".
6. **يثني** كذلك بجمهورية زامبيا والمفوضية لجهودهما لإعادة حشد مجموعة الدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي في لاهاي.
7. **يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى معارضة قرار دائرة الاستئناف بشأن الاستئناف الذي قدمته المملكة الأردنية الهاشمية ضد "القرار بموجب المادة 87 (7) من نظام روما الأساسي بشأن عدم امتثال الأردن لطلب المحكمة باعتقال عمر البشير وتمثيله، الذي يتعارض مع نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والقانون الدولي العرفي وموقف الاتحاد الأفريقي الموحد.

8. **يحث** الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، ولا سيما الدول الأفريقية، على الوقوف ضد التسييس المتزايد للمحكمة.
9. **يطلب** من الدول الأعضاء إعطاء الأولوية لتنفيذ مقررات المؤتمر بشأن المحكمة الجنائية الدولية وتقديم توصيات بشأن كيفية المضي قدماً في القضايا الرئيسية التي يثيرها هذا المقرر.
10. **يطلب** كذلك من المفوضية، بالتشاور مع المجموعات الأفريقية في لاهاي ونيويورك، وضع مصفوفة للقضايا التي تهم الدول الأفريقية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بحقوق المتهمين وحصانات رؤساء الدول والحكومات وغيرهم من كبار المسؤولين، واقتراح التعديلات اللازمة على نظام روما الأساسي في إطار المناقشات الجارية تجريها جمعية الدول الأطراف بشأن إصلاح المحكمة الجنائية الدولية.
11. **يقرر** التمسك بالموقف الأفريقي لإبقاء المناقشات بشأن الولاية القضائية العالمية في اللجنة السادسة.
12. **يطلب** من المجموعة الأفريقية في نيويورك، بالتعاون مع المفوضية، حذف "طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن عواقب الالتزامات القانونية للدول بموجب مختلف مصادر القانون الدولي فيما يتعلق بحصانات رؤساء الدول والحكومات وكبار المسؤولين الآخرين "من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى إشعار آخر.
13. **يوصي** المفوضية بتقديم الدعم الفني للمجموعة الأفريقية في نيويورك ولاهاي من أجل إعداد وتعزيز موقف الاتحاد الإفريقي الموحد بشأن المحكمة الجنائية الدولية والولاية القضائية العالمية، **ويوصي أيضاً** المجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين بإتاحة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذا المقرر بحلول فبراير 2021.

-

مقرر
بشأن تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة
مناصري التعليم والعلم والتكنولوجيا

إن المؤتمر:

1. **يستحضر** مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.572 (XXV) الذي التزم بموجبه المؤتمر بتشكيل فريق من عشرة رؤساء دول وحكومات كمناصرين أفريقيين للتعليم والعلوم والتكنولوجيا؛
2. **يستحضر أيضًا** إلى مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.761 (XXX) الذي يجيز المؤتمر بموجبه قائمة رؤساء الدول والحكومات العشرة كأول فريق مكون من عشرة مناصرين للتعليم والعلم والتكنولوجيا في إفريقيا
3. **يشيد** بجمهورية ملاوي لاستضافتها الناجحة لأول قمة استثنائية للمناصرين العشرة حول موضوع تعزيز العلوم والتكنولوجيا في نوفمبر 2018.
4. **يجيز** خطة عمل مجموعة المناصرين العشرة وإعلان ليلونغوي بشأن التعليم والعلم والتكنولوجيا
5. **يوافق** على الاقتراح الخاص بتمديد ولاية أعضاء لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة إلى أن تتم مواءمة النظام الداخلي للجان المؤتمر؛
6. **يدعو** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وجميع الشركاء الإنمائيين بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ، والبنك الأفريقي للتنمية، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، واليونسكو، واليونيسيف، والأكاديمية الأفريقية للعلوم، واتحاد الجامعات الافريقية، ومنتدى الجامعات الإقليمية لبناء القدرات في مجال الزراعة لدعم تنفيذ خطة عمل لجنة العشرة.
7. **يهنئ** منتدى النساء الأفريقيات العاملات في مجال التعليم شأن إطلاق خطتهن الاستراتيجية 2019-2023.

-

إعلان ليلونجوي حول التعليم والعلوم والتكنولوجيا

نحن، لجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات، المناصرين للتعليم والعلوم والتكنولوجيا، المجتمعين في القمة الاستثنائية الأولى في ليلونجوي، مالاوي، في 3 نوفمبر 2018؛

إذ نلاحظ مع القلق ضعف أداء نظم التعليم والتدريب والبحث والابتكار في العديد من البلدان الأفريقية وعدم قدرتها على دعم تنفيذ أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي؛

وإذ نستحضر مقرري المؤتمر، الصادرين في يونيو 2015 بشأن إنشاء لجنة العشرة لرؤساء دول وحكومات كقائدين للتعليم والعلوم والتكنولوجيا، وفي يناير 2018 الذي أقر أعضاء الفريق الأول[11]؛

وإذ نلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها الجامعات الأفريقية لدعم أجندة التنمية لأفريقيا من خلال أجندات الجامعات الأفريقية الخاصة بالتعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا والجهود المبذولة لزيادة قدرات الموظفين في الجامعات من خلال برنامج مساعدي التدريس للخريجين؛

و**إذ نؤكد** على الدور المحوري للتعليم والتدريب والعلوم والتكنولوجيا والابتكار في تمكين الشعوب الأفريقية من توجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنمو نحو تحقيق تطلعات أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وأهداف التنمية المستدامة؛

وإذ ندرك الحاجة إلى تنفيذ الاستراتيجيات القارية بفعالية:

أ) استراتيجية التعليم القارية لأفريقيا 2016 -2025 ،
ب) استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا 2024
ج) الاستراتيجية القارية للتعليم والتدريب الفني والمهني؛

وإذ نسلط الضوء على الحاجة الماسة للبلدان الأفريقية لتكثيف التعاون في تنفيذ الاستراتيجيات القارية؛

نقرر ما يلي:

1. **اعتماد** خطة عمل لجنة العشرة؛
2. **إنشاء** فريق تفكير من الخبراء الأفريقيين لدعم لجنة العشرة

نوافق على ما يلي:

أولا. بشأن الاستثمار في التعليم والعلوم والتكنولوجيا

1. **إعادة التأكيد وحثّ** الدول الأعضاء على الوفاء بالالتزام المبدئي بتخصيص 1**%** من الناتج المحلي الإجمالي للأبحاث والتطوير و4-6**%** على التعليم، وندعو دولنا الأعضاء في لجنة العشرة أن تكون سباقة في ذلك؛

2. زيادة الاستثمارات في التعليم والعلوم والتكنولوجيا في أفريقيا ودعم تشغيل **(1)** صندوق التعليم و (2) صندوق العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛

3. **الالتزام** بمواصلة استراتيجيات تعبئة الموارد **ودعوة** "القطاع الخاص" و "الجهات الخيرية" إلى المساهمة في صناديق التعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛

[11] لجنة العشرة: تشاد، مصر، الجابون، كينيا، ملاوي، موريشيوس، ناميبيا، السنغال، سيراليون، تونس.

ثانيا. بشأن تعزيز التعليم في أفريقيا

4. **تعزيز** ضمان الرفاهية في السنوات التأسيسية الأولى للأطفال، من خلال التعليم والتنمية **في مرحلة الطفولة المبكرة** لإعدادهم بشكل أفضل في تعليمهم وفي حياتهم المهنية؛
5. **تنفيذ** إجراءات إيجابية لتشجيع المساواة والشمول الجنساني والأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات المحرومة؛
6. **القضاء** على القوالب النمطية الجنسانية وتقديم الدعم المالي في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات للفتيات والنساء لمتابعة المهن العلمية وتنفيذ التدابير المصاحبة التي تسهم في تزويدهن بالتدريب الجيد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتوجيه والقيادة وريادة الأعمال وتوفير فرص العمل لهن؛
7. **تعزيز** تنفيذ إطار ضمان الجودة والاعتماد لأفريقيا وإدماجه على المستويين الإقليمي والوطني لضمان الاعتراف بالمؤهلات عبر الحدود وبالتالي تعزيز تنقل المهارات والكفاءات عبر القارة؛
8. **تعزيز** تطوير المعلمين والاحتفاظ بهم وتنقلهم لمعالجة النقص الكبير في المعلمين المؤهلين خاصة في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والابتكار.
9. **الاستثمار** في تغيير العلامة التجارية وتحديث قطاع التعليم والتدريب المهني والفني ليكون جذابًا ومجديا، وإنشاء روابط بين الجامعات ومؤسسات التعليم والتدريب المهني والفني وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لتعزيز تنمية المهارات (بما في ذلك المهارات الرقمية الجديدة) والابتكار وريادة الأعمال وقابلية التوظيف؛

10. **بناء قدرات** الموارد البشرية ورأس المال الفكري في الجامعات ومؤسسات البحث عن طريق التعجيل بالتدريب بعد التخرج من خلال البرامج التعاونية وتداول الأدمغة، بما في ذلك قدرة المواطنين في المعجر؛

11. **تحسين** قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك استخدام منابر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مستويات التعليم، لتعزيز الوصول إلى التعليم وجودته؛ والبحوث، وتوليد المعرفة، والابتكار، وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين الوصول إلى أدوات الكمبيوتر والاستفادة من الثورة الصناعية 4.0؛

12. **تعزيز القدرة على الاستبصار** في الجامعات الأفريقية وغيرها من المؤسسات الشريكة، ودعم بناء القدرات في هذا المجال المهم لدعم التخطيط والتنفيذ المستقبلي للبرامج الرئيسية؛

13. **الالتزام** بتحسين البنية التحتية وزيادة تنمية قدرات الموظفين بما في ذلك الباحثات الرائدات في الجامعات الأفريقية لدعم تنفيذ أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي.

ثالثا. بشأن إشراك القطاع الخاص

14. **تشجيع** إقامة شراكات متعددة القطاعات بين القطاعين الخاص والعام في مجال التعليم والتكنولوجيا والعلوم والابتكار لتحفيز التعاون، والتصنيع، واحتضان التكنولوجيا، وتعزيز سلسلة القيمة، وتمويل الشركات المبتدئة؛

15. **تطوير** آليات مبتكرة لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا مثل الإعفاءات الضريبية للصناعات التي تدعم التدريب على التعليم، والمنح البحثية، والمنح الدراسية ودعم مراكز الابتكار؛

16. **تشجيع** استخدام نظام حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك براءات الاختراع والعلامات التجارية لتحفيز المبتكرين ودعمهم.

17. **تنظيم** حدث سنوي للشباب الأفريقي في مجال الابتكار (المبتكرون الأفريقيون) بما في ذلك التعليم المبتكر في أفريقيا.

اعتمد في 3 نوفمبر 2018 في ليلونجوي، ملاوي

مقرر
بشأن التقرير المرحلي عن تنفيذ إعلان اجتماع القيادة الأفريقية حول الاستثمار في الصحة، الوثيقة ASSEMBLY/AU/15(XXXIII)

إن المؤتمر:

1. **يستحضر** إعلان مؤتمر الاتحاد الأفريقي Assembly/AU/Decl.4(XXXII) بشأن "التزامات أديس أبابا نحو المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي لزيادة تمويل الصحة" الذي عيّن فخامة الرئيس بول كاجامي قائد التمويل المحلي للصحة؛

2. **يحيط علماً** بالتقرير المرحلي عن التنفيذ الصادر عن قائد التمويل المحلي للصحة في أفريقيا؛

3. **يشيد** بالمفوضية على التقدم المحرز في تنفيذ إعلان القيادة الإفريقية حول الاستثمار في الصحة؛

4. **يطلب من** المجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء على تقديم الدعم المالي والفني لإقامة مراكز لتمويل الصحة وتتبع مواردها داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

5. **يحث أيضًا** الدول الأعضاء **ويطلب من المجموعات** الاقتصادية الإقليمية على المضي قدمًا بشكل أسرع في تنفيذ خارطة الطريق المتفق عليها لإعلان اجتماع القيادة الأفريقية حول التمويل المحلي للصحة في إفريقيا؛

6. **يطلب** من قائد التمويل المحلي للصحة، فخامة السيد بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا، تقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى الدورة العادية للمؤتمر في يناير 2021 و**يطلب كذلك** من المفوضية دعم القائد في هذا الصدد.

-

مقرر بشأن ليبيا والساحل

إن المؤتمر:

1. **يؤكد من جديد** التزامه الراسخ بوحدة ليبيا ودول الساحل وسلامة أراضيها وسيادتها؛
2. **يقرر** ما يلي:

بشأن الساحل:

3. **يؤكد** على الضرورة الملحة لإبداء مظاهر التضامن الأفريقي الملموسة تجاه حكومات وشعوب منطقة الساحل، بالنظر إلى خطورة التحديات التي تواجه الأرواح والمؤسسات؛
4. **يطلب** من المفوضية، بالتشاور مع وزارات دفاع بلدان الساحل الخمسة ولجنة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وضع إطار حول النشر المحتمل، وفقا للأحكام ذات الصلة من بروتوكول مجلس السلم والأمن المتعلق بالقوة الأفريقية الجاهزة، لقوة تتكون من فريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات 3000 جندي لمدة ستة (6) أشهر، من أجل زيادة إضعاف الجماعات الإرهابية في الساحل؛ **ويطلب أيضًا** من لجنة الممثلين الدائمين استكشاف خيارات التمويل المتاحة لتغطية تكاليف هذا النشر. وفي الوقت نفسه، **يطلب** المؤتمر أيضًا من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اتخاذ الخطوات اللازمة للتعجيل بصرف مبلغ 100 مليون دولار أمريكي الذي تعهدت به لدعم مالي والنيجر وبوركينا فاسو لدعم هذا النشر؛
5. **يحث** الدول الأعضاء على تقديم الدعم من خلال المساهمات المالية الطوعية، والتدريب، والخبرة والمعدات، لجهود القوة المشتركة لبلدان الساحل الخمسة، التي قدمت ولا تزال تقدم تضحيات هائلة في مكافحة الإرهاب؛
6. **يطلب** من مجلس الأمن للأمم المتحدة، تماشيا مع ولايته، اتخاذ تدابير جديدة تتناسب مع خطورة التهديد في منطقة الساحل وفي بحيرة حوض تشاد؛
7. يرحب باعتماد المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لخطة عمل للفترة 2020 - 2024، تقدر بمبلغ 2.3 مليار دولار أمريكي، للقضاء على الإرهاب في المنطقة، بما في ذلك مبلغ واحد مليار دولار أمريكي يقوم الإقليم بتعبئته لتقديم الدعم من حيث المعدات وأنشطة التدريب لفائدة قوات الدفاع والأمن في الدول الأعضاء في الإقليم، فضلا عن تبادل المعلومات الاستخباراتية؛ **ويناشد** رئيس المفوضية اتخاذ التدابير اللازمة، بالتعاون مع لجنة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لدعم تنفيذ خطة عمل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛
8. يطلب من المفوضية، بالتنسيق الوثيق مع بلدان المنطقة، ودعمًا لجهود مجموعة بلدان الساحل الخمسة، زيادة استخدام جميع أطر المنظومة الأفريقية للسلم والأمن وآليات التعاون الأخرى، لاسيما عملية نواكشوط، والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث الخاصة بالإرهاب، ومركز العمليات المشتركة (هيئة الأركان العامة المشتركة لشؤون العمليات)، ووحدة التجميع المركزي للاستخبارات والاتصال لمنطقة

الساحل، ولجنة دوائر الاستخبارات والأمن الأفريقية، من أجل تعزيز التنسيق والإجراءات في مكافحة الجماعات الإرهابية والإجرامية؛

9. **يرحب** بإعلان باماكو المنبثق عن الاجتماع الوزاري للاتحاد الأفريقي المنعقد في 29 نوفمبر 2019، بشأن الوصول إلى الموارد الطبيعية والنزاعات الطائفية. وفي هذا الصدد، **يتطلع** المؤتمر إلى تنفيذ خطة العمل على النحو الوارد في الإعلان؛

10. **يطلب أيضًا** من المفوضية إجراء استعراض، وعلى هذا الأساس، اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في مالي والساحل، من أجل تمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها بكفاءة وفعالية في منطقة الساحل؛

<u>بشأن ليبيا</u>

11. **يعرب عن بالغ قلقه** إزاء الوضع السائد في ليبيا، الذي يتسم بالمواجهات العسكرية بين الأطراف الليبية، وكذلك بشأن التأخير في التوقيع على وقف دائم لإطلاق النار والتدخل السياسي والعسكري الخارجي المستمر الذي خلق وضعا خطيرا للغاية للبلد والمنطقة والقارة الأفريقية بأكملها؛

12. **يكرّر** نداء لجنة الاتحاد الأفريقي المختصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا لوضع حد لجميع الاشتباكات العسكرية من جانب الأطراف المتقاتلة، أو بدعم منها بشكل مباشر، على كامل أراضي ليبيا، في إطار الوقف الدائم لإطلاق النار الذي يجب أن ينبثق من العملية المستمرة للجنة العسكرية الليبية المشتركة في جنيف، سويسرا؛

13. **يشيد** بالبلدان المجاورة لليبيا على الجهود التي تواصل بذلها من أجل إيجاد حل دائم وليبي للأزمة الحالية؛

14. **يدين بشدة** جميع أشكال انتهاكات حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة، أياً كان، **ويدعو** الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن، لتولي كامل مسؤوليتها عن ضمان تنفيذ الحصار ورصده، تنفيذاً فعالاً في إطار الجهود المبذولة لإنهاء القتال، وتهيئة الظروف اللازمة لوقف دائم لإطلاق النار طبقاً للاتفاق المتوصل إليه في سخيرات، المغرب، مما سيؤدي إلى حل سلمي للأزمة في ليبيا. و**يؤكد المؤتمر** استعداده للعمل مع الأمم المتحدة من أجل الامتثال التام والدقيق لحظر الأسلحة الساري في ليبيا بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1973 (2011)؛

15. **يستحضر** نتائج مؤتمر برلين المنعقد في 19 يناير 2020، **ويؤكد** على ضرورة قيام جميع الجهات الخارجية الفاعلة التي تتدخل سياسيا وعسكريا في ليبيا بوضع حد فوري ودائم لتدخلاتها التي لا تزال تقوّض سيادة أراضي ليبيا ووحدتها وسلامتها وتعرقل عملية البحث عن السلام؛

16. **يؤكد** على ضرورة اتخاذ تدابير فورية، تمشيا مع الاتفاقيات والصكوك الأفريقية والدولية ذات الصلة، من أجل مساءلة جميع الجهات الفاعلة الليبية وغيرها، المدنية والعسكرية، التي ثبت أنها ارتكبت جرائم حرب وأعمال أخرى تعتبر انتهاكا للحريات وحقوق الإنسان في ليبيا؛

17. **يُذكِّر** بأنّ القوة الأفريقية الجاهزة، كما هو منصوص عليه في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبروتوكول مجلس السلم والأمن، قد اكتسبت القدرة التشغيلية الكاملة، وبالتالي الاستعداد اللازم للتشغيل. كما **يسلّط المؤتمر الضوء** على تشغيل قاعدة اللوجستيات القارية في الاتحاد، في دوالا، الكاميرون، والتي تضم معدات عسكرية يمكن أن تكون مفيدة في دعم أنشطة دعم السلام للاتحاد الأفريقي في ليبيا و**يقرّر** إنشاء فريق اتصال، برئاسة جمهورية الكونغو، مستمد من أعضاء اللجنة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي المعنية بليبيا ومن أي بلد آخر يمكن أن يضيفه رئيس مجموعة الاتصال، لتوفير القيادة السياسية، وكذلك تعزيز تنسيق الجهود الدولية في البحث عن حل للأزمة الليبية. وفي هذا السياق، يجتمع فريق الاتصال على مستوى رؤساء الدول والحكومات ومستوى الوزراء لضمان استمرار الجهود.

18. بالنظر إلى الوضع العسكري والأمني الخطير السائد في ليبيا، وكذلك آفاق الوقف الدائم لإطلاق النار بغية التوصل السريع إلى حل دائم للأزمة الليبية بالتعاون مع بلدان الجوار، **يقرّر كذلك** ما يلي:

أ) أن يرسل الاتحاد الأفريقي على الفور، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، مهمة استطلاعية عسكرية وأمنية إلى ليبيا تضم رؤساء أركان الدفاع الأفريقيين، برئاسة رئيس لجنة الأركان العسكرية في مجلس السلم والأمن وتتألف من رئيس أركان الدفاع من كل إقليم من الأقاليم الجغرافية الخمسة للاتحاد الأفريقي، وكذلك موظفي الأمم المتحدة، للتشاور مع الأطراف الليبية وجمع المعلومات على الأرض ،

ب) الارتقاء بمكتب الاتصال الحالي للاتحاد الأفريقي في ليبيا إلى مستوى البعثة، وتزويده بالقدرات السياسية والدبلوماسية والعسكرية اللازمة، بهدف ضمان مساهمة ومشاركة أكبر من الاتحاد الأفريقي في الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للأزمة في ليبيا،

ج) أن يطلب من رئيس المفوضية تقديم خيارات التمويل إلى لجنة الممثلين الدائمين ولجانها الفرعية ذات الصلة على جناح السرعة، للنظر فيها والتصريح بها.

مقرر
بشأن عقد المرأة الأفريقية الجديد حول الإدماج المالي والاقتصادي للمرأة الأفريقية

إن المؤتمر:

1. **يحيط علماً** بنهاية عقد المرأة الأفريقية 2010-2020 تحت موضوع: "نهج القاعدة الشعبية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"؛
2. **يحيط علماً أيضاً** بنتائج إعلان الاجتماع الرفيع المستوى حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
3. **يلاحظ بقلق** وصول المرأة المحدود للتمويل والقيادة ومؤسسات صنع القرار؛
4. **يقرّر:**

(1)اعتماد عقد المرأة الأفريقية الجديد 2020-2030 كعقد للإدماج المالي والاقتصادي للمرأة الأفريقية.

(2) تكليف رئيس المفوضية بإعداد طرائق التنفيذ وخارطة الطريق للعقد وأيضاً تقديم الدعم من أجل التنفيذ الفعال للعقد ورفع تقرير كل سنتين عن التقدم المحرز إلى المؤتمر.

-

مقرر
بشأن استخدام الإسبانية كلغة عمل للاتحاد الأفريقي

إن المؤتمر:

1. **يستذكر** المقرر CM/Dec.45(LXXIV) المعتمد في الدورة العادية الرابعة والسبعين لمجلس الوزراء المنعقد في يوليو 2001، في لوساكا، زامبيا، الذي يطلب من منظمة الوحدة الأفريقية استحداث الإسبانية كلغة عمل للمنظمة؛
2. **يستذكر أيضا** المقرر Assembly/AU/Dec.388(XVII) المعتمد في الدورة العادية السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد المنعقد في يونيو 2011، في ملابو، غينيا الاستوائية، الذي يطلب من المفوضية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتفعيل استخدام اللغة الإسبانية داخل الاتحاد الأفريقي، في أقرب وقت ممكن؛
3. **يحث** الدول الأعضاء والمفوضية على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتفعيل استخدام الإسبانية كلغة عمل للاتحاد الأفريقي في أجل أقصاه يوليو 2020.

مقرر
بشأن الترشيحات الأفريقية داخل المنظومة الدولية

إن المؤتمر:

ألف. يحيط علما بتقرير اللجنة الوزارية للترشيحات الأفريقية داخل المنظومة الدولية عن الترشيح **منصب قاضٍ في المحكمة الجنائية الدولية للفترة 2021-2030**، أثناء الانتخابات المقرر إجراؤها في سبتمبر 2020 في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

ب. يحيط علماً أيضاً بالمداولات حول منصب المدير العام **للمنظمة العالمية للملكية الفكرية للفترة 2020-2026** أثناء الانتخابات المقرر إجراؤها يومي 5 و6 مارس 2020 في جنيف، سويسرا.

جيم. يقرّر:

1. بشأن الترشيح لمنصب **قاض في المحكمة الجنائية الدولية**، يطلب من الدول الأعضاء الثلاثة (نيجيريا، رواندا وأوغندا) التشاور على أعلى مستوى بغية التوصل إلى توافق للآراء بشأن ترشيح أفريقي واحد لهذا المنصب ورفع تقرير إلى المجلس التنفيذي من خلال اللجنة الوزارية للتشرشيحات الأفريقية داخل المنظومة الدولية على هامش القمة الاستثنائةي في مايو 2020 في جنوب أفريقيا.

2. اعتماد ترشيح **الدكتور إدوارد كواكوا** من جمهورية غانا لمنصب **المدير العام** للمنظمة العالمية للملكية الفكرية للفترة 2020-2026 أثناء الانتخابات المقرر إجراؤها يومي 5 و6 مارس 2020 في جنيف، سويسرا.

3. تشجيع جمهورية سيراليون وبوركينا فاسو على مواصلة المشاورات بشأن منصب قاض في المحكمة الجنائية الدولية للفترة 2021-2030 بغية الاتفاق على ترشيح أفريقي واحد في أجل أقصاه بحلول يوليو 2020.

4. دعوة الدول الأعضاء إلى احترام قواعد إجراءات اللجنة الوزارية للترشيحات الأفريقية داخل المنظومة الدولية وإظهار روح التضامن والوحدة الأفريقية الشاملة، مع الاستناد إلى المشاورات والتوافق من خلال التحدث بصوت واحد في الساحة الدولية.

Assembly/AU/Decl. 1-6 (XXXIII)

الإعلانات

إعلان

حول موضوع عام 2019 "عام اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً:

نحو حلول دائمة للنزوح القسري في أفريقيا"

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 9 و10 فبراير 2020؛

إذ نشيد برائد الاتحاد الأفريقي لموضوع عام 2019، **فخامة السيد تيودورو أوبيانج نجويما مباسوجو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية،** لإدارته ودوره القيادي من أجل تحقيق حلول دائمة للنزوح القسري في أفريقيا، **وإذ نعرب عن تقديرنا الكبير** لمشاركته في توجيه الأنشطة المخطط لها في عام 2019 وتعبيره عن تضامنه مع النازحين قسراً والمجتمعات المضيفة؛

وإذ نعرب عن تقديرنا العميق للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي تستضيف اللاجئين والنازحين داخليا بسخاء وتدعو إلى بذل جهود جديدة لتنفيذ الحلول الأفريقية في حل الأزمات الإنسانية الأفريقية في القارة **وإذ نشجعها** على مواصلة اتخاذ خطوات عملية وفعالة بروح الوحدة الأفريقية بدعم من التعاون الدولي القوي؛

وإذ نرحب بمخرجات ونتائج الأنشطة المختلفة التي قامت بها مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمجتمع المدني والشركاء، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، في إطار خارطة طريق موضوع عام 2019 والدعوة إلى خطط عمل ملموسة لتنفيذها؛

وإذ نؤكد أهمية معالجة الأسباب الجذرية والتوصل إلى حلول دائمة للنزوح القسري في أفريقيا بما يتماشى مع الأطر القانونية والسياسية ذات الصلة للاتحاد الأفريقي **وإذ ندعو** الدول الأعضاء والشركاء في المجال الإنساني والشركاء الإنمائيين وكذلك المستجيبين في الخطوط الأمامية لتوسيع نطاق الاستجابة إلى ما بعد الإغاثة في حالات الطوارئ؛

وإذ نلاحظ بقلق كبير التحديات المتزايدة للحالة الإنسانية في أفريقيا التي تفاقمت بسبب الآثار المتزايدة لتغير المناخ، وفي بعض الحالات على الرغم من التطورات الإيجابية في جميع أنحاء القارة، والتي تدفعها النزاعات والإرهاب وعدم الاستقرار السياسي، **وإذ نحث** الدول الأعضاء على معالجة الأسباب الجذرية الهيكلية للنزوح القسري، بما في ذلك عن طريق تعزيز وتطوير نظم الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة؛

وإذ نؤكد أهمية وجود آليات دولية فعالة لتقاسم المسؤوليات من أجل تحقيق وضمان توافر موارد كافية ومرنة ويمكن التنبؤ بها للمساعدة في مواجهة التحديات الهائلة التي يفرضها النزوح القسري والأزمات الإنسانية في أفريقيا؛

وإذ نسترشد برؤية اتحادنا ونؤكد عزمنا على معالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري والأزمات الإنسانية بما يتماشى مع المعايير الدولية والإقليمية، **فإننا**:

1. **نناشد** قائد الاتحاد الأفريقي لموضوع عام 2019، فخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية لمواصلة دعم جهود الاتحاد الأفريقي في التصدي لتحديات النزوح القسري؛
2. **نتخذ** الإجراءات اللازمة لمعالجة حالات النزوح القسري المطولة في القارة، من خلال تعبئة العمل السياسي الفعال وخاصة في سياق موضوع عام 2020؛
3. **ندعو** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمفوضية للعمل عن كثب مع قائد الاتحاد الأفريقي لموضوع عام 2019، لعقد مؤتمر قاري رفيع المستوى حول الوضع الإنساني في إفريقيا، في مالابو، غينيا الاستوائية، مع ربطه بموضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2020 بشأن إسكات البنادق؛
4. **نرحب** بتصديق غينيا الاستوائية والصومال وجنوب السودان على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لعام 2009 لحماية النازحين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم، وندعو الدول الأعضاء الـ15 التي لم توقع بعد والدول الـ26 التي لم تصدق / تنضم بعد إلى الاتفاقية للقيام بذلك. و**ندعو أيضًا** الدول الأعضاء الـ12 التي لم توقع والدول الـ9 التي لم تصدق / تنضم بعد إلى اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 التي تنظم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا أن تقوم بذلك؛
5. **نحث** اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية على استكمال مشروع البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن الجوانب المحددة للحق في الجنسية والقضاء على انعدام الجنسية في أفريقيا وتقديمه إلى الدورة العادية الرابعة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لبحثه واعتماده؛
6. **نحث** الدول الأعضاء على تنفيذ التعهدات والتوصيات التي تم تقديمها في سياق أنشطة موضوع عام 2019، بما في ذلك من خلال إقامة روابط أقوى مع موضوع عام 2020 حول "إسكات البنادق: تهيئة ظروف مواتية لتنمية أفريقيا"؛
7. **ندعو** الدول الأعضاء إلى تعزيز و / أو إنشاء بنى تحتية وطنية للسلام بهدف ضمان المصالحة والوئام والتماسك الاجتماعي في عملية بناء الدولة، وتلبية الاحتياجات المحددة للفئات الاجتماعية الضعيفة مثل النساء والأطفال والشباب والمعوقين وكبار السن وضمان مشاركتهم الكاملة والفعالة؛
8. **نشجع** الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير لتعزيز نظمها الوطنية بشأن النزوح المتصل بالكوارث، **ومخاطر** الكوارث والحد منها، والإنذار المبكر بما يتماشى مع إطار سينداي، والاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من مخاطر الكوارث، وبرنامج العمل لتنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015 - 2030 في أفريقيا؛
9. **نطلب** من الدول الأعضاء وضع آليات مستدامة تهدف إلى الحد من النزوح المرتبط بالآثار الضارة **للتدهور** البيئي وأنماط الطقس القاسية وتغير المناخ؛ ونطلب كذلك من المفوضية تقديم التوجيه بشأن تطبيق اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 واتفاقية كمبالا للاتحاد الأفريقي لعام 2009 في سياق النزوح المرتبط بتغير المناخ؛

10. **نكلف** المفوضية، بطلب من الدول الأعضاء، بالمساهمة في الجهود المنسقة وتمكين النازحين داخلياً واللاجئين من الاختيار الحر والمدروس بين العودة والإدماج الداخلي وإعادة التوطين، طبقا للصكوك القانونية الأفريقية والدولية ذات الصلة.
11. **نحث** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمفوضية والشركاء على ضمان أن تعمل سياسات واستراتيجيات وآليات معالجة النزوح القسري على تعزيز العلاقة بين الحكم والسلم، **وإعادة** الإعمار والانتعاش بعد انتهاء النزاعات، والتنمية وتغير المناخ، ونطلب من جميع الجهات الفاعلة المعنية ضمان المشاركة الفعالة للسكان المتضررين، بمن فيهم اللاجئين والنازحين داخليا؛
12. **نحث أيضًا** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء على ضمان توافر الموارد الكافية التي تتسم بالمرونة والقابلة للتنبؤ بها للمساعدة في مواجهة التحديات الهائلة التي يطرحها النزوح القسري والأزمات الإنسانية في إفريقيا، وتيسير التمويل المرن المتعدد السنوات الذي يتخطى الإغاثة في حالة الطوارئ لمعالجة العلاقة بين المساعدة الإنسانية التنمية؛
13. **نحث** مفوضية الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة على التشاور والتفاعل مع الدول الأعضاء في **الاتحاد** الأفريقي التي من المقرر أن يتم إعادة توطين رعاياها في بلدان ثالثة عن طريق العمليات التي تكون المفوضية طرفًا فيها؛
14. **ندعو** إلى الرفع الفوري للعقوبات الدولية المفروضة على البلدان الأفريقية للتخفيف من الآثار السلبية المترتبة على الأزمات الإنسانية.

إعلان القاهرة
حول التهاب الكبد الفيروسي في أفريقيا

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد في أديس أبابا ، إثيوبيا ، من 9 إلى 10 فبراير 2020 ، نعتمد إعلان وزراء للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي للصحة والسكان ومكافحة المخدرات ، الصادر عن اجتماعهم المنعقد في القاهرة، مصر، في 1 و 2 أغسطس 2019 ، بمناسبة الدورة العادية الثالثة للجنة الفنية المتخصصة في الصحة والسكان ومكافحة المخدرات (على النحو المرفق).

الإعلان بشأن
حول التهاب الكبد الفيروسي في أفريقيا
الدورة العادية الثالثة للجنة الفنية المتخصصة للصحة والسكان ومكافحة المخدرات
29 يوليو- 2 أغسطس 2019

نحن، وزراء الصحة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، المشاركين في الاجتماع الثالث للجنة الفنية المتخصصة للصحة والسكان ومكافحة المخدرات، في القاهرة، جمهورية مصر العربية، يومي1 و2 أغسطس 2019 بدعوة من مفوضية الاتحاد الأفريقي تحت موضوع " ***زيادة التمويل المحلي للتغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي لجميع المواطنين الأفريقيين-بمن فيهم اللاجئون والعائدون والنازحون داخليا***"، إذ استعرضنا التقدم المحرز والتحديات المتعلقة بالوقاية من التهاب الكبد الفيروسي ومكافحته في أفريقيا؛

وإذ نذكر بمقرر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي (Assembly/AU/14 (XXIII**) بشأن تسريع التنفيذ الفعال لالتزامات أبوجا حول الإيدز والسل والملاريا والتهاب الكبد الفيروسي، فضلا عن الأمراض الأخرى؛**

وإذ نذكر أيضاً بقراري جمعية الصحة العالمية (WHA63.18 وWHA67.6) الصادرين في عامي 2010 و2014 بشأن الاعتراف بالتهاب الكبد الفيروسي كمشكلة صحية عامة وضرورة قيام الحكومات والسكان بمنع انتشار التهاب الكبد الفيروسي وتشخيصه وعلاجه؛ والاستراتيجية العالمية لقطاع الصحة بشأن التهاب الكبد الفيروسي 2016 – 2021 التي تدعو إلى القضاء على التهاب الكبد الفيروسي كتهديد للصحة العامة بحلول عام 2030، المعتمدة بموجب القرار WHA 69.22

وإذ نذكر كذلك بالهدف 3.3 من أهداف التنمية المستدامة الذي يدعو إلى مكافحة التهاب الكبد إلى جانب القضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا؛

وإذ نلاحظ مع القلق أن التهاب الكبد يصيب حاليا 71 مليون شخص من سكان أفريقيا ومع ذلك لم يضع سوى 18 بلدا أفريقيا خطة استراتيجية وطنية بشأن التهاب الكبد، ولم تمول سوى 3 من بين هذه البلدان خططا قطرية في هذا الصدد؛

وإذ نلاحظ أيضا مع القلق أن عدد الوفيات الناجمة عن التهاب الكبد الفيروسي (باء) و (جيم) قد ازدادت بنسبة *31* % منذ عام 2000، وما ترتب على ذلك من آثار سلبية كبيرة على الصحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

وإذ نقر بأن إدراج اختبار وعلاج التهاب الكبد الفيروسي إلى حزمة طموحة للتغطية الصحية الشاملة من شأنه أن يزيد من استخدام الموارد بنحو 1 %، مع خفض الوفيات بنسبة 5 % وتحسين سنوات الحياة الصحية بنسبة 10 % مما يؤدي إلى جني فوائد اقتصادية مباشرة وغير مباشرة؛

وإذ نقر أيضا بأن الاستثمار في القضاء على التهاب الكبد الفيروسي يتطلب تعزيز النظم الصحية؛ وكذلك ضمان توافر موارد مالية كافية ومستدامة وموارد بشرية مدربة ومحفزة للقيام بأنشطة خاصة بالتهاب الكبد؛

وإذ نرحب بأن المنافسة العامة، بما في ذلك إنتاج الأدوية في أفريقيا، قد خفضت بشكل كبير سعر الأدوية المضادة للفيروسات التي تستخدم مباشرة لعلاج التهاب الكبد الفيروسي (جيم) في بعض الحالات إلى أقل من 100 دولار أمريكي للشخص الواحد للعلاج الكامل؛

وإذ نشيد بالتقدم المحرز في مصر في مكافحة التهاب الكبد، الذي يعتبر التحدي الرئيسي للصحة العامة في البلد، من خلال استخدام الموارد الوطنية وإشراك الشركاء الدوليين، ويمكن تكرار هذا النجاح الذي حققته دولة أفريقية واحدة في جميع البلدان الأفريقية.

نلتزم جماعياً وفردياً بموجب هذا بما يلي:

1. **ضمان** القيادة الحكومية للاستجابة لالتهاب الكبد وتعيين مسؤول تنسيق/ مدير برنامج معني بالتهاب الكبد رسمياً، ويفضل أن يكون ذلك في إطار برنامج قائم مع إتاحة الموارد الكافية لضمان التنسيق الوطني والوطني الفرعي؛

2. **تنفيذ** البرنامج بشأن التهاب الكبد باستخدام إطار العمل لمنع التهاب الكبد الفيروسي في أفريقيا وتوفير الرعاية بشأنه ومعالجته، كمساهمة في تحقيق وضمان التغطية الصحية الشاملة؛

3. **إعداد** خطة استراتيجية وطنية بشأن التهاب الكبد الفيروسي مع تخصيص ميزانية لها، وضمان إدراج البرنامج الخاص بالتهاب الكبد في الخطة الصحية الوطنية الأوسع نطاقاً، مع تحديد الأهداف والأولويات، واعتماد نهج للصحة العامة، وتعزيز أوجه التآزر والروابط مع غيرها من البرامج الخاصة بالأمراض بما يتماشى مع الاستراتيجية الصحية لأفريقيا (2016-2030) وأجندة **2030** للتنمية المستدامة؛

4. **إقرار** نظام قوي للمعلومات والمراقبة الاستراتيجية لالتهاب الكبد الفيروسي لضمان إدماج المؤشرات الأساسية في نظم المعلومات الصحية الوطنية لتحسين تخطيط ورصد الاستجابة الوطنية والقارية؛

5. **إعداد** خطة استراتيجية وطنية بشأن التهاب الكبد الفيروسي تتماشى مع خطة الصحة الوطنية والاستراتيجية الصحية الأفريقية (2016-2030) وأجندة 2030 للتنمية المستدامة؛

6. **توحيد** آليات عملية تسجيل أدوية التهاب الكبد الفيروسي (باء)و(جيم)وفقًا للمعايير الدولية، وتسجيل الشركات المصنعة والمنتجة لها طبقا لمتطلبات معايير التصنيع الجيدة للقارة الأفريقية؛

7. **زيادة الوعي** بشأن التهاب الكبد الفيروسي وتعزيز التغير الاجتماعي والسلوكي، بما في ذلك الوقاية السكانية والسعي إلى الحصول على الرعاية اللازمة والاتصالات والاحتفال باليوم العالمي لالتهاب الكبد في **28** يوليو من كل عام، من خلال تنظيم فعاليات رفيعة المستوى يشارك فيها القادة السياسيون والمناصرون والمجتمعات المحلية؛

8. **تعزيز** استخدام لقاح التهاب الكبد (باء) في إطار التحصين الوطني واستحداث لقاح شامل أحادي الجرعة عند الولادة لمنع انتقال فيروس التهاب الكبد (باء) من الأم إلى الطفل؛

9. **توفير** فرص الحصول على الرعاية والعلاج المضاد للفيروسات للأشخاص المصابين بعدوى التهاب الكبد الفيروسي المزمن (باء) و(جيم)، وضمان توفير الموارد المالية المحلية الكافية والموارد البشرية المدربة من أجل منع الوفيات على المدى القصير والمتوسط؛

10. **معالجة** عدم المساواة في الرعاية والعلاج من التهاب الكبد (باء) الذي يعيق حصول مرضى التهاب الكبد الفيروسي أحادي العدوى على دواء تينووفوفير الأساسي المنقذ للحياة، مع توفير إمكانية الوصول المجاني فقط للمرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ التهاب الكبد (باء) في نفس الوقت. بالإضافة إلى استحداث وتوسيع نطاق العلاج المباشر المضاد الفيروسات لجميع المرضى الذين يعانون من التهاب الكبد (جيم)؛

11. **تعزيز ومساندة** تدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها في جميع مراكز الرعاية الصحية، وبيئات خدمات نقل الدم، وضمان المشورة وإقامة الروابط بالرعاية، وتيسير الحصول على الرعاية للسكان الرئيسيين والضعفاء، بما في ذلك الخدمات الشاملة للحد من الأضرار للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن؛

12. **مناشدة** جميع الشركاء وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك شركات تصنيع الأدوية والشركات الصيدلانية، لدعم تنفيذ هذا الإعلان والتآزر في جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد الوطنية والدولية، وتوفير الأدوية والتشخيصات ذات الجودة بأسعار معقولة من أجل تعزيز البرامج الوطنية بشأن التهاب الكبد الفيروسي؛

13. **الدعوة** إلى الشمولية في الاستراتيجيات الرامية إلى خفض التكاليف وإزالة الحواجز المالية لمن يحتاجون إلى خدمات الوقاية والعلاج من التهاب الكبد الفيروسي، من خلال الشراء بالجملة؛

14. **العمل مع** المنظمات الدولية لدعم شراء اللقاحات بطريقة موحدة وفقًا لأعلى معايير الجودة من المصادر المعتمدة من قبل منظمة الصحة العالمية؛

15. **إشراك** المنظمات غير الحكومية والمنظمات المهنية والمجتمع المدني وشبكات منظمات المرضى الناشطين في دعم الدعوة على الصعيد السياسي والمجتمعي؛

16. **تعزيز** الإنتاج المحلي للمكونات الصيدلانية المتطورة والفعالة والمواد الخام؛

17. **التعجيل** بالموافقة التنظيمية لمنظمة الصحة العالمية على المنتجات المؤهلة مسبقاً أو تلك المعتمدة من قبل السلطات التنظيمية الصارمة، إلى جانب اعتماد أسلوب منهجي لتعزيز السلطات التنظيمية الوطنية والخبرة في أفريقيا؛

18. **دعوة** مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، ووكالة التنمية للاتحاد الأفريقي، ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك الشركاء الآخرين في التنمية، إلى تنمية قدرات الدول الأعضاء، وتحديد الأولويات للاستجابة والابتكار، وتسهيل البحوث التشغيلية؛ فضلا عن تعزيز وتشجيع التعاون بين الجنوب والجنوب من أجل تبادل الخبرات في تنفيذ هذا الإعلان؛

19. **دعوة** مفوضية الاتحاد الأفريقي **أيضا** ووكالة الاتحاد الأفريقي إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم الشركاء في التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص بما في ذلك

مصنعو أدوية والأدوات التشخيصية والشركات الصيدلانية في إطار خطة تصنيع الأدوية لأفريقيا من أجل دعم تنفيذ هذا الإعلان؛

20. **دعوة** الشركاء وشركات التصنيع **كذلك** إلى زيادة جهودهما لتعبئة الموارد، وإتاحة الأدوية وأدوات التشخيص عالية الجودة بأسعار معقولة، وتأمين استثمارات إضافية لتعزيز البرامج الوطنية لمكافحة التهاب الكبد الفيروسي؛

21. **أخيرا دعوة** مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الصحة العالمية إلى متابعة تنفيذ هذا الإعلان وتقديم تقرير إلى اللجنة الفنية المتخصصة.

إعلان بشأن
الموقف الأفريقي المشترك بشأن مقاومة مضادات الميكروبات

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد في أديس أبابا، إثيوبيا، من 9 إلى 10 فبراير 2020

اذ يساورنا القلق من أن مقاومة مضادات الميكروبات تمثل تحديًا للتنمية ، حيث تهدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2063 ، المتعلقة بصحة الإنسان والصحة الحيوانية البرية ، والبحرية ، والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية ، والمياه النظيفة ، والفقر، والجوع؛ وتؤدي مقاومة المخدرات إلى ما يقدر بنحو 700000 حالة وفاة كل عام على مستوى العالم ، وإذا استمرت الاتجاهات الحالية ، فقد ينتج عنها معدل وفيات الأطفال أكثر من 10 ملايين حالة وفاة سنوياً وفقدان أكثر من 100 تريليون دولار من الناتج العالمي بحلول عام 2050 ؛

وإذ يساورنا القلق أيضًا لأن العديد من الأفريقيين يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى مضادات الميكروبات عالية الجودة، مما يؤدي إلى ملايين الأمراض والوفيات التي يمكن الوقاية منها سنويًا؛

وإذ ندرك أن الدول الأعضاء تواجه تحديات في ضمان إعداد وتمويل وتنفيذ وقياس خطط العمل الوطنية بشأن مضادات الميكروبات بالكامل، وأن الخطط تشمل نهجًا واحدًا للصحة وتغطي جميع القطاعات، وأنها مدمجة في الرعاية الصحية الشاملة والاقتصادية، وغيرها من أولويات التنمية العالية؛

1. **نعتمد** الموقف الأفريقي المشترك بشأن مقاومة مضادات الميكروبات الصادر عن اجتماع وزراء الصحة والسكان ومكافحة المخدرات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، المنعقد في القاهرة، مصر في 1 -2 أغسطس 2019، بمناسبة الدورة العادية الثالثة للجنة الفنية المتخصصة للصحة والسكان ومكافحة المخدرات (على النحو المرفق).

الإعلان بشأن
الموقف الأفريقي المشترك بشأن مقاومة مضادات الميكروبات
الدورة العادية الثالثة للجنة الفنية المتخصصة في الصحة والسكان ومكافحة المخدرات
29 يوليو- 2 أغسطس 2019

إذ نذكر بالالتزامات، والاستراتيجيات، والتوجيهات الصادرة عن المنظمات الدولية، والمنظمات الحكومية الدولية، والدول الأعضاء فيما يتعلق بمقاومة مضادات الميكروبات والالتزامات على أعلى مستوى التي أبداه رؤساء الدول والحكومات الأفريقية لتحسين صحة الأفريقيين، بما في ذلك:

- خطة 2063، أفريقيا التي نصبوا إليها
- استراتيجية الصحة الأفريقية، 2016-2030
- الاستراتيجية الأفريقية لصحة الحيوان، 2018-2030
- إطار عمل المراكز الأفريقية من أجل مكافحة الأمراض لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات (2018-2023)
- إعلان رؤساء الدول بشأن تسريع تنفيذ اللوائح الصحية الدولية في أفريقيا (2017)
- الإعلان السياسي للاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات (2016)
- خطة 2030 للتنمية المستدامة
- إطار عمل مضادات الميكروبات لعمل فريق التنسيق المشترك بين الوكالات
- خطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات
- خطة عمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات
- استراتيجية المنظمة العالمية للصحة الحيوانية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات
- اللوائح الصحية الدولية (2005)
- إعلان أبوجا وسجل الأداء الأفريقي بشأن التمويل المحلي للصحة
- منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

وإذ نقر بأن التصدي لمقاومة مضادات الميكروبات تتطلب باتخاذ إجراءات من قبل ا لحكومات، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، عبر قطاعات الصحة البشرية والحيوانية والبيئة؛ وبدء تنفيذ أجهزة الاتحاد الأفريقي لبرامج التصدي لمقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، والمكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي، والمركز الأفريقي للقاحات البيطرية، والمجلس الأفريقي للصحة النباتية ، والحملة الأفريقية لاستئصال ذبابة التسي تسي وداء المثقبيات.

وإذ ندرك أن مضادات الميكروبات هي موارد يتقاسمها البشر من أجل صالح البشرية، والحيوانية، والنباتية، والتزايد العالمي للكائنات الحية المقاومة لمضادات الميكروبات، بما يهدد بجعل العلاجات القائمة غير فعالة ضد العديد من الاصابات.

وإذ ندرك أيضاً أن ظهور مقاومة مضادات الميكروبات يتسارع من خلال الاستخدام غير الملائم لعوامل مضادات الميكروبات في البشر، والحيوانات، والنباتات والبيئة، بما في ذلك:

- العلاج الذاتي للمرضى من قبل أشخاص عاديين
- الإدارة غير المحددة للأشخاص المرضى من قبل مقدمي الرعاية الصحية وغيرهم
- التوزيع في البيئة بغرض تحسين غلة المحاصيل
- الإضافة إلى الأعلاف لتعزيز النمو في تربية الحيوانات الموجهة للاستهلاك الغذائي

وإذ ندرك كذلك بأن مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات مهدد بالثغرات في البحث والتطوير بشأن مضادات الميكروبات الحديثة، والتطعيمات، والتشخيص، وأدوات إدارة المياه، وغيرها من التدخلات.

وإذ نأسف بأنه يمكن زيادة تضخيم ظهور مقاومة مضادات الميكروبات عن طريق استخدام مضادات الميكروبات غير المستوفية للمعايير أو المغشوشة، التي تعوق علاج العدوى الموجودة وقد تساعد في اختيار سلالات مقاومة مضادات الميكروبات.

وإذ نأسف أيضاً بأن تسارع انتقال مقاومة مضادات الميكروبات عن طريق عدم كفاية الوقاية من العدوى ومكافحتها في مرافق الرعاية الصحية، وعن طريق تلوث الإمدادات الغذائية ببكتيريا مقاومة مضادات الميكروبات، وعن طريق إعاقة الحصول على مياه الشرب، ومن خلال القيود المفروضة على برامج الوقاية للصحة العامة، بما في ذلك التحصين، والصرف الصحي، والصحة الجنسية.

وإذ يساورنا القلق من أن مقاومة مضادات الميكروبات يمثل تحدياً للتنمية، ويهدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، فيما يتعلق بصحة الإنسان، والأحياء المائية، والبحرية، والبرية، والتنوع البيولوجي، والنظم الإيكولوجية، والمياه النظيفة، والفقر، والجوع؛ وتسبب مكافحة المخدرات ما يقدر بـ 700,000 خالة وفاة سنوياً علي الصعيد العالمي، وإذا استمرت الاتجاهات الحالية الى هذا النحو، قد ينجم عن مقاومة مضادات الميكروبات أكثر من 10 ملايين حالة وفاة سنوياً، وتصل خسائر للناتج العالمي بحلول عام 200 إلى أكثر من 100 تريليون دولار أمريكي سنوياً.

وإذ يساورنا القلق أيضاً بأن العديد من الأفريقيين يعانون من الوصول إلى النوعية العالية من مضادات الميكروبات، مما يؤدي إلى الملايين من الأمراض وحالات الوفيات سنوياً التي يمكن تجنبها.

وإذ نحيط علماً بأن الدول الأعضاء تواجه تحديات في ضمان أن خطط العمل الوطنية المتعلق بمقاومة مضادات الميكروبات يتم تطويرها بشكل كامل، وتمويلها، وتنفيذها، وقياسها، وأن هذه الخطط تشمل مفهم نهج صحة واحدة وتغطي جميع القطاعات، وأن الخطط الرئيسية هذه يتم دمجها في الرعاية الصحية الشاملة، والتنمية الاقتصادية، وغيرها من الأولويات الإنمائية العالية.

نوصي إلى الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي بالقيام بما يلي:

1- وضع السياسات، وتنفيذ البرامج، والتمويل، وتدريب الموارد البشرية لتحسين رصد مقاومة مضادات الميكروبات ، بما في ذلك:

أ- زيادة عدد الاختبارات التي أجريت على الإنسان، والحيوانات والنباتات للكائنات الحية الدقيقة المقاومة لمضادات الميكروبات؛

ب- زيادة نسبة مختبرات التشخيص للبشر والحيوانات مع ضمان برامج الجودة والاعتماد الدولي؛

ج- زيادة عدد المختبرات الوطنية التي تقوم بإجراء المراقبة الوبائية لمقاومة مضادات الميكروبات باستخدام البروتوكولات المعيارية؛

د- مواصلة جمع، وتحليل، والإبلاغ عن، ونشر البيانات حول مقاومة مضادات الميكروبات واستخدام مضادات الميكروبات لمسببات الأمراض ذات الأولية العالية لوكالات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة والمنظمات الدولية، مثل التعاون الثلاثي بشأن مقاومة مضادات الميكروبات؛

2- وضع السياسات، وتنفيذ البرامج، والتمويل، وتدريب الموارد البشرية لتأخير ظهور مقاومة مضادات الميكروبات ، بما في ذلك:

أ- تقييد مبيعات أدوية مضادات الميكروبات دون تذكرة طبية المصنفة من قبل منظمة الصحة العالمية ''المراقبة'' و''الإحْتِرَاز'';

ب- زيادة نسبة مقدمي الرعاية الصحية الذين يتقيدون بالمبادئ التوجيهية بالاستخدام الحذر لمضادات الميكروبات؛

ج- زيادة نسبة الأطباء البيطريين ومنتجي الأغذية الذين يلتزمون بالمبادئ التوجيهية بالاستخدام الحذر لمضادات الميكروبات، بما في ذلك الاستخدام الآمن للممارسات الزراعية (على سبيل المثال، التغذية الجيدة، والتطعيمات، والسلامة البيولوجية، والأمن البيولوجي) ووقف جميع استخدامات مضادات الميكروبات ذات الأهمية من الناحية الطبية لتعزيز النمو؛

د- الحد من توافر وبيع مضادات الميكروبات غير المستوفية للمعايير والمغشوشة.

3- وضع السياسات، وتنفيذ البرامج، والتمويل، وتدريب الموارد البشرية للحد من انتقال مقاومة مضادات الميكروبات ، بما في ذلك:

أ- زيادة نسبة مرافق الرعاية الصحية التي تنفذ برامج لمكافحة العدوى والوقاية منها وبرامج الإشراف على مضادات الميكروبات؛

ب- زيادة توافر وبيع المنتجات الحيوانية والمحاصيل المنتجة بالاستخدام الحذر لمضادات الميكروبات؛

ج- زيادة فرص الوصول إلى مياه الشرب النظيفة، والصرف الصحي، وتطهير مرافق الرعاية الصحية، والمزارع، والمدارس، والأسر المعيشية، والأوساط المجتمعية؛

د- زيادة التوافق مع المعايير الدولية من أجل إدارة النفايات البشرية، والحيوانية، والصناعية.

4- وضع السياسات، وتنفيذ البرامج، والتمويل، وتدريب الموارد البشرية للتخفيف من الأضرار الناجمة عن مقاومة مضادات الميكروبات ، بما في ذلك:

أ- زيادة عدد مرافق الرعاية الصحية مع اختبارات تشخيصية ذات جودة عالية للعدوى ومقاومة مضادات الميكروبات ؛

ب- الحد من توافر واستخدام الاختبارات والإمدادات التشخيصية غير المستوفية للمعايير؛

ج- زيادة نسبة مقدمي الرعاية الصحية، والأطباء البيطريين، ومرافق الرعاية الصحية الملتزمون بالمبادئ التوجيهية في معالجة المعرضين سريعي التأثر بعدوى مقاومة مضادات الميكروبات في البشر والحيوانات؛

د- الحفاظ على الإمدامات المستمرة+ والوصول إلى مضادات الميكروبات الأساسية التي تم ضمان جودتها.

5- إنشاء وتعزيز فرق العمل الوطنية التي تمثل الوكالات البشرية، والحيوانية، والنباتية، والبيئية.

6- وضع أو تنقيح، أو تمويل، ورصد خطط العمل الوطنية لمقاومة مضادات الميكروبات.

7- إشراك منظمات المجتمع المدني، ووسائط الإعلام، وعامة الجمهور لتعزيز الوعي وفهم مقاومة مضادات الميكروبات وتقديم الدعم لبرامج مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات.

نوصي المجموعات الاقتصادية الإقليمية بما يلي:

1- مواءمة تنظيم العوامل المضادة للميكروبات المستخدمة في البشر والماشية.

2- مواءمة بروتوكولات لتسجل، وتحليل، وتقديم تقارير عن مقاومة مضادات الميكروبات واستخدام مضادات الميكروبات.

نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقوم بما يلي:

1- القيام بتشكيل كامل، وتمول، وتدير، فرقة عمل تابعة للاتحاد الافريقي معنية برصد، ومراجعة، وتنسيق، ووضع سياسات عامة ذات صلة بمقاومة مضادات الميكروبات مع تمثيل جميع الوكالات ذات الصلة بمفهوم نهج صحة واحدة للصحة البشرية، والحيوانية، والنباتية والبيئية.

2- حشد التأييد للدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الأخرى ذات الصلة إلى اعتماد سياسات عامة وقوانين تمكينية على المدى الطويل للوقاية من ومكافحة مقاومة مضادات الميكروبات.

3- تقديم وتطوير دعم الموارد البشرية فيما بين وكالات الاتحاد الأفريقي المعنية بالصحة البشرية، والحيوانية، والنباتية، والبيئية للوقاية من ومكافحة مقاومة مضادات الميكروبات.

4- عقد اجتماع واحد رفيع المستوي على الأقل سنوياً بالتزامن مع انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد الافريقي لاطلاع الدول الأعضاء على التقدم المحرز في مجال الوقاية والمكافحة وحشد التأييد لإحراز تقدم مطرد.

5- العمل مع الجامعات والمؤسسات البحثية الأفريقية لتعزيز الابتكارات في، وتطوير أدوات جديدة لمضادات الميكروبات، واللقاحات، والتشخيص، وإدارة النفايات لتأمين مستقبل مقاومة مضادات الميكروبات والتأكد من أن الجميع يسير في نفس الركب.

6- تعزيز الاتحاد الأفريقي ليصبح صوتاً واحداً ومؤثراً في الحوكمة العالمية والمساءلة في مقاومة مضادات الميكروبات.

إعلان

بشأن صندوق التراث العالمي الأفريقي

نحن، رؤساء الدول والحكومات المشاركين في قمة الاتحاد الأفريقي الثالثة والثلاثين في 9 فبراير 2020 في أديس أبابا، إثيوبيا:

1. **نعلن** أن التراث الأفريقي الغني والمتنوع يمثل رصيدا أساسيا للتعريف بالقارة على الساحة العالمية وبناء التنمية المستدامة والتكامل والسلام في أفريقيا ؛
2. **نهنئ** فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي على مشاركته كمناصر للاتحاد الأفريقي للفنون والثقافة والتراث من أجل تحسين حماية وتعزيز التراث الثقافي والطبيعي الأفريقي؛
3. **ندعو** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والقطاع الخاص لدعم عمل صندوق التراث العالمي الأفريقي من أجل تحديد وحماية وتعزيز التراث الأفريقي الطبيعي والثقافي؛
4. **نطلب** من صندوق التراث العالمي الأفريقي اقتراح آلية تمويل مستدامة لحماية التراث الأفريقي ذي القيمة المتميزة وتنظيم حدث لجمع التمويل في عام 2021 تحت قيادة مناصر الاتحاد الأفريقي للفنون والثقافة والتراث وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي.

الإعلان

حول الوضع في فلسطين والشرق الأوسط

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا، يومي 9 و10 فبراير 2020،

إذ نحيط علما بالتقرير عن الوضع في فلسطين والشرق الأوسط ونستحضر جميع القرارات والمقررات السابقة الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية / الاتحاد الأفريقي بشأن الوضع في فلسطين والرامية إلى تحقيق السلم والأمن الدائمين في الشرق الأوسط.

وإذ نؤكد من جديد دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية في كفاحهما المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي تحت قيادة الرئيس محمود عباس من أجل استعادة حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولة فلسطينية مستقلة جنبًا إلى جنب مع دولة إسرائيل.

وإذ نؤكد على حرصنا في إيجاد تسوية سياسية سلمية للنزاع العربي الإسرائيلي وفقًا لمبادئ القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود 4 يونيو 1967 مع القدس الشرقية عاصمتها على أساس حل الدولتين ووفقًا لقرار الأمم المتحدة 194 بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين.

وإذ نجدد دعوتنا لاستئناف المفاوضات بين الجانبين لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط ودعم جميع المبادرات الرامية إلى إيجاد حل دائم للصراع الفلسطيني -الإسرائيلي.

وإذ نجدد دعوتنا لاستئناف المفاوضات بين الجانبين لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، ودعم جميع المبادرات الرامية إلى إيجاد حل دائم للصراع الفلسطيني -الإسرائيلي، والتفاوض من خلال آلية دولية متعددة الأطراف يشمل جميع قضايا الوضع الدائم ، والحدود ، والأمن ، والمستوطنات ، واللاجئين ، والمياه ، والسجناء ، مع ضمان الامتثال للشرعية الدولية ، وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه في غضون فترة زمنية محددة وتوفير الضمانات للتنفيذ.

واذ نؤكد على ثبات موقفنا من دعم القضية الفلسطينية والجهود المستمرة التي يبذلها الاتحاد لتحقيق سلام شامل وعادل للشعب الفلسطيني. ونتوقع أن تعمل جميع الدول الأعضاء على تحقيق هذا المسعى في علاقاتها الدولية، وألا يكون تعاون دول القارة مع دولة إسرائيل داعمًا للكيان المحتل على حساب الوحدة الإفريقية التي تأسست تاريخياً **وإذ نعرب** عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني في سعيه الشرعي نحو التحرير والحرية والعدالة.

وإذ نجدد دعوتنا إلى جميع البلدان لدعم الوضع القانوني الشرعي لمدينة القدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطين، والامتناع عن أي عمل من شأنه تقويض الوضع الشرعي لمدينة القدس، ولا سيما الامتناع عن نقل السفارات التي تمثلها إسرائيل من تل أبيب إلى القدس.

و إذ نؤكد من جديد أن جميع المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية والجولان السوري لاغية وباطلة وندين سياسة مصادرة الأراضي وهدم المنازل والتهجير القسري للمدنيين وسياسات التمييز العنصري وجميع تدابير العقاب الجماعي المنفذة في سياق الأنشطة الاستعمارية المكثفة في الأراضي الفلسطينية المحتلة مما يشكل انتهاكًا وجريمة حرب بموجب القانون الدولي ، ونعرب عن قلقنا العميق إزاء التصريحات اللاحقة للاستقالة من جانب الحكومة الإسرائيلية ، والتي تنبأت بأن فرص تحقيق السلام يتضاءل

نعلن بموجبه ما يلي :

1. **ندين** كل الإجراءات القمعية للاحتلال، وسياسة تعذيب واعدام المواطنين الفلسطينيين، وخاصة استهداف الطواقم الطبية والأطفال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة الذين يخرجون بسلام. ونعتبرها جرائم ضد الإنسانية طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة. وندعو إلى توفير حماية دولية عاجلة للشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال مع الامتثال التام للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.
2. **نؤكد من جديد** أن كامل أراضي القدس الشرقية، داخل حدود 4 يونيو 1967، هي عاصمة دولة فلسطين و**نكرر** مقررات الاتحاد الأفريقي السابقة في هذا الصدد. وندعو إلى الحفاظ على حرمة الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية في المدينة المقدسة وحرية ممارسة الشعائر الدينية للأديان السماوية. و**نذكر** بأهمية الحفاظ على المكانة التاريخية للأماكن المقدسة في القدس تحت وصاية الهاشميين وندعو جميع الدول الأعضاء الى ان تراعي في علاقاتها خصوصية القدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطين.
3. **ندين** خطط الاستيطان الإسرائيلية التي يجري تنفيذها بوتيرة متسارعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، عاصمة دولة فلسطين ، ووادي الأردن بما يتعارض مع قواعد القانون الدولي ، ولا سيما قرار مجلس الأمن 2334.
4. **نجدد** دعوتنا إلى جميع البلدان الأفريقية لوضع حد لجميع أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع نظام الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني في أراضي دولة فلسطين، بما فيها القدس الشرقية، على غرار نظام الفصل العنصري وفقا لأحكام الفقرة 5 من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2334و المقررات السابقة للاتحاد الأفريقي في هذا الصدد. و ندعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لعكس هذا الاتجاه ، مستفيدة من التاريخ الغني لمساهمة منظمة الوحدة الأفريقية (منظمة الوحدة الأفريقية في النضال من أجل التحرر من نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا الذي تم تفكيكه في نهاية المطاف .
5. . **نعرب** عن سخطنا من حملة التحريض والتشويه التي تستهدف الرئيس الفلسطيني محمود عباس والقيادة الفلسطينية. ونرفض تحميل القيادة الفلسطينية المسؤولية عن عدم الاستجابة للدعوة للمفاوضات. ونجدد دعمنا لرؤية ومبادرة الرئيس عباس من أجل السلام المقدمة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 20 فبراير 2018 ، والتي تستند إلى نتائج القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ومبادرة السلام العربية ، من خلال وساطة دولية متعددة الأطراف ، ضمن إطار زمني محدد.
6. **. نأخذ في الاعتبار** أن اللاجئين الفلسطينيين هم كل الفلسطينيين الذين نزحوا من أرض فلسطين التاريخية منذ نكبة عام 1948 ، أو غادروا قبل هذا التاريخ ولم يتمكنوا من العودة ، ويرتبط خليفتهم

بالجيل الحالي. ويكتسب كل واحد منهم الحق الفردي والمطلق في العودة إلى أراضيهم ومنازلهم التي تم التخلي عنها ، مع الاحتفاظ بحقهم في الحصول على تعويض عادل عن الضرر الذي لحق بهم.

7. **نرحب** بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ديسمبر 2019 لتجديد ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لمدة 3 سنوات أخرى حتى 2023 و ندعو المجتمع الدولي لزيادة دعم الأصول المالية للوكالة بهدف تمكينها من تنفيذ ولايتها بالكامل.
8. **ندين** إصدار إسرائيل القانون الذي يسمح بإعدام الأسرى الفلسطينيين، والذي يشكل انتهاكًا واضحًا لجميع القوانين والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تضمن حماية المدنيين والأسرى أثناء الحرب، بما في ذلك اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 والبروتوكولات الإضافية، **وندعو** المجتمع الدولي للوقوف في وجه هذه التدابير التعسفية.
9. **نعرب** عن قلقنا العميق إزاء تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في قطاع غزة نتيجة للحصار الإسرائيلي مع تحمل الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن الوضع في قطاع غزة. ونعتقد أن الأزمة في قطاع غزة ليست مجرد أزمة إنسانية تتطلب الإغاثة في حالات الطوارئ، وإنما هي أحد مظاهر الاحتلال الاستعماري التي ينبغي معالجتها بإنهاء الاحتلال الاستعماري وتمكين الوحدة الجغرافية والسياسية للأراضي الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وندعو المجتمع الدولي للعمل على إنهاء هذا الحصار الإسرائيلي الظالم.
10. **نشجب** .السياسات الإسرائيلية المتعاقبة الهادفة إلى تهويد مدينة القدس وطبيعتها التاريخية والقانونية والديمغرافية والعدوان المستمر على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، والتي تفرض قيودًا أمنية مشددة على المصلين وتقيد حرية العبادة في المدينة المقدسة .و ندعو الأمم المتحدة إلى مراقبة تنفيذ قرار اليونسكو الصادر في 26 أكتوبر 2016 بشأن القدس وضمان التنفيذ الكامل للقرار.
11. **ندين** سياسة التطهير العرقي من خلال النزوح القسري وهدم المنازل وسياسة التمييز العنصري التي يمارسها الإسرائيليون ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة من خلال أوامر الإخلاء للمجتمعات البدوية الفلسطينية في خان الأحمر بالقرب من القدس، والتي تهدف إلى عزل المدينة المقدّسة ، وقطع علاقتها الجغرافية بأراضي الضفة الغربية المحتلة عام 1967 ، وتحقيق التفوق الديموغرافي للمستوطنين على مالكي أرض القدس. تمثل هذه السياسة حالة من الفصل العنصري وتتناقض مع الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها.
12. **ندعو** .جميع البلدان الأفريقية إلى أن تضع حداً لجميع أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع نظام الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي غير القانوني في أراضي دولة فلسطين ، بما في ذلك القدس الشرقية، بما يتوافق مع أحكام الفقرة 5 من قرار مجلس الأمن 2334 والقرارات السابقة للاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.
13. **نرفض** القانون القومي اليهودي العنصري، الذي يعترف بيهودية دولة إسرائيل، ويقيد الدولة والمواطنة للشعب اليهودي فقط ، ويحرم مليوني فلسطيني عربي (مسلم ومسيحي) من حقوقهم الإنسانية الأساسية ويدعم مصادرة الأراضي الفلسطينية في إسرائيل. لصالح الاستيطان الإسرائيلي.
14. **نجدد** دعمنا لرؤية ومبادرة الرئيس محمود عباس من أجل السلام المقدمة إلى مجلس الأمن في 20 فبراير 2018 ، والتي تستند إلى نتائج الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية ، من خلال وساطة

دولية متعددة الأطراف ، في إطار زمني محدد و**ندين** حملة التحريض والتشويه التي تستهدف الرئيس الفلسطيني عباس والقيادة الفلسطينية.

15. نشجب التدابير والأحكام التعسفية المفروضة على المحتجزين، وخاصة الأطفال والنساء في السجون الإسرائيلية ، والتي تحرمهم من الحقوق الدنيا التي يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان وقواعدها ، بما في ذلك اتفاقية جنيف لحقوق المرأة والطفل. لذلك، ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى إطلاق سراح جميع السجناء الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية فوراً ودون قيد أو شرط.

16. . نؤكد على أن الحل العادل للقضية الفلسطينية وتحقيق السلام الشامل وإنهاء الصراع الإسرائيلي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على حدود 4 يونيو في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع القدس الشرقية عاصمة لها وليس عاصمة في ضواحي القدس الشرقية. وأنه لا يوجد أي احتمال للتوصل إلى تسوية سياسية وإنهاء الصراع مع قيام دولة في قطاع غزة أو دولة فلسطينية بدون قطاع غزة.

17. . ندعو إلى وقف جميع الإجراءات والتدابير التي تتنافى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وفي هذا السياق، نحث على زيادة العمل الدبلوماسي لإحياء عملية السلام والحفاظ على حل الدولتين.

18. **نكرر** التأكيد على أن السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب انسحابًا إسرائيليًا كاملاً من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة حتى خط يونيو 1967، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.

19. **نؤكد مجددا** تضامننا مع الشعب الفلسطيني فب رفض ما يسمى بصفقة القرن التي تم إعلانها بدون التشاور مع القيادة الفلسطينية ونعتبرها تجاوزا في الحقوق الأساسية والجوهرية للشعب الفلسطيني بما في ذلك القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة والإعلانات الصادرة عن الاتحاد الأفريقي ونرفض ما يسمى صفقة القرن للتسوية السياسية وضرورة بذل جهود مخلصة وحثيثة للتوصل الى حل عادل ودائم قائم على أساس الدولتين.

الإعلان
حول تعزيز تعاون أوثق بين الاتحاد الأفريقي والمواطنين الأفريقيين
في المهجر والشعوب المنحدرة من أصول أفريقية ومنطقتي الكاريبي والمحيط الهادي

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في 10 فبراير 2020 في دورتنا العادية الثالثة والثلاثين في أديس أبابا، إثيوبيا؛

إذ نشير إلى وحدة الشعوب الأفريقية، المرتبطة بالجوار والتقارب الثقافي والتجارب التاريخية ونضالنا المشترك من أجل الاستقلال والكرامة وتراثنا الحضاري ومصيرنا المشترك مع جميع الشعوب المنحدرة من أصول أفريقية؛

إذ نؤكد التزامنا بإعلان القمة العالمية للأفريقيين في المهجر التي عقدت في ساندتون، جنوب إفريقيا في مايو 2012 ؛

وإذ نستوحي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 237/68 الذي أعلنت بموجبه الجمعية العامة للأمم المتحدة الفترة من 1 يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2024 العقد الدولي للشعوب المنحدرة من أصول أفريقية تحت موضوع: الشعوب المنحدرة من أصول أفريقية: الاعتراف والإنصاف والتنمية؛

وإذ يؤكد كذلك على نتائج المنتديات الرفيعة المستوى اللاحقة، بما في ذلك: الندوة القارية للاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، والتي عقدت في أكرا غانا في سبتمبر 2018 ؛ المؤتمر الإقليمي حول العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي المنعقد في داكار ، السنغال ، في أكتوبر 2019 ؛

وإذ **نحيط علما** بالمؤتمرات الإقليمية الأخرى المتعلقة بالعقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك المؤتمر الإقليمي لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المنعقد في برازيليا ، البرازيل في ديسمبر 2015 ، والمؤتمر الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا الشمالية المنعقد في جنيف ، سويسرا في نوفمبر ، 2017 ؛

وإذ نؤكد مجددا التزامنا بوحدة الشعوب الأفريقية، وبناء أفريقيا متكاملة تنعم بالسلم ومزدهرة، وإقامة روابط ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية تعزز الحلم الأفريقي بين جميع الشعوب المنحدرة من أصول أفريقية:

وإذ نؤكد من جديد على نتائج مؤتمرات القمة المختلفة والاجتماع الرفيع المستوى بين الأفريقيين في القارة وممثلي المهجر الأفريقي في مختلف المناطق في العالم بما في ذلك أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية وأوروبا وأماكن أخرى؛

وإذ ندرك الدور الهام الذي يلعبه الأفريقيون والشعوب المنحدرة من أصل أفريقي عبر العديد من القارات في نضالات التحرير والحركات في أفريقيا؛

وإذ نعقد العزم على استكشاف وتسخير الروابط التاريخية بين أفريقيا وجميع السكان المنحدرين من أصل أفريقي في عام 2019 كجزء من الاحتفال بالذكرى 400 لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي؛

إذ نشير إلى مقررات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة بما في ذلك مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/DEC5 (III) بشأن تطوير مبادرة المهجر المعتمدة في مابوتو، موزامبيق في يوليو 2003 ؛ المقرر

EX.CL/Dec.221 (VIII) بشأن عملية المهجر الأفريقي الذي اعتمد في أديس أبابا ، إثيوبيا في يناير 2006 ؛ المقرر EX.CL.Dec.406 (XII) بشأن المشاركة الأولى لمهجر الاتحاد الأفريقي في أجهزة وأنشطة الاتحاد ؛ ومقرر المؤتمر Assembly / AU / Dec.205 (XI) الصادر في شرم الشيخ ، مصر في يوليو 2008 بشأن القمة الأفريقية للمهجر؛ والمقرر Assembly/AU/Dec.354(XVI) الذي اعتمد في أديس أبابا ، إثيوبيا في يناير 2011 بشأن خارطة الطريق لقمة المهجر ، بما في ذلك عقد اجتماع للخبراء الفنيين في بريتوريا ، جنوب أفريقيا في فبراير 2011 ؛ المقرر Assembly / AU / Dec.367 (XVII) الصادر في مالابو ، غينيا الاستوائية في يونيو 2011 بشأن عقد مؤتمر وزاري ثان على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر 2011 ؛ و المقرر Assembly / AU / Dec.393 (XVIII) الذي أجاز نتائج واستنتاجات المؤتمر الوزاري الثاني الذي عقد في نيويورك في سبتمبر 2019 ؛

وإذ نستحضر أيضا إعلان مؤتمرنا بشأن اعتراف الاتحاد الأفريقي بالذكرى الـ 400 لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي الصادر عن دورتنا العادية الثانية والثلاثين المنعقدة في 11 فبراير 2019، والذي نحث من خلاله، من بين أمور أخرى، جميع الدول الأعضاء في الاتحاد على النظر في سياسات الهجرة والسياسات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تمكن الأفريقيين والشعوب المنحدرة من أصول أفريقيا من ضحايا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والناجين منها بإعادة الاتصال والتواصل مع إخوانهم في القارة الأفريقية؛

وإذ ندرك أن الثقافة والهوية تسترشدان بجميع جوانب التنمية ؛

بموجب ذلك نعلن ما يلي:

1. **نلتزم** بتنفيذ إعلان القمة العالمية للمهجر الأفريقي وخطة عمله ؛
2. **نؤكد** على الروابط الثقافية والتاريخية القوية بين شعوب أفريقيا والمواطنين الأفريقيين في المهجر وجميع الشعوب المنحدرة من أصول أفريقية، والالتزام بتعزيز هذه الروابط من أجل تحقيق تطلعات جميع شعبنا إلى السلام والاستقرار، وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع، والتنمية، وتحول اقتصاداتنا لتحقيق الرخاء لجميع الشعوب الأفريقية والشعوب المنحدرة من أصول أفريقية؛
3. **نحيط علما مع التقدير** بالحوار حول اعتراف الاتحاد الأفريقي بالذكرى الـ 400 لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، الذي استضافه فخامة أوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا في 11 فبراير 2019، حيث وعد خلالها عدد من القادة الأفريقيون بزيادة الشراكة والروابط مع جميع الشعوب المنحدرة من أصول أفريقية؛
4. **نحيط علما أيضا مع التقدير** برنامج الفعاليات ومؤتمرات القمة التي نظمت في إطار إحياء الذكرى الـ400 لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، بما في ذلك قمة الذكرى الـ400 لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي التي عقدت في الفترة من 27 إلى 29 سبتمبر 2019 في شارلوت بولاية نورث كارولينا، والتي كانت بمثابة منتدى لاحتفالات ثقافية، وتبادل المعلومات، ومساحة لتعزيز القيادة، ومنبر استثماري يؤثر على الزراعة، والتجارة، والتعليم، وتمكين المرأة والقيادة، والأمن الغذائي، والرعاية الصحية ، والاستثمار في الجيل التالي؛
5. **نشيد** بفخامة الرئيس أهورو كينياتا رئيس جمهورية كينيا بشأن التزامه بالوحدة الإفريقية والجهود المستمرة لتعزيز علاقات أوثق وتعاون مع الأفريقيين في المهجر ، وفي هذا الصدد ، نعترف بجهود كينيا لبناء الجسور مع الأفريقيين في المهجر ، بما في ذلك من خلال قمة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ المنعقدة في نيروبي في ديسمبر 2019 ، وأحاطنا علما باقتراح كينيا لدعوة الاتحاد الأفريقي لاستضافة اجتماع مشترك مع دول منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ

، وفي هذا الصدد يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي دراسة إمكانية عقد قمة مشتركة في عام 2021 ؛

6. **نرحب مع التقدير** بالتزام كينيا باستضافة قمة أفريقيا - الجماعة الكاريبية في عام 2020 للنهوض بأجندة الارتقاء بالمشاركة والروابط مع جميع الشعوب المنحدرة من أصول أفريقية؛
7. **نرحب أيضًا مع التقدير** بقمة الذكرى الـ 400 لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي المقترح عقدها في أغسطس 2020 في غانا؛
8. **نشجع** جميع الدول الأعضاء على تعزيز برامجها في زيادة المشاركة والروابط مع جميع الشعوب المنحدرة من أصول أفريقية، والمشاركة في الأنشطة المخطط لها.

Assembly/AU/Res.1(XXXIII)

القرار

قرار

بشأن تأثير العقوبات والتدابير الأحادية الجانب

ألف. بشأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي:

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في 10 فبراير 2020 في دورتنا العادية الثالثة والثلاثين في أديس أبابا، إثيوبيا؛

إذ نذكّر بمقاصد ومبادئ القانون التأسيسي التي تؤكد ، من بين أمور أخرى ، سيادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ووحدة أراضيها واستقلالها ، وكذلك الالتزام بتعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أجل قارة متكاملة ومزدهرة؛

وإذ نؤكد من جديد الإعلان حول مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص، بين أمور أخرى، على أنه لا يجوز لأي دولة استخدام أو تشجيع استخدام تدابير اقتصادية أو سياسية أحادية الجانب أو أي نوع آخر من التدابير الانفرادية لإكراه دولة أخرى على التنازل عن ممارسة حقوقها السيادية؛

وإذ نشدد على أن التدابير والتشريعات القسرية الأحادية الجانب تتعارض مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول؛

نرحب باعتماد الاجتماع الحادي والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار الذي يدعو الدول إلى عدم الاعتراف بالتدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية ، وعدم الاعتراف أو تطبيق هذه التدابير أو التشريعات التي تفرضها أي دولة عبر الحدود الإقليمية ، والتي تتعارض مع المبادئ المعترف بها القانون الدولي ؛

وإذ نقّر بقرار مجلس حقوق الإنسان 21/27 و Corr. 1 – الذي يشدد على أن التدابير والتشريعات القسرية الأحادية الجانب تتعارض مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والميثاق والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول والذي يُبرز أن هذه التدابير قد تؤدي، على المدى الطويل، إلى مشاكل اجتماعية وتثير شواغل إنسانية في الدول المستهدفة؛

وإذ نعترف بأن العقوبات الاجتماعية والاقتصادية هي إحدى العقبات الرئيسية التي تعوق تنفيذ أجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030؛

وإذ نعرب عن قلقنا البالغ إزاء الآثار السلبية للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الحق في التنمية والعلاقات الدولية والتجارة والاستثمار والتعاون؛

وإذ نشعر بالقلق إزاء التكاليف البشرية غير المتناسبة والعشوائية للعقوبات الأحادية الجانب وآثارها السلبية على السكان المدنيين ، ولا سيما النساء والأطفال ، في الدول المستهدفة؛

وإذ يساورنا بالغ القلق إزاء التأثير السلبي للتدابير القسرية الأحادية على إعادة الإعمار وبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع، وكذلك على "إسكات البنادق : تهيئة الظروف المواتية لتنمية أفريقيا"؛

1. **ندين** بشدة استمرار بعض الدول في تطبيق وإنفاذ مثل هذه التدابير من جانب واحد كأدوات للضغط، بما في ذلك الضغط السياسي والاقتصادي ، ضد أي بلد، وخاصة ضد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بهدف منع هذه البلدان من ممارسة حقها في تقرير المصير؛
2. **نحث** جميع الدول على الامتناع عن فرض تدابير قسرية أحادية الجانب، ونحث الدول المعنية على إزالة هذه التدابير، لأنها تتعارض مع القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وميثاق الأمم المتحدة وقواعدها ومبادئها التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول على جميع المستويات، وتعيق التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول مع التأثير أيضا على الإعمال الكامل لحقوق الإنسان؛
3. **نعترض** بشدة على الطابع المتجاوز للحدود الإقليمية، الذي تتميز به تلك التدابير التي تهدد، بالإضافة إلى ذلك، سيادة الدول، ونناشد في هذا السياق جميع الدول عدم الاعتراف بهذه التدابير وعدم تطبيقها، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة تطبيق التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد أو آثارها خارج الحدود الإقليمية؛
4. **نحث** حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على أن ترفع الطويلة الأمد، غير المبررة والمفروضة على حكومة وشعب زيمبابوي، لتيسير الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي للبلد. وبينما **نعترف** بالخطوات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي بالفعل صوب رفع العقوبات، فإننا **نحث** على اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان إنهاء جميع العقوبات المتبقية؛
5. **ندعو** الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع جميع التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة على حكومة جنوب السودان وقيادته وشعبه في محاولة لتعزيز إعادة الإعمار وبناء السلام بعد انتهاء النزاع ، وأن تولي الأمم المتحدة الاعتبار الواجب لرفع حظر الأسلحة المفروض على ذلك البلد؛
6. **نحث** الولايات المتحدة الأمريكية على رفع جميع التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة على حكومة وشعب السودان والتي تشكل عقبة خطيرة أمام التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحول السياسي الجاري؛
7. **نشدّد** على ضرورة رفع جميع التدابير القسرية الأحادية الجانب والقيود والعقوبات المفروضة على الصومال، للسماح لها بمواصلة عملية بناء السلام؛
8. **نحث** الاتحاد الأوروبي على رفع جميع العقوبات الأحادية المفروضة على بوروندي، من أجل تهيئة الفرصة وبيئة للانتعاش الاجتماعي والاقتصادي والسلام والاستقرار في البلد، لا سيما في الوقت الذي تستعد فيه لانتخابات عام 2020؛
9. **نفوض** هيئة الحكماء لممارسة الضغط على عواصم الدول التي فرضت عقوبات اقتصادية وغير قانونية على الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي من أجل رفعها على الفور ودون قيد أو شرط؛
10. **نطلب** من رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي اغتنام فرصة منتدى الحوار الرفيع المستوى بين الولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي لدعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع جميع التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.
11. **نؤكد مجددا** تضامننا مع شعب زيمبابوي والسودان وجنوب السودان والصومال وبوروندي في ممارسة حقها السيادي في تقرير مصيرها.

باء. بشأن كوبا

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في 10 فبراير 2020، خلال دورتنا العادية الثالثة والثلاثين في أديس أبابا-إثيوبيا

1. **إذ نشعر بالقلق** إزاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المستمر وغير القانوني المفروض على حكومة كوبا وشعبها؛
2. **نقّر** بأن الحصار يشكل عائقا رئيسيا أمام تنفيذ كوبا خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 ونشاطرها هذا القلق نظرا لما يوليه الاتحاد الأفريقي من أهمية لتحقيق أهداف الخطة المذكورة؛
3. **نؤكد من جديد** دعمنا الكامل لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا؛
4. **نعرب عن الأسف** إزاء تدهور العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة، **نحث** مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الطويل الأمد وغير المبرر المفروض على الشعب الكوبي؛
5. **نعرب عن الأسف كذلك** للتدابير التي نفذتها حكومة الولايات المتحدة منذ 9 نوفمبر 2017، والتي تعزز الحصار ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء توسيع نطاق طابع الحصار الخارج عن الحدود الإقليمية، بما في ذلك التنفيذ الكامل للفصل الثالث من قانون هيلمز- بيرتون.

6. **نؤكد تضامننا** مع شعب كوبا.

كلمة تقدير لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي،
رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس الاتحاد الإفريقي

إن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المجتمع في دورته العادية الثالثة والثلاثين (33) في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 9 و10 فبراير 2019،

إذ يحيط علما بانتهاء ولاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي كرئيس للاتحاد الأفريقي و**تقديرًا** للجهود الدؤوبة والجبارة التي بذلها خلال فترة رئاسته للاتحاد الأفريقي في عام 2019 والتي ساهم في تعزيز الاتحاد وأهميته في تلبية احتياجات أفريقيا وكذلك مكانته في العالم،

إذ يأخذ في الاعتبار العديد من الإنجازات التي تحققت بفضل تفانيه ورؤيته والتزامه الكامل بالدفاع عن مبادئ وأهداف الاتحاد ومُثُل الوحدة الإفريقية الشاملة داخل القارة.

إذ يلاحظ بوجه خاص قيادته الحيوية والفعالة لعملية الإصلاح المؤسسي للاتحاد:

1. **يعرب** عن بالغ امتنانه لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، والرئيس المنتهية ولايته لمؤتمرنا، على قيادته النشطة والملهمة والممتازة للاتحاد خلال فترة ولايته؛

2. **يهنئ** فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، على الإنجازات العديدة التي حققها الاتحاد الأفريقي خلال ولايته، بما في ذلك اعتماد الهيكل الجديد لمفوضية الاتحاد الأفريقي ودخول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز النفاذ ورئاسة اجتماع التنسيق نصف السنوي الأول بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وتوفير القيادة لجهود إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات في الاتحاد الأفريقي وجهوده الدؤوبة في دعم السلام والأمن في القارة؛

3. **يعرب عن تقديره** لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي على إسهامه الكبير في عملية التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للقارة.

-